

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

عمادة البحث العلمي



البحوث العلمية

حكم الإضراب عن الطعام في الفقه الإسلامي

إعداد

د. عبدالله بن مبارك بن عبدالله آل سيف

١٤٢٧ - ٢٠٠٦ م

حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة
الطبعة الأولى
٢٠٠٦ - هـ ١٤٢٧

تقديم عميد البحث العلمي

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله، وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:-

فقد نصت المادة الأولى في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات على أن الجامعات السعودية مؤسسات علمية، وثقافية، تعمل على هدي الشريعة الإسلامية وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي، والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي، والقيام بالتأليف، والترجمة، والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها.

وعمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في سبيل تحقيق أهدافها المنوط بها تعنى بنشر البحوث العلمية، والرسائل الجامعية، وترجمة ما ترى فيه النفع إلى العديد من اللغات العالمية، وتستكمل في السلالل الثقافية التي تصدرها العديد من المتخصصين؛ لتقدم المتميز من الأعمال العلمية.

وها هي تضع بين أيدي القراء هذا البحث العلمي الذي وافق المجلس العلمي في الجامعة على نشره بقراره ذي الرقم (٢٤٦ - ١٤٢٦ هـ) في جلسه التاسعة عشرة، المعقدة في ١٤٢٧ / ٥ / ١٦ هـ، والموسوم بـ

حكم الإضراب عن الطعام في الفقه الإسلامي
الذي أعده الدكتور / عبدالله بن مبارك بن عبدالله آل سيف
الأستاذ المساعد في قسم الفقه في كلية الشريعة في الرياض.
نسأل الله - عز وجل - أن ينفع به، إنه سميع مجيب.

أ.د. فهد بن عبد العزيز العسكري
عميد البحث العلمي



المقدمة

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وبعد :

فمن النوازل المعاصرة التي انتشرت في أنحاء العالم الإسلامي مسألة " الإضراب عن الطعام " ونظرًا لأنها مسألة جديدة ولم تبحث بحثاً علمياً - حسب علمي - سوى فتاوى مقتضبة ، ونظرًا لانتشارها وعموم البلوى بها واختلاف المعاصرين فيها كانت الحاجة ماسة لبداية بحث هذه المسألة والتوضيح فيها ، وقد أحجبت المشاركة فيها بهذا البحث لعله ينير الطريق للباحثين بعدي للتوضيع في المسألة، واستيعابها، ومعرفة الراجح فيها ، والموضوع حديث بأن يسجل رسالة علمية في إحدى الجامعات، وفيه تفاصيل وفروع وثمرات تستحق الدراسة ، أسأل الله - عز وجل - أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل ، وأن يوفقنا لما يحب ويرضى وأن يلهمنا السداد في القول والعمل ، إنه ولني ذلك والقادر عليه ، وصلى الله على نبينا محمد وآلـه وصحبه وسلم.

فكرة الموضوع :

تقوم فكرة الموضوع على بحث حكم الإضراب عن الطعام في الفقه الإسلامي، وبيان حالاته وصوره وأنواعه وأثاره ، وحكم مناصرة المضربين عن الطعام في المطالبة بحقوقهم، باعتباره وسيلة سلمية في التغيير ، والمطالبة بحقوق المتضررين من الأسرى والمظلومين .

أهمية الموضوع :

تبين أهمية الموضوع من خلال ما يلي:

١. انتشار هذه الطريقة من أشكال التغيير السلمي، حتى لا تكاد تمر فترة زمنية ليست بالطويلة إلا ويسمع عن إضراب هنا وهناك.
٢. تعلقها بضروريات الناس، حيث إن المضريين عن الطعام اضطروا اضطراراً في كثير من الأحيان لاستخدامها، باعتبارها الوسيلة الوحيدة أمامهم لبيان قضيتهم وطالعهم وحقوقهم ورفع الضرر عنهم، كما في حالة الأسرى المعذبين والمتضررين في سجون اليهود.
٣. أنها استخدمت كوسيلة من وسائل الجهاد السلمي المعاصر، وطريقة من طرق التغيير، وسبيلاً من سبل المقاومة في وجه العدو، وهذا يتطلب مناقشة شرعيتها وبيان حكمها.

أسباب اختياره:

١. أهمية الموضوع وحيويته وملامسته لحاجات الناس وضرورياتهم.
٢. أنه من النوازل المعاصرة التي تحتاج إلى بحث وبيان من المهتمين والباحثين.
٣. أنه لم يسبق بحثه بعد التحري والبحث في رسالة علمية أو أبحاث علمية أو حتى كتيبات أو رسائل.

أهداف البحث:

١. الكشف عن موضوع الإضراب عن الطعام وبيان حكمه الشرعي وأثاره وأنواعه.
٢. إفادة الباحث في الكتابة في موضع متعددة ومتعددة؛ لتوسيع الأفق والرؤية والاطلاع.
٣. اهتمام الباحث بالنوازل المعاصرة ورغبته في الكتابة في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتحري لم أعثر على كتابة علمية ، لا رسالة علمية ولا بحثاً علمياً في الموضوع ، بل ولم أحد حتى رسالة صغيرة أو كتاباً أو كتيباً في الموضوع، ولم أحد سوى فتاوى متناثرة من هنا وهناك، وهذا من الصعوبات التي واجهت الباحث ، ولذا احتاج الباحث إلى متابعة الصحف والمحلات والمواقع الإلكترونية، ودراسة كل ما كتب عن الإضراب فيها ، وتحليله لاستخراج مادة منه ، ثم تكييفه الفقهي وتخرجه على قواعد الشريعة.

منهج البحث:

١. أصور المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها؛ ليتضمن المقصود من دراساتها.
٢. إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق فأذكر حكمها بدليلها، مع توسيع الاتفاق من مظانه المعتبرة.
٣. إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف فأتبع ما يلي:
 - تحرير محل الخلاف ، إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف، وبعضها محل اتفاق.
 - ذكر الأقوال في المسألة، وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية .
 - الاقتصار على المذهب الفقهي المعتبرة مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح، وإذا لم أقف على المسألة في مذهب ما، فأسلك بها مسلك التخرير .
 - توسيع الأقوال من كتب أهل المذهب نفسه .

- ذكر أدلة الأقوال، مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يرد عليها من مناقشات، وما يجاب به عنها إن كانت .
 - الترجيح، مع بيان سببه، وذكر ثمرة الخلاف إن وجدت .
٤. الاعتماد على أمهات المصادر والمراجع الأصيلة في التحرير والتوثيق والتحريج والجمع^(١) .
٥. التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد .
٦. ترقيم الآيات وبيان سورها .
٧. تحريج الأحاديث وبيان ما ذكر أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - ، فإن كانت كذلك فاكتفي حينئذ بتحريجها .
٨. تحريج الآثار من مصادرها الأصيلة، والحكم عليها .
٩. التعريف بالمصطلحات وشرح الغريب .
١٠. العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء وعلامات الترقيم .
١١. وضع خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات .
١٢. الترجمة للأعلام غير المشهورين عند الحاجة .
١٣. إتباع البحث بفهرس المراجع والمصادر والمواضيعات .

(١) الإحالـة عـلـى مـوـاـقـعـ الـأـنـتـرـنـتـ لـمـ أـجـأـ إـلـيـهاـ إـلـاـ فـيـ حـالـ لـمـ أـحـدـ مـصـدـراـ مـطـبـوعـاـ، وـغـالـبـ الـإـحالـاتـ عـلـيـهاـ فـيـ الـأـخـبـارـ وـلـيـسـ فـيـ التـأـصـيلـ الـعـلـمـيـ.

تمهيد

المبحث الأول : المفهوم والتعريف .

المبحث الثاني: نشأته وتاريخه .

المبحث الثالث: أسباب ظهوره .

المبحث الرابع: أنواعه .

المبحث الخامس: آثاره الإيجابية أو السلبية ومخاطره.

المبحث السادس: الإضراب في القوانين الدولية.

المبحث السابع: شروط نجاح الإضراب.

المبحث الثامن : ردود الأفعال نحو الإضراب من قبل الخصم.

المبحث التاسع: أسباب انتشاره في البلاد الإسلامية.

المبحث العاشر: أركان الإضراب .

المبحث الحادي عشر : مجالات الإضراب.

المبحث الثاني عشر : إنهاء الإضراب.

المبحث الثالث عشر: العقبات في طريق الإضراب.

المبحث الأول : المفهوم والتعريف : وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: التعريف اللغوي:

الإضراب في الأصل مصدر الفعل الرباعي أضراب، ويأتي بمعنى الإعراض عن الشيء، والكف عنه، والانتقال والترك والامتناع، وهو المعنى المراد هنا، يقال أضراب عن كذا أي امتنع عنه.

قال ابن منظور: ويقال ضربت فلانا عن فلان أي كفته عنه، فأضراب عنه إضرابا إذا كف، وأضراب فلان عن الأمر فهو مضرب إذا كف، وأنشد: أصبحت عن طلب المعيشة مضربا وأضراب أي أطرق. تقول: رأيت حية مضرباً ، إذا كانت ساكنة لا تتحرك، والمضرب المقيم في البيت وأضراب الرجل في البيت . أ.ه. (١)

وقال في المصباح المنير: (ض رب) : وضربت عن الأمر وأضربت بالألف أيضاً أعرضت تركاً أو إهمالاً . أ.ه. (٢)

يقال: أضربت عن الشيء كفته عنه وأعرضت ، وضرب عنده الأمر: صرفه عنه. قال تعالى: ﴿أَفَنَضَرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: الآية: ٥] أي نهملكم فلا تُعرِّفُكم ما يجب عليكم (٣).

قال المناوي: الإضراب : الإعراض عن الشيء تركاً وإهمالاً بعد الإقبال عليه. أ.ه. (٤)

(١) لسان العرب: (١/٥٤٧).

(٢) المصباح المنير: (٢/٣٥٩).

(٣) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: (٥/٨١).

(٤) التعريف للمناوي: (١/٧١).

وقال الجرجاني: الإضراب هو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه، فهو ضربت زيداً بل عمرأً. (١)

وقد استخدم الإضراب الانتقالي كمصطلح في علم اللغة ومن أدواته بل، لأنّه ينتقل من حال إلى حال.

وهو في اصطلاح النحويين: إبطال الحكم السابق ببل ، أو خلوها من الأدوات الموضوعة لذلك ، أو ببدل الإضراب . ففي الإضراب تبطل الحكم السابق ، فإذا قلت: جاء زيد ، ثم ظهر لك أنك غلطت فيه فقلت: بل عمرو أبطلت حكمك الأول بإثبات المحيء لزيد ، وجعلته في حكم المسكون عنه .

وهو في الاصطلاح: إثبات الحكم لما بعد أداة الإضراب ، وجعل الأول (المعطوف عليه) كالمسكون عنه . وصورته أن يقول مثلاً لغير المدخول بها: إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة بل ثنتين ، أو يقول في الإقرار: له علي درهم بل درهماً . (٢)

والإضراب عند النحاة نوعان:

النوع الأول: الإضراب الإبطالي: ومن أدواته بل فهي إذا سبقها نفي أو نهي تكون حرف استدراك مثل (لكن) تُقرَّ حكم ما قبلها ، وتثبت نقشه لما بعدها . فإن وقعت بعد إيجاب أو أمر لم تفدي ذلك ، بل تفدي الإضراب عن الأول ، حتى كأنه مسكون عنه ، وتنقل حكمه لما بعدها ، كقولك: جاء زيد بل عمرو ، وهذا ما يسمى بالإضراب الإبطالي. (٣)

(١) التعريفات : (٤٥/١).

(٢) انظر: القاموس الخبيط : (١٢٥٢/١) ، الموسوعة الفقهية الكويتية: (١٠٨/٥).

(٣) انظر: الموسوعة الكويتية: (٢٧٢/٣).

النوع الثاني: الإضراب الانتقالي: وهو الانتقال من غرض إلى آخر^(١)، ومنه قوله تعالى: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَ وَذِكْرَ أَشْرَارِهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا»^(٢) [الأعلى: الآية: ١٤-١٦]، وبل حرف إضراب: إن تلاها جملة كان معنى الإضراب: إما الإبطال، كقوله سبحانه: «وَقَالُوا أَخْذُ الرَّحْمَنَ وَلَدًا سُبْحَسْنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكَرَّمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ»^(٣) (الأنبياء: ٢٦-٢٧).

وإما الانتقال من غرض إلى غرض آخر: كقوله تعالى: «وَذِكْرَ أَشْرَارِهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا»^(٤)، (الأعلى: ١٥-١٦)^(٥).

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي: يمكن تعريفه بأنه: الامتناع عن بعض أو كل أنواع الطعام أو الشراب أو هما معاً، مدة محددة أو مفتوحة للمطالبة بحق ما لدى طرف ثان.

المطلب الثالث: مسميات وألفاظ ذات صلة:

هناك عدة تعبيرات إعلامية وسياسية ولغوية ذات صلة فمنها:
• "معركة الأمعاء الخاوية" للتعمير عن أن الإضراب وسيلة من سبل المقاومة وال الحرب السلمية التي يستخدمها الضعفاء لمحابهة الأقوياء، والضغط عليهم محلياً ودولياً.

(١) انظر: القاموس الخيط: (١/١٢٥٢).

(٢) انظر: القاموس الخيط: (١/١٢٥٢).

- إرادة الموت، وهي من التعبيرات التي توصف بها طريقة الإضراب عن الطعام، وخاصة الإضراب الموصوف بأنه إضراب حتى الموت.
- الامتناع عن الطعام وهو تعبير غير شائع لوصف الإضراب عن الطعام .
- إعلان التمرد السلبي (الإضراب عن الحياة)، وهو أحد التعبيرات الإعلامية والسياسية المعبرة عن الإضراب عن الطعام .
- أما لفظ الصوم فهو مختلف عن الإضراب عن الطعام شرعاً، وإن كان يتفق معه لغة، فهو في اللغة: إمساك عن الطعام والشراب، أما شرعاً فهو: إمساك عن أشياء مخصوصة من طلوع الفجر إلى غروب الشمس بنية مخصوصة^(١)، كما يختلف عن الإضراب من حيث الأضرار والتتابع والآثار، ويشترك الإضراب الشامل مع الصوم فيما لو واصل الصائم، ويختلفان في النية .
- أما لفظ الإمساك فهو لفظ يصح وصف الإضراب به؛ لأنه امتناع عن الطعام والشراب.
- أما الوصال فهو : أن يصل صوم النهار بإمساك الليل مع صوم الذي بعده من غير أن يطعم شيئاً^(٢).
- أما الحمية فهي الامتناع عن الأطعمة التي تسبب السمنة دون غيرها، أو التقليل من الأكل وفق برنامج غذائي معين بهدف تخفيف الوزن أو غير ذلك ، فهي تتفق مع الإضراب في مطلق الامتناع، لكن يختلفان: أن الإضراب امتناع مطلق عن الطعام، بخلاف الحمية فهي عن أنواع معينة فقط.

(١) انظر : المطلع : (١٤٥).

(٢) انظر : المصباح المنير : (٦٢٢).

المبحث الثاني: نشأته وتاريخه:

لعل من أقدم الحوادث التاريخية المدونة في الإضراب عن الطعام هو الإضراب الذي قامت به أم سعد بن أبي وقاص لمنعه من الدخول في الإسلام فقد روى أبو يعلى^(١) عن سعد بن أبي وقاص [رضي الله عنه] قال: كنت رجلاً برأي أبي، فلما أسلمت قالت لي: يا سعد، لتركت دينك هذا أو لا أكل ولا أشرب حتى أموت، فتعيرك العرب فتقول: يا قاتل أمها. فقلت لها: يا أمي لاتفعلي فإني لا أدع ديني هذا لشيء أبداً، فمكثت يوماً وليلة لا تأكل، فأصبحت قد جهدت، فمكثت يوماً آخر وليلة وقد اشتد جهدها، فلما رأيت ذلك قلت: والله يا أمي، لو كان لك مائة نفس، فخرجت نفساً نفساً ما تركت ديني هذا لشيء، فإن شئت فكلني وإن شئت فلا تأكلني، فلما رأت إصراري على ذلك أكلت^(٢) .. فأنزل الله تعالى: «وَإِنْ جَهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبَيْهِمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفُوْا وَأَئْبَعْ سَبِيلَ مِنْ أَنَابَ إِلَىٰ نَدَىٰ إِلَىٰ مَرْجِعَكُمْ فَأَتَيْتُكُمْ بِمَا كُنْتُرْ تَعْمَلُونَ»^(٣) [القمان: الآية: ١٥].

والقصة مختصرة في صحيح مسلم^(٤) عن مصعب بن سعد عن أبيه أنه نزلت فيه آيات من القرآن قال: حلفت أم سعد أن لا تكلمه أبداً حتى يكفر بدينه ولا

(١) : (١١٦/٢).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير: (٤٤٦/٣)، تفسير القرطبي: (٣٢٨/١٣).

(٣) صحيح مسلم: (٤/١٨٧٧)، كتاب فضائل الصحابة (٤٤)، باب (٥) رقم الحديث (١٧٤٨).

بدينه ولا تأكل ولا تشرب . قالت زعمت : أن الله وصاك بوالديك وأنا أملك
وأنا آمرك بهذا . قال : مكتبت ثلاثة حتى غشي عليها من الجهد ، فقام ابن لها
يقال له عمارة فسقاها فجعلت تدعى على سعد . فأنزل الله عز وجل في القرآن
هذه الآية .^(١)

وقد كثُر العمل به في القرن التاسع عشر والقرن العشرين وما بعده من قبل
الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية ، كوسيلة سلمية للمطالبة بحقوقها ، ومنها
انتقل إلى الحركات الإسلامية والأحزاب السياسية في العالم الإسلامي ، كما
انتقل إلى الأفراد للمطالبة بحقوقهم .

(١) انظر : صحيح مسلم : (٤/١٨٧٧) ، وانظر : مسند أبي يعلى : (٢/١١٧) ، سير أعلام
البلاد : (١/٩٠) ، تحفة الأحوذى : (٩/٣٦) .

المبحث الثالث: أسباب ظهوره: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأسباب السياسية والفكريّة والدينية:

يعتبر الإضراب وسيلة من وسائل التغيير السلمي التي تستخدمها الأحزاب والتيارات الحديثة لممارسة الضغط على الحكومات الاستبدادية لتلبية حقوقها ومطالبيها، مثل التيارات اليسارية والشيوعية والقومية والوطنية، ويسمونها أسلحة اللاعنف ، أو التغيير السلمي.^(١)

المطلب الثاني: الأسباب الشخصية:

يستخدم الإضراب لدى بعض الأشخاص لرفع الظلم الواقع عليهم في حال لم يستطعوا رفعه بالطرق الأخرى، ويسموا من التغيير، فيضطر المظلوم للمطالبة بحقه بهذه الطريقة اليائسة، ومن أمثلة ذلك ما يفعله الأسرى الفلسطينيون الذين يمارسون عليهم التعذيب الوحشي والممارسة الشرسة في التعامل والمنع من الحقوق في سجون الاحتلال.

ومن أمثلة ذلك:

قصة الأسرة أحلام التميمي حيث أصدر القضاء الإسرائيلي في أواخر أكتوبر ٢٠٠٣ حكماً بالسجن ١٥٨٤ عاماً (ألفاً وخمسمائة وأربعين وثمانين عاماً) (١٦ مرة موبد) على الفلسطينية "أحلام عارف التميمي" (٢٣ عاماً)، بتهمة المشاركة في عملية أسفرت عن مقتل ١٦ إسرائيلياً، ومنذ اعتقالها بداية عام ٢٠٠٢ تعرضت الأسرة "أحلام التميمي" لقمع شديد من قبل سلطات

(١) انظر : مقال الدكتور: جين شارب: <http://www.taqhier.net/pen/research/02.htm>

السجون الإسرائيلية دفعها إلى الإضراب عن الطعام في معقل المسكوية لمدة تزيد عن الشهر، وذلك في شهر ٢٠٠٢-٨ في المسكوية، وكان قد فرض عقاب بالعزل في معقل المسكوية على الأسيره أحلام التميمي بعد نقلها من معقل الرملة للنساء ، على إثر شروع الأسيرات في إضراب عن الطعام ، بعد حالة قمع واسعة جرت بحقهن.

وذكرت الأسيره أحلام وقتها للمحامين: أنها طالب بإخراجها من زنزانتها وإعادتها إلى السجن، وقد تدهور وضعها الصحي حيث هبط السكري معها إلى ٣٥ درجة، وأصبحت تعاني من خدران في أصابع يديها وقدميها وتعاني من آلام في الحرارة.. وشككت أحلام من أن طبيب المعقل لا يقدم لها العلاج ، وهددتها طبيب معقل المسكوية بأنها إذا لم تتوقف عن الإضراب فسيتم إجبارها بالقوة على تناوله.^(١)

وتذكرى إحدى الأسيرات المضربات مطالبهن فقول:

وقف أسلوب التفتيش العاري، وتحسين الطعام كماً ونوعاً، وإدخال كيلو ونصف من اللحم لكلّ أسرة شهرياً، ووقف الغرامات المالية التي تفرض على الأسيرات لسببٍ دون سبب، والسماح للأسريرات بالعمل لخدمة أنفسهن، وإدخال أطباء، والسماح للأهالي بإدخال الطعام، والسماح للأطفال تحت سنِ ٩ سنوات بمعانقة أمهاهاتهم كما كان معمولاً به في السابق، وتركيب هواتف عمومية، وإعادة الكتب التي ثمت مصادرتها.^(٢)

(١) انظر: <http://www.islamonline.net/arabic/adam/>

(٢) انظر: موقع المركز الفلسطيني للإعلام : <http://www.taqnia.com/vb/archive/index.php>

المبحث الرابع: أنواعه: وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول: أنواعه باعتبار القائم بالإضراب: وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: باعتبار تكليفه وعدمه:

قد يكون القائم بالإضراب مكلفاً كما هو الأعم الأغلب ، وقد يكون غير مكلف كالصغير، وغالباً ما تكون مطالب الصبي مطالب طفولية، يتحقق من خلالها أهدافه ورغباته بالامتناع عن الطعام .

المسألة الثانية: باعتبار جنسه:

قد يكون القائم بالإضراب ذكراً وهو الأعم الأغلب؛ لأن الرجل أقوى على التحمل؛ ولأن الإيذاء للرجال في الغالب أكثر ، وقد يكون أنثى كما حصل في السجون الإسرائيلية من إضرابات مختلفة من المسلمين المأسورات ؛ بسبب التعذيب الوحشي ، والمعاملة الشرسة القاسية معهن.

المسألة الثالثة: باعتبار المعنى به:

قد يكون القائم بالإضراب: المتضرر أو نايب عنه أو متضامن معه، والمتضرر المباشر وهو الأغلب كما في إضراب الأسرى في السجون الإسرائيلية، وقد يكون نائباً عنه بطلب منه، كأقاربه وأصدقائه كما يحصل في الاعتصامات المتضامنة مع قضايا الأسرى، أو متضامناً معه كما يحصل في الأنشطة المصاحبة لإضراب المتضررين في السجون ونحوها من هم خارج السجن أو في بلد آخر.

المطلب الثاني: أنواعه باعتبار هدفه: وفيه مسألتان :

المسألة الأولى: الهدف الديني والفكري :

قد يكون الهدف من الإضراب تحقيق مبادئ فكرية أو دينية أو عقدية أو حزبية، ومن أمثلته : إضراب اليسارية المصرية درية شفيق الهاشمية - زميلة هدى شعراوي في قيادة ما يسمى تحرير المرأة - حيث أضررت عن الطعام وكتبت:

قررت أن أبدأ اليوم ١٢ مارس ١٩٥٤ في نقابة الصحفيين، الإضراب عن الطعام حتى الموت، احتجاجاً على تشكيل اللجنة التأسيسية المزمع إنشاؤها لوضع دستور جديد؛ إذ لم تضم امرأة واحدة، وأنا أرفض الخضوع لدستور لم أشترك في صياغته، وإنني لأقوم بهذا الإضراب في نقابة الصحفيين؛ لأن الصحافة بطبعيتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل حركات التحرير. أ.هـ. (١)

ومن أمثلته في تحقيق أهداف دينية: الإضراب في سجون غواتانامو احتجاجاً على إهانة المصحف الشريف: فقد نقلت مجلة "نيوزويك" الأمريكية عن محققين يتبعون ما يجري في معتقل غواتانامو: أن عسكريين أمريكيين يشاركون في عمليات الاستجواب للمعتقلين المسلمين قد وضعوا مصاحف في المرحاض لاستفزاز المعتقلين، وأنهم ألقوا في حالة واحدة على الأقل مصحف داخل المرحاض كما نزعوا أوراقه ورقه، وشدوا "السيفون" عليها!. وإمعاناً في المهانة، قام الجنود الأمريكيون بالتبول على صفحات المصحف الشريف وتدنيسه بأقدامهم لانتزاع الاعترافات من المعتقلين!!.. وفور نشر القصة على صفحات مجلة نيوزويك، قامت الاحتجاجات والمظاهرات الصادقة في جميع أنحاء العالم الإسلامي. وكانت أشد هذه المظاهرات في باكستان وأفغانستان التي تمن من وطأة المستعمر الأمريكي. وإذاء رد الفعل هذا، والذي لم يكن متوقعاً، اضطرت كونديلايزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، إلى التصريح بأن ازدراء القرآن الكريم شيءٌ بغيض، وذلك في محاولة منها لتهذيف مشاعر المسلمين في شتى بقاع الأرض.

(١) انظر : http://www.diwanalarab.com/article.php3?id_article=2373
./<http://www.alrabetta.ae/content/view/1165/89>

كل هذه الأحداث دفعت السجناء إلى الإضراب عن الطعام، مطالبين الولايات المتحدة بالاعتذار، ولم ينهوا إضرابهم إلا بعد أن قدم مسئولون أمريكيون كبار اعتذاراً عما فعله المحققون^(١).

المسألة الثانية: الهدف الذاتي الشخصي لرفع الضرر المباشر عن شخص أو أشخاص:

وقد يكون هدفاً شخصياً يخص فرداً أو مجموعة أفراد ، ويقصد به رفع الظلم عنهم في حال لم تتفق الوسائل الأخرى ولم تنصفهم.

المطلب الثالث: أنواعه باعتبار خطورته وتأثيره على الجسد: وفيه مسألتان :

المسألة الأولى: إضراب حق الموت :

وهو الذي يعلن فيه المضرب أنه يقوم بإضراب مفتوح حتى الموت، ويظهر من خلال تصرفه الجدي في ذلك، وقد يستمر في حال لم تنفذ المطالب حتى الموت، وقد حصل أن مات المضربون بأعداد كبيرة بسبب ذلك، ومن شواهده المثيرة ما حصل في تركيا كما أفاده التقرير التالي:

ارتفاع عدد ضحايا الإضراب عن الطعام الذي ينفذه السجناء الأتراك احتجاجاً على نظام إصلاح السجون، والذي يعزز الحبس الانفرادي إلى ٢٤ شخصاً. من بينهم فيلي غونس (٤٥) عاماً المدان بالاتئماء إلى مجموعة سرية مسلحة من اليسار المتشدد الذي توفي في المستشفى في اليوم الـ ٢٣٩ من إضرابه عن الطعام وكان غونس يحاكم منذ سبع سنوات ويواجه عقوبة الإعدام بتهمة مساعدة حركة سرية من اليسار المتشدد، مسؤولة عن عدة اعتداءات في تركيا ، وهي حزب تحرير الشعب الشوري الذي يتولى إدارة الإضراب عن

الطعام. وقد تسببت حركة الإضراب عن الطعام التي أطلقها معتقلون غالبيتهم من اليسار المتشدد في تشرين الأول الماضي احتجاجاً على النظام الذي يستبدل عناصر النوم بزنزانات صغيرة في ٢٣ حالة وفاة أخرى منذ آذار، وهم ١٩ سجينًا وأربعة من أقربائهم الذين ينفذون الإضراب تضامناً معهم. ويضاف إلى ذلك ٣٠ قتيلاً من السجناء قضوا خلال اقتحام الجيش للسجون في نهاية كانون الأول الماضي لوقف حركة الإضراب وقام معظمهم بإحرق أنفسهم. وقتل رجل شرطة أيضاً في هذه العملية.^(١)

وأخطر أنواع الإضراب الذي يمكن أن ينفذ هو الإضراب عن الطعام والشراب والسوائل والملح فهو يؤدي إلى الموت خلال فترة قصيرة.

المسألة الثانية: إضراب يؤدي إلى الموت:
وهو الإضراب غير المفتوح مثل الإضراب عن الطعام دون الشراب لمدة ثلاثة أيام أو ليوم واحد ونحو ذلك، أو يكون إضراباً مفتوحاً يتخلله تعليق لإضراب عدة مرات حفاظاً على حياته.

ويختلف الضرر حسب طول مدة الإضراب، وقوّة التحمل لدى المضرب ، وصحته من مرضه .

المطلب الرابع: أنواعه باعتبار المضرب عنه: وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى: الامتناع عن الطعام فقط:

الامتناع عن الطعام فقط دون الملح والماء والسوائل والفيتامينات، وهو أطول أنواع الإضراب وأكثرها شهرة، وأكثرها تأثيراً لوجود وقت كافٍ

(١) انظر : <http://www.alitijahalakhar.com/archive/19/news19.htm>

لإيصال صوت المضرين للعالم ، للضغط على الطرف الثاني المعذى ، وفائدة الملح أنه يحافظ على المعدة من التعفن ، وفائدة السوائل والماء والفيتامينات التعریض عن الطعام والحفاظ على الجسم من الجفاف .

المسألة الثانية: الامتناع عن الطعام والماء والسوائل والفيتامينات:
وهو أخطر أنواع الإضراب وأسرعها موتاً حيث يموت في حدود ثلاثة أيام تزيد وتنقص قليلاً ، كما أنها غالباً خطراً في عدم وجود وقت كافٍ لتحقيق التضامن مع المضرب ، وإيصاله صوته للعالم .

والإنسان بطبيعته يتحمل العيش لمدة ثلاثة أيام دون طعام أو شراب ، كما يستطيع العيش لمدة أربعين يوماً فما أكثر إذا شرب الماء لوحده ، وبهذا يتبيّن حكمة الشرع في النهي عن الوصال في الصوم ^(١) .

قال النووي : قال أصحابنا : الحكمة في النهي عن الوصال لغلا يضعف عن الصيام وسائر الطاعات ، أو عملها ويسمى لضعفه بالوصل ؛ إذ يتضرر بدنك ، أو بعض حواسك ، أو غير ذلك من أنواع الضرر .^(٢)

المسألة الثالثة : الإضراب عن العمل والعلاج والدراسة :

وهذه من أنواعه ، فقد يضر الشخص عن تناول العلاج أو عن الدراسة ، أو عن العمل ، ولكنها ليست محل بحثنا هنا .

(١) [http://www.islam-](http://www.islam-online.net/LiveDialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=NrpqE2)
.online.net/LiveDialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=NrpqE2

(٢) المجموع : (٣٧٦/٦) .

المطلب الخامس: باعتبار مكان الإضراب: وفيه مسائلان:

المسألة الأولى: الإضراب الداخلي:

وفي هذه الحال يكون الإضراب في نفس المكان مثل كونه في نفس الدولة، أو في نفس الموقع كالسجن أو مكان الاحتجاز .

المسألة الثانية: الإضراب الخارجي:

وفي هذه الحال يكون الإضراب في الخارج : ككونه خارج الدولة أو بعيداً عن قصد بالإضراب، ويقصد به في الغالب التضامن مع المتضرر، أو يقام في بلد أجنبي للمطالبة بحقوق سياسية في البلد الأم .

المطلب السادس : باعتبار مدة: وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: طويل الأمد:

وهو الذي تصل مدة لأكثر من شهر، ومن أطول أنواع الإضراب العالمية ما حصل في تركيا من اليساري فيلي غونس (٤٥) عاماً الذي توفي في المستشفى في اليوم الـ (٢٣٩) من إضرابه عن الطعام ، أي ما يقارب ثمانية أشهر. ^(١)

وسبب طول المدة: إما تعليق الإضراب لفترات متعددة، أو إجباره على الأكل بالمعذبات من قبل الأطباء، أو إجباره على الأكل بالقوة من قبل الجنود.

المسألة الثانية: قصير الأمد:

وهو الذي تصل مدة ل يوم أو يومين أو ثلاثة ولا يتجاوز الأسبوع، غالباً ما يكون هذا النوع للتضامن وليس إضراباً حتى الموت، وهدفه لفت نظر الإعلام والرأي العالمي .

(١) انظر: <http://www.alitijahalakhar.com/archive/19/news19.htm>

المسألة الثالثة: متوسط الأمد:

وهو الذي يتجاوز الأسبوع إلى الشهر ، ومن أمثلته:
إضراب معتقل عسقلان في كانون الأول ١٩٧٦م: وهو إضراب عن
الطعام شمل كافة المعتقلين في المعتقل، واستمر لمدة خمسة وستين يوماً مع انقطاع
ثلاثة أيام. ^(١)

(١) مراحل مجلة البيان في فلسطين.-
<http://www.albayan-magazine.com/bayan-205/asra/1.htm>

المبحث الخامس: آثار الإيجابية أو السلبية ومخاطرها: وفيه مطلبان :

المطلب الأول: الآثار الإيجابية وبعده السياسي:

ويرى المتبون للإضراب كوسيلة للتغيير السلمي أن له فوائد كثيرة ، منها:
تحقيق المطالب المشروعة ، ورفع الضرر ، وتحقيق مقاصد الإضراب ، وقد ثبت ذلك من خلال تحقيق عدد من الإضرابات مقاصدها ، وموافقة الحكومات على مطالب المظلومين ، وقد نجح ذلك في كثير من الحالات حتى مع اعتى الحكومات ، وأشدها ظلماً وعناداً وطغياناً ، ومن أمثلة ذلك نجاح عدد من الإضرابات في السجون الإسرائيلية في تحقيق مطالب الأسرى الفلسطينيين أو معظمها ، كما حصل في إضراب الأسرى في سجون الاحتلال بتاريخ ٥/٩/٢٠٠٤ وقد وصف مراسل موقع شبكة فلسطين الإخبارية الحدث بقوله: إن كافة السجون علقت إضرابها عن الطعام ما عدا أسرى سجن بئر السبع جنوب فلسطين ، والذي يضم قرابة ٨٠٠ أسير حيث تحرى في هذه الساعة مفاوضات معهم ، لإنتهاء الإضراب بعد الاستجابة لمطالبهم ^(١).

ويرى هؤلاء أن له بعداً سياسياً يتمثل في إخراج الدولة داخلياً وخارجياً، فالداخل : بسبب طاعة الشعب التي هي سر قوتها ووجودها، ومن الخارج : إخراجها دولياً بأنها دولة استبدادية ودكتاتورية.

المطلب الثاني: آثاره السلبية وأخطاره :

ويرى المعارضون للإضراب أن فيه الآثار السلبية الآتية:

١. العرض لخطر الموت ، والانتحار المتعمد ، والإقدام على قتل النفس الخرم.
٢. الأضرار الجسدية فيما لو بقي على قيد الحياة.

(١) انظر : موقع شبكة فلسطين الإخبارية.

٣. الأضرار النفسية على المضربين بعد إنتهاء الإضراب فيما لو بقي على قيد الحياة.
٤. عدم الاستجابة للمطالب أصلًا في بعض الحالات، أو عدم الاستجابة لكل المطالب في الغالب.
٥. أنه تعطيل للطرق المشروعة من إقامة الجihad لرفع راية الدين ، لكونه يخدر الأمة بما يسمى الطرق السلمية التي لا تسمن ولا تغنى من جوع.

المبحث السادس: الإضراب في القوانين الدولية:

مصطلح الإضراب وارد في القوانين الدولية ، وهو يتناول أمرين :

الأول: الإضراب عن العمل: فقد نصت القوانين الدولية وقوانين كثيرة من الدول المسلمة وغير المسلمة على إثبات حق الإضراب للمطالبة بالحقوق المنشورة، ومن الدول التي توجد فيها هذه القوانين: مصر ^(١)، الجزائر ^(٢) إسرائيل ^(٣)، المغرب ^(٤)، ومن القوانين الدولية: البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المسمى: بروتوكول "سان سلفادور" التابع لمنظمة الدول الأمريكية - تشمل القارتين أمريكا الشمالية الجنوبيّة - سلسلة المعاهدات رقم ٦٩ (١٩٨٨) وقد دخل حيز التنفيذ في ١٦ نوفمبر ١٩٩٩. ^(٥)

وقد أثبتت هذه الدول وغيرها حق الإضراب للنقابات المهنية ، وفق شروط معينة منصوص عليها في قانون خاص، وقد أقرت في القوانين بعد ضغوطات من الأحزاب الشيوعية الموجودة في تلك الدول، ثم أصبحت نظاماً دولياً، والنص

(١) انظر : بوابة الحكومة المصرية.

(٢) http://www.apn-dz.org/apn/arabic/constitution/constitution_1963.htm

(٣) مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

http://www.btselem.org/Arabic/International_Law/Covenant_on_Economical_social_and_cultural_rights.asp

(٤) انظر : جريدة الأخبار الإسرائيلى: http://www.tunezine.com/breve.php3?id_breve=1346 موقع الجمعية المقرية لحقوق الإنسان ،

(٥) <http://www1.umn.edu/humanrts/arab/am3.html> جامعة منسونتا.

على الإضراب مطلق لم يحدد الإضراب عن العمل فقط، وإن كان ظاهر مواد النظام تفيد أن المراد الإضراب عن العمل.

ومن أمثلة هذه الأنظمة : مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب

الذي نشرته وزارة التشغيل المغربية ^(١).

الثاني : الإضراب عن الطعام : وتعتبر المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء التي اعتمدتتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ركيزة يعتمد عليها السجناء المضربون عن الطعام للمطالبة بحقوقهم ^(٢)، وتعتمد منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية على مثل هذه الأنظمة للضغط على الدول الاستبدادية في حال وجد إضراب مشروع.

(١) موقع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

(٢) انظر : حقوق الإنسان : مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك،

المبحث السابع: شروط نجاح الإضراب :

من خلال الواقع يسمى المؤيدون للإضراب على خطوات معينة لأجل أن يحقق الإضراب مقصوده ، وهذه الخطوات في الحقيقة تعتبر عوامل وشروطًا لنجاح الإضراب ، وهي :

١. التنسيق المسبق مع وسائل الإعلام ، وإبلاغهم موعد الإضراب لتحصل له تغطية إعلامية .
٢. تطويل مدة الإضراب بقدر الإمكان من خلال تعليق الإضراب أحياناً ، أو شرب الماء والملح والسوائل والفيتامينات.
٣. ترتيب اعتصامات وتجمهرات ومظاهرات وفعاليات إعلامية في أماكن بارزة تضامناً مع الإضراب وتغطيته إعلامياً كما يحصل كثيراً في فلسطين تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين.
٤. دعوة الوفود العالمية للحضور والمشاركة في الفعاليات.
٥. إجراء مقابلات صحفية مع ذوي الأسرى والتحدث عن مأساتهم.
٦. إرسال البرقيات للجهات المعنية الداخلية والخارجية وطلب اتخاذ موقف .
٧. إقامة إضرابات تضامنية متضامنة مع إضراب الأسرى ونحوهم. ^(١)

(١) انظر : شبكة فلسطين الإخبارية ، وموقع المركز الفلسطيني للإعلام.

المبحث الثامن: ردود الأفعال نحو الإضراب من قبل الخصم (انعكاسات الإضراب):

تبين ردود أفعال الخصم من الإضراب إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: الرفض المطلق، وهذا ظاهر في الحكومات الدكتاتورية والاستبدادية، أو لكون المطالب غير منطقية وغير مقبولة أصلاً حتى من الحكومات الديمقراطية .

الاتجاه الثاني: الاستجابة المطلقة لكل المطالب، وهذا يقع من الحكومات الديمقراطية أو ذات البعد والامتداد الشعبي .

الاتجاه الثالث: الاستجابة لبعض المطالب، وهذا هو الأعم الأغلب، وتحتختلف الدول في نسبة الاستجابة قلة وكثرة .

المبحث التاسع: أسباب انتشاره في البلاد الإسلامية :

والكلام عن سبب انتشاره يتطلب الحديث عنه من جهتين:

الأول: سبب استعمال الإضراب مع الدول الكافرة:

ومن أهم أسباب استعماله معها:

١. حالة الضعف التي يمر بها المسلمون حين تركوا الجهاد، وكما ورد في الحديث: عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا يزرعه حتى ترجعوا إلى دينكم. أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي ^(١).

قال في عون المعبود: (وتركم الجهاد) أي المتعين فعله (سلط الله عليكم ذلاً) بضم الذال المعجمة وكسرها، أي صغاراً ومسكناً ، ومن أنواع الذل: الخراج الذي يسلمونه كل سنة لملائكة الأرض ، وسبب هذا الذل والله أعلم أنهم لما تركوا الجهاد في سبيل الله الذي فيه عز الإسلام وإظهاره على كل دين عاملهم الله بنقيضه، وهو إنزال الذلة بهم فصاروا يمشون خلف أذناب البقر، بعد أن كانوا يركبون على ظهور الخيل ، التي هي أعز مكان. أ.ه. ^(٢)

ولو كانت الأمة رافعة لراية الجهاد لما تسلط عليها اليهود والنصارى ، وغزوهم في بلادهم ، واضطروهم للمطالبة بحقوقهم عن طريق الإضرابات

(١) مسند أحمد : (٤٥٩٣) ، سنن أبي داود : (٢٧٤/٣) ، كتاب البيوع ، باب الهوى عن العينة رقم (٣٤٦٢) ، سنن البيهقي الكبرى : (٣١٦/٥) ، الدررية في تحرير أحاديث المداية: (١٥١/٢) ، وله طرق أخرى والحديث صحيح بمجموع طرقه، وحکى في نصب الرأبة أنه حديث صحيح ورجالة ثقافت انتهت. نصب الرأبة : (٤/١٦) ، وضعف ابن حجر إسناده في الدررية : (١٥١/٢).

(٢) انظر: عون المعبود: (٢٤٢/٩).

ونحوها، ومن أمثلته: الإضرابات التي تحصل في السجون العراقية واليهودية والأمريكية .

٢. أن شعوب هذه الدول الكافرة تؤمن به كوسيلة سلمية في المطالبة بالحقوق ودفع الظلم، ويؤثر في تغيير مواقف دولهم وكسب تعاطف الدول الأخرى غير المسلمة.
 ٣. أن المنظمات الدولية تهتم بمثل هذه القضايا بقدر معين ، فقد يفيد في تحقيق أنواع من الضغط والتأثير.
 ٤. في ظل عولمة الإعلام أصبح العالم قرية واحدة ، وهذا يؤثر في فضح الظلمة والمعتدين وبجر جهم ويؤثر على مصالحهم مع الآخرين.
 ٥. أن قوانين هذه الدول تنص على حق العمال في الإضراب كما سبق.
- الثاني: سبب استعماله مع الحكومات الإسلامية:**

ومن أهم أسباب انتشاره في الدول الإسلامية:

١. انتشار الفكر الشيوعي والعنيقى الظالم واستخدام التعسف والقوة في نشر الفكر والضغط على المسلمين ومحاربة التدين .
٢. ظهور الاستبداد في عدد من الدول الإسلامية مما جعل المظلومين يلحّون مثل هذا .
٣. قلة الحيلة والضعف في مقابل قوة الخصم وحربونه وطغيانه، والإضراب يقوم على فلسفة تحويل الضعف إلى قوة مؤثرة، فكما أن المرأة تحول ضعفها إلى قوة من خلال دموعها ، فكذلك الإضراب يتحول إلى قوة سلمية مؤثرة كما يرى من يؤيد الإضراب.

المبحث العاشر: أركان الإضراب:

الركن الأول:

المُضرّبُ : وهو من يقوم بالإضراب عن الطعام أو الشراب أو العمل.

الركن الثاني:

المُضرّبُ عنه: وهو الطعام أو الشراب أو هما معاً، وبدونه لا يحصل إضراب .

الركن الثالث:

المُضرّبُ إليه، وهو الذي وجه إليه الاحتياج السلمي بالإضراب، وقد يكون حكومة أو جهة أو حزباً أو شركة أو غيرها .

الركن الرابع:

مُضرّبٌ لأجله، وهو هدف الإضراب الذي قام لأجله الإضراب، ويتنوع حسب هدف الإضراب ويختلف باختلافه.

المبحث الحادي عشر: مجالات الإضراب: وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الإضراب عن الطعام:

وهذا هو الأعم الأغلب، حيث يمتنع المضرب عن الطعام بأنواعه ما عدا الماء والسوائل والملح، وفائدة الملح الحفاظ على المعدة من التعفن، وفائدة الماء: الحفاظ على الجسد من الجفاف، وفائدة الفيتامينات والسوائل كالحليب التعويض عن نقص الطعام حفاظاً على الجسد، وإطالة لأمد الإضراب .

المطلب الثاني: الإضراب عن الشراب:

وهو من أخطر أنواع الإضراب؛ لأنه يجهل بالتلف والموت، حيث لا يتحمل الإنسان في العادة الصبر عن الطعام والشراب أكثر من ثلاثة أيام، بينما يتحمل إلى حدود أربعين يوماً فيما لو شرب الماء والسوائل.

المطلب الثالث: الإضراب عن العمل:

وهو أحد وسائل التغيير السلمية ، أو ما يسمى أسلحة اللاعنف، والتي يتبنّاها اليساريون وأحزاب المعارضة تجاه حكوماتهم، وتكون خطورته في كونه يشل حركة الاقتصاد ويغير الحكومات على الاستجابة للمطالبة في بعض الأحيان، وقد يتزامن معه انقلابات تستغل الوضع، وخاصة إن كانت مدرومة من الخارج، وتزداد خطورته في بعض المهن والحرف الضرورية ، مثل إضراب عمال النقل والمواصلات، وعمال المصانع ونحو ذلك، وتحصل إضرابات هولاء في كثير من الدول الشيوعية والرأسمالية لزيادة الأجور أو تخفيف الضرائب ونحو ذلك من المطالب .

المطلب الرابع: الإضراب عن العلاج من المريض:

وهو نوع من أنواع الإضراب حتى وإن استمر المريض في أكل الطعام لمارسة الضغط على الطرف الآخر .

وهناك أنواع أخرى من الإضراب لكنها قد تأخذ مسميات أخرى مثل:
هجر الزوجة وهجر العاuchi وعدم مكالمة، وهجر التأديب للولد والقريب،
وترک الزيارة للشخص (الإضراب عن الزيارة)، والمنع من النفقة(الإضراب عن
النفقة)، لكنها لا تدخل في المعنى الاصطلاحي للإضراب .

المبحث الثاني عشر: إنهاء الإضراب :

يتم إنهاء الإضراب في الحالات التالية:

١. بداية المفاوضات مع الطرف الآخر، ويسمى حينئذ تعليقاً للإضراب .
٢. تحقيق المطالب، ويسمى إنهاءً للإضراب .
٣. يأس المضربين من تحقيق المطالب فينهي الإضراب بطوعية و اختيار .
٤. موت المضربين ونهاية القصة المأساوية، وبه يتنهي الإضراب .

المبحث الثالث عشر: العقبات في طريق الإضراب:

وأهم العقبات التي تعرّض طريق الإضراب ، والتي قد تكون سبباً في فشله وعدم حصول المقصود منه:

١. عدم التغطية الإعلامية .
٢. عدم المبالغة من الخصم، ووصوله لدرجة من العناد لا يحتمل فيه الإضراب، كما حصل في إضراب تركيا السابق.
٣. عدم التخطيط السليم للإضراب من حيث الوقت والمكان .
٤. عدم اتفاق المضربين على الأهداف والمطالب .
٥. قصر مدة الإضراب بما لا يكفي للإشهار وحصول الضغط الدولي.
٦. عدم وجود فعاليات تزامن معه من اعتصامات ومتظاهرات مما يضعف الإضراب وقد لا يتحقق مقصوده.

وبه نعرف أن الإضراب ليس لقمة سائفة، وأن تحقيق المقصود منه ليس سهل المنال على فرض القول بمحازة.

الفصل الأول

حكم الإضراب عن الطعام

المبحث الأول: تحرير محل النزاع.

المبحث الثاني أقوال العلماء في حكم الإضراب عن الطعام.

المبحث الثالث: أدلة الأقوال .

المبحث الرابع: المناقشة والترجيح وسبب الخلاف ونمرته.

المبحث الخامس : ضوابط الجواز عند من قال به:

المبحث السادس : حكم الصيام تزامناً مع الإضراب.

المبحث الأول: تحرير محل النزاع: وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تصوير المسألة:

المراد ب محل البحث هنا : هو الإضراب عن الطعام أو الشراب أو هما معاً، من أجل دفع ظلم متحقق ، أو المطالبة بحق ضائع متيقن أو نحو ذلك من الأهداف المشروعة، ولا يدخل معنا الإضراب عن العمل فتلك مسألة أخرى ليست محل بحثنا، وتحتاج لبحث آخر.

والنوع الأول هو أمر مستحدث، انتقل إلى المجتمعات الإسلامية من بلاد الغرب، وما كان المسلمين يلتقطون إليه ، ويعملون به في العصور الإسلامية السابقة، وقد وجد له مسلكاً في قلوب بعض المسلمين بحججة الدوافع التالية والأهداف السامية التي ستحققت من ورائه، فكان من الضروري الكلام عنه وبيان حكمه وموقف الإسلام منه .

المطلب الثاني: مواضع الاتفاق:

لا أعلم خلافاً بين العلماء على أن استخدام الإضراب لأهداف غير مشروعة لا يجوز، كالمطالبة بحرية المرأة، ولا يجوز لولي الأمر الرضوخ لهذه المطالب مهما جاء من ضغط دولي وإحراج إعلامي، لأن ثوابت الدين لا يجوز التنازل عنها لأحد كانت من كان .

المطلب الثالث: مواضع الخلاف:

من مواضع الخلاف:

- أ- إذا أضراب عن الطعام بصورة لاتصل إلى الموت فهل يجوز أو لا؟.
- ب- وكذلك من باب أولى يرد الخلاف في الحال التي يخشى فيها من الموت.

المطلب الرابع : التكيف الفقهي للمسألة :

المسألة يحتمل تكييفها الفقهي عدة صور :

١. أنها نوع من أنواع الوصال في الصوم المنهي عنه.
٢. أنها نوع من أنواع الانغمس في العدو في ساحة المعركة .
٣. أنها نوع من أنواع الاتخاز .
٤. أنها نوع من أنواع الدفاع عن النفس ودرء الصائل .
٥. أنها امتناع مجرد من الأكل وتقصير في حق النفس شرباً وأكلاً كامتناع في حال الضرورة من أكل الميتة ، وللفقهاء في هذا كلام .

وببناء على الاحتمالات نذكر هنا آراء المذاهب الأربع فيها ؛ لتتمكن من

التحرير عليها :

الصورة الأولى : حكم الوصال عند أصحاب المذاهب الأربع :

أولاً : المذهب الحنفي : وهو مكره عندهم ، قال في فتح القدير : ويكره صوم الوصال ولو يومين . أ.هـ^(١).

ثانياً : المذهب المالكي : وهو مكره عندهم في المشهور . قال العدوي : تبيه الوصال مكره إلا في حقه صلى الله عليه وسلم فهو مباح فهو من خصوصياته . أ.هـ^(٢).

ثالثاً : المذهب الشافعي : وهو حرام عندهم ، وفي فتوحات الوهاب قال : الوصال حرام وهو أن يصوم يومين فأكثر ، ولا يتناول بالليل مطعوماً عمداً بلا

(١) : (٣٥٠/٢) ، وانظر : بداع الصنائع : (٧٩/٢) ، تبيان الحقائق (٣٢٣/٢).

(٢) حاشية العدوي : (٥٥٦/١) . وانظر : مواهب الخليل : (٣٩٩/٢) ، حاشية الحرشي : (٢/٢٤٣) ، القراكم الدواني : (٣٠٥/١).

عذر.أ.ه^(١)، وقال في الغرر البهية : (و مجرم الوصال) في الصوم نفلاً كان ، أو فرضاً للنهي عنه ... وهو أن يصوم يومين فأكثر ، ولا يتناول بالليل مطعوماً عمداً بلا عذر ... أ.ه^(٢).

رابعاً : المذهب الحنفي : وهو مكروه على المشهور في المذهب ، وقيل بحرم ، قال في كشاف القناع : (ويكره الوصال إلا للنبي ﷺ فمباح له) . أ.ه^(٣) ، وقال في الإنصاف : ومنها : يكره الوصال وهو أن لا يفترط بين اليومين فأكثر على الصحيح من المذهب ، وقيل : بحرم . أ.ه^(٤).

ويتلخص أن في المسألة قولين :

الأول : الكراهة وهو قول الجمهور من الخنفية والمالكية والختابية .

الثاني : التحرير وهو قول الشافعية .

وبناء على ذلك فإذا قلنا أن الإضراب نوع من أنواع الوصال فهو مباح مع الكراهة عند الجمهور ما لم يصل للموت ، وعلى قول الشافعية يتخرج التحرير ، والله أعلم .

والمضرب عن الطعام إذا نوى الصوم بالإضراب فقد يقال إنه يأخذ حكم الوصال ، وأنه إن لم ينوه فلا يكون وصلاً لكن قد يأخذ حكمه لأجل العلة المشتركة.

(١) (٣٢٧/٢).

(٢) (٢٢٤/٢).

(٣) (٣٤٢/٢).

(٤) (٣٥٠/٣) ، وانظر: الفروع : (١١٦/٣).

الصورة الثانية: حكم الانغماس في العدو عند أصحاب المذاهب الأربع :
أولاً : المذهب الحنفي :

ويظهر أن المذهب عندهم الجواز إن كان فيه فائدة وإلا منع ، كما أشار له السرخسي^(١).

فقد ذكر في شرح السير أنه لا يأس أن يحمل الرجل وحده وإن ظن أنه يقتل إذا كان يصنع شيئاً يقتل أو يجرح أو يهزم، فاما إذا علم أنه لا ينكى فيهم فإنه لا يحل له أن يحمل عليهم؛ لأنه لا يحصل بحملته شيء من إعزاز الدين.^(٢)

(١) قال السرخسي: لا يأس بأن يحمل الرجل وحده وإن ظن أنه يقتل إذا كان يرى أنه يصنع شيئاً يقتل أو يجرح أو يهزم . فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ومدحهم على ذلك . وقيل لأبي هريرة : ألم تر أن سعد بن هشام لما التقى الصفار حمل فقائل حتى قتل ، وألقى بيده إلى التهلكة؟ . فقال : كلا ، ولكنه تأول آية من كتاب الله وهو قوله تعالى : { ومن الناس من يشري نفسه ابتعاء مرضات الله } ، فاما إذا كان يعلم أنه لا ينكى فيهم فإنه لا يحل له أن يحمل عليهم . لأنه لا يحصل بحملته شيء مما يرجع إلى إعزاز الدين ، ولكنه يقتل فقط . وقد قال الله تعالى : { ولا تقتلوا أنفسكم } . وهذا بخلاف ما إذا أراد أن ينهي قوماً من فساق المسلمين عن منكر وهو يعلم أنهم لا ينتفعون بهم ، وأنهم يقتلونه ، فإنه لا يأس له بالإقدام على ذلك ، وهو العزيمة . وإن كان يجوز له أن يرخص بالسكتوت : لأن القرم هناك يعتقدون ما يأمرهم به ، فلا بد من أن يكون فعله مؤثراً في باطنهم . فاما الكفار غير المعتقدين لما يدعوهم إليه ، فالشرط أن تكون حملته بحيث تنكى فيهم ظاهراً فإذا كان لا ينكى لا يكون مقيداً فيما هو المقصود ، فلا يسعه الإقدام عليه . والله الموفق . أ.هـ . شرح السير الكبير : (١/١٦٣). وانظر الفتاوی المندبة : (٥/٣٥٣).

(٢) انظر : رد المحتار : (٤/٢٧١).

ثانياً : المذهب المالكي :

وظاهر قول المالكية الجواز ، وخاصة من كان فيه شدة وقوه . قال الباجي : وهذا حائز أن يحمل الرجل وحده على الكتبة لا سيما من علم من نفسه شدة وقوه ، وكان مع أصحابه من العدد ما يعلم أنهم مختصون دونه . وقد روي عن مالك أنه قال : يجوز للرجل إذا علم من نفسه قوة وغناه أن يبرز إلى الجماعة ولا يكون له تهلكة ، وأما من كان رأس الكتبة وعلم أنه إن أصيب هلك من معه من المسلمين فالصواب له أن لا يتعرض للقتال إلا أن يضطر إليه؛ لأن في بقاءه بقاء المسلمين . أ.هـ .^(١)

وقال في الناج والإكليل : (وإن دام رجل على كثير .. ابن رشد : وحمله مختصاً بنفسه ليقوى نفوس المسلمين ، ويلقى به الرعب في قلوب المشركين ، فمن أهل العلم من كرهه ومنهم عمرو بن العاص ^(٢) ، ومنهم من أحازه واستحبه لمن كانت به قوة عليه وهو الصحيح ، فعل ذلك جعفر بن أبي طالب ^(٣) فلم يذكر ذلك عليه من كان معه من بقية الأمراء وسائر الصحابة ، ولا أنكره النبي ﷺ . ول الحديث أبي أيوب الأنباري ^(٤) ، وروى أشهب في الرجل بين الصفين يدعوه للمبارزة : لا بأس به إن صحت نيته ^(٥) .

(١) المتنى للباجي : (٢١٥/٣).

(٢) قصة عمرو السابقة في قصة الجنابة التي أصابته فلم يختسل وباي خبرها.

(٣) انظر : السيرة البيوية : (٢٢/٥).

(٤) انظر : نفس الطري : (٢٠٠/٢) ، وبحسب أبي أيوب صححه ابن حبان والحاكم . انظر :

فتح الباري : (٨/١٨٥).

(٥) : (٤/٥٥٥).

وقال ابن العربي : قال القاسم بن خيمرة ، والقاسم بن محمد ، و... من علمائنا : لا يأس أن يحمل الرجل وحده على الجيش العظيم إذا كان فيه قوة وكان الله بنية خالصة ؛ فإن لم تكن فيه قوة فذلك من التهلكة . وقيل : إذا طلب الشهادة وخلصت النية فليحمل ؛ لأن مقصدك واحد منهم ... وال الصحيح عندي حوازه ؛ لأن فيه أربعة أوجه : الأول : طلب الشهادة . الثاني : وجود النكبة . الثالث : تحرير المسلمين عليهم . الرابع : ضعف نفوسهم ، لبروا أن هذا صنع واحد ، فما ظنك بالجيمع ، والفرض لقاء واحد اثنين ، وغير ذلك حائز ؛ وسيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى . أ.هـ .^(١)

ثالثاً : المذهب الشافعي :

ويخرج على مذهب الشافعية المنع من الانغماس مع ظن ال�لكة؛ قياساً على حرب العدو مع كونهم أكثر من الضعف مع ظن الهالك ، فيحرم عندهم القتال ويجب الفرار حيثذا ؛ لأنه من الإلقاء بالنفس للتهلكة .

قال في أنسى المطالب : (وإن زادوا) أي الكفار (على الضعف ورجح الغلبة) بأن ظنناه إن ثبتنا (استحب) لنا (الشبات ، ولو غالب) على ظننا (الهالك بلا نكبة فيهم وحب) علينا (الفرار) لقوله تعالى : « وَلَا تُلْقُوا يَأْنِدِيكُرْ إِلَى الْهَلْكَةِ » [القرآن ١٩٥] (أو بنكبة) فيهم (استحب) لنا الفرار . أ.هـ .^(٢)

(١) أحكام القرآن . (١٦٦/١).

(٢) : (٤/١٩٢) ، وانظر شرح البهجة الوردية : (٥/١٢٥) ، تحفة المحتاج : (٩/٢٤٤) ، معنى المحتاج : (٦/٣٦).

رابعاً : المذهب الحنفي :

ويخرج على المذهب: جوز الانغمس في العدو. نص عليه أَحْمَد ، وقىده ابن تيمية بـإِنْ كَانَ فِيهِ فَائِدَة ، قال المرداوي في الإنصال: ذكر الشيخ تقى الدين: أَنَّه يسْنَ انغماسه في العدو لمنفعة المسلمين، إِلَّا نَهَى عَنْهُ . وهو من التهلكة . أ.هـ^(١). وقال في الفروع عن أَحْمَد: قَالَ: وَلَوْ حَمَلَ عَلَى الْعُدُوِّ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْجُو لَمْ يَعْنِ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ ، وَقِيلَ لَهُ: يَحْمَلُ الرَّجُلُ عَلَى مَائَةٍ؟ . قَالَ: إِذَا كَانَ مَعَ فَرْسَانَ . أ.هـ^(٢).

وملخص الأقوال :

القول الأول : الجواز ، وخاصة إنْ كَانَ فِيهِ فَائِدَة ، وزاد بعضهم إنْ كَانَ فِيهِ قُوَّةٌ وشَدَّةٌ ، وهو قول الجمهور ، ويخرج على قول هؤلاء قول بـجواز الإضراب عن الطعام إنْ قلنا أَنَّه من هذا النوع.

القول الثاني : التحرير ، وهو قول الشافعية (بقيده السابق وهو أن يغلب على ظنه أهلاك) ، ويخرج على هذا القول تحريم الإضراب على الطعام.

الصورة الثالثة : التحرير على مسألة الانتحار :

أما الصورة الثالثة (صورة الانتحار) فهي محل إجماع بين العلماء بـتحريم الانتحار ، ومنهم الأئمة الأربع.

قال ابن تيمية : قُتلَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ حَرَامٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ . والإجماع . أ.هـ^(٣).

(١) : (٤/١٢٤).

(٢) : (٦/٢٠٢).

(٣) مجموع الفتاوى: (٢٥/٢٨٠).

الصورة الرابعة : التحرير على مسألة الدفاع عن النفس ودفع الصائل :
صورة الدفاع عن النفس ودفع الصائل فيحوز دفع الصائل ، وهذا بجمع
عليه عند الأئمة الأربعـة . وقد أجمع العلماء على مشروعية العاقبة بالمثل في حال
الاعتداء لمدلول الآية السابقة أي استيفاء القصاص كما حكى الزيلعي .^(١)

قال ابن المنذر : والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا
أريد ظلماً بغير تفصيل ، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمحميين
على استثناء السلطان وأحاديث الباب مصرحة بأن المقتول دون ماله
ونفسه وأهله ودينه شهيد ، ومقاتله إذا قتل في النار ، لأن الأول حق والثاني
مبطل . . أ.ه.^(٢)

قال ابن تيمية : من طلب منه الفحور كان عليه أن يدفع الصائل عليه فإن
لم يندفع إلا بالقتل كان له ذلك باتفاق الفقهاء . أ.ه.^(٣)

الصورة الخامسة : أنها امتياز مجرد من الأكل وتفصير في حق النفس
شرباً وأكلاً كلاماً امتياز في حال الضرورة من أكل
الميـة ، وللفقهاء في هذا كلام .

وهذه أيضاً متفق عليها بين الأئمة الأربعـة وغيرهم بلا خلاف .
قال ابن قدامة في معرض حديثه عن الصيد : .. فإن الله تعالى قال ﴿وَلَا تُلْقُوا
يَأْنِدِيكُمْ إِلَى الْهَلْكَةِ﴾ . وترك الأكل مع القدرة عند الضرورة إلقاء بيده إلى
الهـلـكة ، ومـتـى قـتـله ضـمـته ، سـوـاء وـجـدـ غـيـرـه أو لـمـ يـجـدـ أـهـلـهـ .^(٤)

(١) تبيـنـ الحـفـاقـ (٦/١٠٦) ، إعلامـ المـوقـعينـ (١/٢٤١) .

(٢) نـيلـ الأـوـطـارـ (٥/٣٦٧) .

(٣) الفتـاوـيـ الكـبـرىـ (٥٢٣/٥) ، وانـظرـ : الأـشـاهـ وـالـنـظـائـرـ لـلـسـيـوطـيـ (٨٣) .

(٤) المـغـنـيـ (٣/١٦٥) .

وقال الجصاص: ومن امتنع من المباح حتى مات كان قاتلا نفسه ، متفاًها عند جميع أهل العلم ، ولا يختلف في ذلك عندهم حكم العاصي والمطهع. هل يكون امتناعه عن ذلك من الأكل زيادة على عصيانه، فوجب أن يكون حكمه وحكم المطهع سواء في استباحة الأكل عند الضرورة، ألا ترى أنه لو امتنع من أكل المباح من الطعام معه حتى مات كان عاصيا الله تعالى .. أ.هـ. (١)

(١) أحكام القرآن : (١٥٧/١).

المبحث الثاني: أقوال العلماء في حكم الإضراب عن الطعام : وفيه ثلاثة مطالبات :

المطلب الأول: القول الأول: التحرير:

وبه صدرت الفتوى مطلقة من وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف في دولة الإمارات العربية المتحدة^(١)، ومن قال به: فضيلة الشيخ أبو يوسف الهدة أحد علماء فلسطين .^(٢)

(١) حيث ورد سؤال يقول: ما حكم الإضراب عن الطعام أو الشراب أو عن كليهما معاً لخدمة من السحناء أو الصحفيين أو غيرهم للمطالبة بمحاسبة معينة؟ وهل هذا أصل في الكتاب أو السنة أو سند كفعل أحد الصحابة؟ وقد كان ملخص الجواب: وهكذا يتضح من الأدلة السابقة: أنه لا يشرع للمسلم إضعاف جسمه بالجوع والعطش وتعريضه لأخطار إنهاء الحياة، بل يتبع عليه اتخاذ الأسباب التي تبعد عن ذلك، وتحقق له الصحة والسلامة، ليقوم بالدور المنوط به في هذه الحياة. انظر: مجلة متار الإسلام الصادرة عن وزارة العدل للإمارات، عدد ٣٥٦ - شعبان - ١٤٢٥ هـ. عن :

http://www.islammemo.cc/kashaf/one_news.asp?IDnews=692

(٢) وقد صرخ بذلك حيث سأله بعضهم بقوله: ما حكم الشرع في الإضراب عن الطعام الذي يستمر لأيام طريرة، الذي يقوم به السجناء بغرض إغاثة العدو الذي يعتقلهم، معوضاً عن الطعام لك كل عاقل بأن العدو لا يغتصب بل يغتبط ويفرج كثيراً؟ فقال: الإضراب عن الطعام نوع من قتل النفس الذي لا يجوز ، وقد دلت على ذلك الأدلة الصرحة ولكن إن كان ذلك من باب إغاثة العدو والتآثير الإعلامي ولا يوصل إلى الموت فالامر فيه خلاف بين العلماء ، والذي ترتاح إليه النفس أنه لا يجوز تعذيب النفس بذلك والله أعلم. انظر: <http://ftawa.ws/fw/showthread.php?t=9546>

المطلب الثاني: القول الثاني: الجواز:

فيروى هؤلاء شرعيته وجوازه ولو وصل إلى الموت.

ومن قال به الشيخ تيسير التميمي، قاضي قضاة فلسطين.^(١)

كما ورد في التاريخ الإسلامي قول ينسب للشريف أبي جعفر عبدالخالق بن عيسى الحنبلـ^(٢) ، حيث ورد أنه أخذ في فتنة أبي نصر بن القشيري ، وحبس أيامـ فسرد الصوم وما أكل لأحد شيئاً، قال: ودخلت عليه في تلك الأيام ورأيته يقرأ في المصحف فقال لي: قال الله تعالى: «وَأَنْتَعِينُكُمْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّكُمْ إِلَّا عَلَى الْخَشْبَعِينَ» [البقرة: ٤٥] ، تدري ما الصبر؟ قلت: لاـ قال: هو الصوم . ولم يفطر إلى أن بلغ به المرض ، وضع الناس من حبسه !!! . وأخرج إلى الحرير الطاهري بالجانب الغربي فمات هناك.

وحكى الذهبي في سير أعلام النبلاء: وأخذ أبو جعفر في فتنة ابن القشيري، وحبس أيامـ، فسرد الصوم ، وما أكل لأحد شيئاً ، ودخلت فرأيته يقرأ في المصحف ، ومرض فلما ثقل وضع الناس من حبسه ، أخرج إلى الحرير ، فمات هناك، وكانت جنازته مشهودة، ودفن إلى جانب قبر الإمام أحمدـ.^(٣)

(١) انظر : <http://www.islamonline.net/LiveFatwa/Arabic/Browse.asp?hGuestID=Uhx55S>

(٢) قال الذهبي في ترجمته: وأبو جعفر بن أبي موسى الحاشمي ، شيخ الخانيلة عبد الخالق بن عيسى بن أحمد ، وكان ورعاً راهداً ، علامة كثير الفنون ، رأساً في الفقه ، شديداً على المبتدةعة، نافذ الكلمة ، روى عن أبي القاسم بن بشران ، وقد أخذ في فتنة ابن القشيري ، وحبس أيامـ ومات في صفر عن تسع وخمسين سنةـ. العبر في غير من غير: (٢٧٥/٣)،
وانظر: شذرات الذهب : (٣٣٦/٣).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء : (٥٤٧/١٨).

وفي شذرات الذهب في ترجمة شمس الدين محمد بن إبراهيم بن عبد الله الكردي القدسى نزيل القاهرة الشافعى: ولد سنة سبع وأربعين وسبعين وصhof الصلح فى، وتلمذ له ثم قدم القاهرة فقطنها ، وكان لا يضع حبه إلى الأرض ، بل يصلى في الليل ويتو ، فإذا نعس أغفى إغفاءة وهو محتوى ثم يعود ، وكان يواصل الأسبوع كاملا ، وذكر أن السبب فيه أنه تعشى مع أبيه قدما فأصبح لا يشتهى أكلًا ، فتمادى على ذلك ثلاثة أيام، فلما رأى أنه له قدرة على الطى تمادى فيه فبلغ أربعين ، ثم اقتصر على سبع ، وكان فقيها ، وكان يكثر في الليل من قول : « سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَغُدُرْنَا لَمْفَعُولًا » [الإسراء: ١٠٨] ، ذكر أنه يقيم أربعة أيام لا يحتاج إلى تحديد وضوء . أ.ه. (١)

وفي ترجمة الإمام أحمد قال الذهبي: ... ودامت العلة بأبي عبد الله وضعف شديدا ، وكان يواصل ومحى ثمانية أيام لا يأكل ولا يشرب ، ففي الثامن دخلت عليه وقد كاد أن يطfa ، فقلت يا أبا عبد الله: ابن الزبير كان يواصل سبعة وهذا لك اليوم ثمانية أيام . قال: إني مطيق . قلت: بحقك عليك . قال: فلاني أفعل فأتته بسوق فشرب . أ.ه. (٢)

وفي هذا نوع من أنواع المواصلة الطويلة التي تشبه الإضراب الشامل . ومن قال به دار الفتوى الشرعية في قلقيلية بفلسطين برئاسة الشيخ مصطفى صبرى فقد دعت إلى التضامن مع الأسرى واعتبرت ذلك واجبا شرعا.

(١) شذرات الذهب : (٩٣/٧).

(٢) سر أعلام النبلاء : (٢٧٠/١١).

وقد أصدرت دار الفتوى بياناً بعنوان نصرة الأسرى واحب شرعى
وئضمن البيان آيات من القرآن الشريف وأحاديث توضح أهمية نصرة المسلم
لأخيه المسلم.^(١)

وهو ظاهر تصرف كثير من المركبات الإسلامية التي تنظم لهذا الإضراب
وتدعمه، وقد نفذه في الواقع عدد كبير من المسلمين في السجون الإسرائيلية ،
ووصل إلى درجة الموت ، ومات به عدد من الأسرى من الرجال والنساء، وقد
أقرته عدد من لجان الفتوى في فلسطين، بل وشاركت في دعمه فناعة منها
عشر وعية، وتبنته حركة حماس في فلسطين^(٢)، ودعمته جماعة الإخوان
المسلمين في ليبيا على لسان الناطق الرسمي لها: د. الأمين بلحاج بتاريخ الخميس
٢٣ شعبان ١٤٢٥ هـ، الموافق ٧ أكتوبر ٢٠٠٤ في بيان رسمي بشأن إضراب
معتقل الإخوان عن الطعام في سجون ليبيا^(٣).

المطلب الثالث: القول الثالث: التفصيل:

لا يجوز إذا كان يؤدي إلى الموت أو الضرر، أما إن لم يود لذلك وهو يؤدي
إلى غرض مباح؛ فلا بأس به؛ كما لو كان مظلوماً ويريد أن يتخلص به من
الظلم، وهو قول جمهور العلماء المعاصرین، وبه أفتى الشيخ ابن عثيمين رحمه
الله، وسئل: لو أضربوا عن الطعام لأجل مصلحة للإسلام؟ فأجاب: لا يجوز إذا

(١) انظر : موقع شبكة فلسطين الإخبارية .

.http://www.almoslim.net/rokn_elmy/name_2fatwa_main.cfm?Expid=51(٢)

.<http://www.libya-almostakbal.org/statements/ekhwanBayan01.htm>(٣)

كان يؤدي إلى الموت ^(١) وهو قول الشيخ الدكتور صالح الفوزان ^(٢)، والدكتور ناصر العمر ، والدكتور محمد بن إبراهيم الغامدي ^(٣) ، وبه صدرت الفتوى من لجنة الفتوى في موقع إسلام أون لاين ، وهو قول الدكتور يوسف القرضاوي ، والدكتور عبدالله الفقيه ^(٤) .

ومن قال به: الشيخ فیصل مولوی نائب رئيس المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء ، وشرط لجوازه أن لا يتحول الإضراب إلى صيام بالمعنى الشرعي ، فالصيام عبادة لا يحسن أن تتحول إلى وسيلة احتجاج ضد السلطات . كما أن الصائم لا يجوز له الوصال في الصوم ، بل لا بد أن يأكل بعد المغرب ، ولذلك فإن من واجب المضريين أن يتناولوا ولو قدرًا من الماء ، أو أي شراب آخر ، حتى لا يعتبروا صائمين ومواصلين للصوم . ^(٥)

(١) <http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?threadid=694>

التعليق والجواب أثناء دروس للشيخ رحمة الله تعالى في كتاب السياسة الشرعية لابن تيمية.

(٢) <http://www.alathry.com/link6.asp?pid=6&id=342>

(٣) http://www.islamtoday.net/questions/show_question_content.cfm?id=11153 . عرض هيئة التدريس بجامعة الملك خالد

(٤) [http://216.191.147.2:8080/iweb/FATW...20&word="](http://216.191.147.2:8080/iweb/FATW...20&word=) ، والدكتور داعية وطالب علم قطري وهو المشرف على موقع وزارة الشؤون الإسلامية القطرية : الشبكة الإسلامية.

(٥) انظر: موقع الشيخ فیصل مولوی ، والشيخ فیصل سبق أن اختارته التدوة العالمية للشباب الإسلامي في الرياض أثناء إقامته في فرنسا كأحسن داعية إسلامي في أوروبا ومنحته جائزة تقديرية ، عُين قاضياً شرعاً في لبنان سنة ١٩٦٨ ، وتقلّل بين المحاكم الشرعية الابتدائية في راشيا وطرابلس وبيروت . عُين مستشاراً في المحكمة الشرعية العليا في بيروت سنة ١٩٨٨ وبقى في هذا المركز حتى استقالته سنة ١٩٩٦ .

المبحث الثالث: أدلة الأقوال: وفيه مطالبات: ثلاثة مطالبات:

المطلب الأول: أدلة القول الأول والثالث: وفيه خمس مسائل :

يشترك أصحاب القول الأول والثالث في القول بالتحريم في حال وجد خطير الموت أو التلف أو الضرر، وبناء عليه فيشتراكون في الأدلة، ثم يتفرد أصحاب القول الثالث بأدلة على الجواز في حال عدم وجود الضرر، ومن الأدلة المشتركة على التحريم في حال الضرر ما يلي :

المسألة الأولى: أدلة الكتاب :

وهي تنقسم إلى أقسام عدة :

القسم الأول : الآيات التي تحرم قتل النفس وتعربيضها للهلاك: ومنها:

١. قال تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظُلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَالِيِّهِ سُلْطَنًا فَلَا يُشَرِّفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا» (آل عمران: ٢٢) وهي شاملة لكل نفس معصومة، ومنها نفس القاتل.

٢. قال تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا» (آل عمران: ٢٩) ومن المعلوم أن تجويز النفس بالإضراب عن الطعام، يفضي إلى قتلها بغير حق، وذلك حرام للنهي عنه في هذه الآية.

قال الحصاص: اقضى النبي عن قتل كل واحد من نفسه ولغيره. أ.ه. (١)

قال القرطبي: أجمع أهل التأویل على أن المراد بهذه الآية: النهي أن يقتل بعض الناس بعضاً، ثم لفظها يتناول أن يقتل الرجل نفسه بقصد منه للقتل في الحرث على الدنيا وطلب المال بأن يحمل نفسه على الغرر المؤدي إلى التلف،

(١) (٣٧٩/١).

ويحتمل أن يقال (ولا تقتلوا أنفسكم) في حال ضجر أو غضب؛ فهذا كله
تناوله النهي. اهـ^(١)

وقال الرازي : أي لا تقتتلوا في الحرب بحيث لا ترجون النفع ولا يكون
لكم فيه إلا قتل أنفسكم فإن ذلك لا يحمل وإنما يجب أن يقتتل إذا طمع في
النكاية وإن خاف القتل فاما إذا كان آيساً من النكاية وكان الأغلب أنه مقتول
فليس له أن يقدم عليه. أ.هـ^(٢)

٣. قال تعالى: «وَتَرْوِدُوْا فَلَيْتَ حَتَّى الرَّازِدُ الْقَوْيُ» ^(٣) [البقرة: ١٩٧] أي: لا
تخرجوا بغير زاد ^(٤)، لما فيه من تعريض النفس للخطر والهلاكة وسؤال
النفس والتبدل ، والأمر يقتضي الوجوب.

٤. قال تعالى: «وَلَا تُنْقُوا يَأْتِي بِكُمْ إِلَى الْهَلْكَةِ» ^(٥) [النور: ١٩٥]. والإضرار عن
الطعام فيه تعريض النفس للهلاكة ولو بعد حين، وهو منهي عنه بتص
الآية، وهو نوع من أنواع الانتحار.
وما زال العلماء يستدللون بهذه الآية على عدم الإضرار بالنفس .

قال ابن قدامة في معرض حديثه عن الصيد: والمباح ثلاثة أنواع؛ أحدها، أن
يضطر إلى أكله، فيباح له ذلك بغير خلاف نعمه؛ فإن الله تعالى قال: «وَلَا
تُنْقُوا يَأْتِي بِكُمْ إِلَى الْهَلْكَةِ» ^(٦). وترك الأكل مع القدرة عند الضرورة إلقاء بيده
إلى التهلكة، ومنى قتله ضمنه، سواء وجد غيره أو لم يوجد أ.هـ. ^(٧)

(١) تفسير القرطبي : (١٥٦/٥).

(٢) التفسير الكبير : (١١٧/٥).

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي : (١٦٦/١).

(٤) المغني : (١٦٥/٣).

والانتحار هو أن يقتل الإنسان نفسه، وقد يكون الانتحار متعمداً بقتل النفس بالسكين أو بالسم أو بغرة، أو يكون بالامتناع عن الفعل كالإضراب عن الطعام والشراب، كما يفعل بعض المظلومين، أو الامتناع عن الحركة في الماء حتى يغرق!.

والانتحار من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله تعالى ، ويقع على فاعله وزرٌ أعظم من وزر الذي يقتل غيره دون حق، حتى قال بعض الفقهاء فيه: المشترِ لَا يُعَذَّلُ وَلَا يُصْلَى عَلَيْهِ، وَقَوْلٌ : لَا تُنْبَغِلْ تَوْبَتُهُ تَغْلِيقًا عَلَيْهِ. ^(١)

وجاء في مجمع الأئمَّة: (ويأثم) المكره (بصره على التلف إن علم الإباحة) ؛ لأنَّه امتنع عن مباح وألقى نفسه في مهلكة (كما في المحمصة) أي كما يكون آثماً بالصبر في حالة المحمصة والجوع فتألف نفسه أ.ه. ^(٢)

وقال في تبيين الحقائق: (وآثم بصره) أي إذا امتنع من الأكل وصبر حتى أتلف أثمه ؛ لأنَّها في هذه الحالة مباحة على ما قلنا ، وإهلاك النفس ، أو العضو بالامتناع عن المباح حرام فيأثم. أ.ه. ^(٣)

وقال الجحاصن : ومن امتنع من المباح حتى مات كان قاتلاً نفسه ، متفاً لها عند جميع أهل العلم ، ولا يختلف في ذلك عندهم حكم العاصي والمطين. بل يكون امتناعه عن ذلك من الأكل زيادة على عصيانه، فوجب أن يكون حكمه وحكم المطين سواء في استباحة الأكل عند الضرورة، ألا ترى أنه لو امتنع من أكل المباح من الطعام معه مات كان عاصياً لله تعالى .. أ.ه. ^(٤)

(١) انظر : الموسوعة الفقهية الكويتية: (٢٤٠/٣).

(٢) (٤٣١/٢).

(٣) (١٨٠/١).

(٤) أحكام القرآن: (١٥٧/١).

ونوقيش : بأن تفسير التهلكة التي وردت عن السلف هي ترك النفقه ،
وليست بالانغماس في العدو ، وقد أنكروا على من فسراها بأنها الانغماس في
العدو^(١).

عن أبي إسحاق : قال قلت للبراء بن عازب : يا أبا عمارة الرجل يلقى
ألفاً من العدو فيحمل عليهم وإنما هو وحده أ يكون ممن قال ﴿وَلَا تُقْرِبُوا بِأَنْدِيَّكُمْ
إِلَى الْتَّهْلِكَةِ﴾^(٢) ؟ . [القراءة: ١٩٥]. فقال : لا . ليقاتل حتى يقتل . قال الله نبيه :
﴿فَقَاتِلُوكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَفِّرُ إِلَّا نَفْسَكُ﴾^(٣) [الساد: ٨٤] ^(٤). أخرجه ابن حجر
بسند صحيح.

وعن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران قال : غزونا من المدينة نريد
القدسية ، وعلى أهل مصر عقبة بن عامر وعلى الجماعة عبد الرحمن بن
خالد بن الوليد ، قال فصنفنا صفين لم أر صفين فقط أعرض ولا أطول منها ،
والروم ملصقون ظهورهم بحائط المدينة . قال : فحمل رجل منا على العدو .
فقال الناس : مه . لا إله إلا الله يلقي بيده إلى التهلكة . قال أبو أيوب الأنصاري :
إنما تتأولون هذه الآية هكذا أن حمل رجل يقاتل يلتمس الشهادة ، أو يليل من
نفسه ، إنما نزلت هذه الآية فيما عشر الأنصار . إنما نصر الله نبيه وأظهر
الإسلام ، قلنا بينما عشر الأنصار خفيا من رسول الله : إنما قد كنا أهلنا
وأموالنا أن نقيم فيها ونصلحها حتى ننصر الله نبيه؛ هل نقيم في أموالنا

(١) انظر : نفس الطري : (٢٠٠/٢).

(٢) انظر : نفس الطري : (٢٠٣/٢) ، والأثر صححه الحاكم في المستدرك : (٣٠٦/٢).

ونصلحها، فأنزل الله الخير من السماء قال تعالى: «وَأَنفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُنْفِقُوا بِأَيْدِيهِكُمْ إِلَى الْهَلْكَةِ» (١٩٥) [الفرقة الآية، فالإلقاء بالأيدي إلى التهلكة أن نقيم في أموالنا ونصلحها وندع الجهاد. قال أبو عمران فلم ينزل أبو أيوب مجاهد في سبيل الله حتى دفن بالقدسية. أخرجه ابن حجرير.]

وممكن أن يجاب عن المناقشة : بأن هذا أحد تفسيرات الآية ، وهو صحيح ولكن أيضاً فيها منع من إهلاك النفس بغير وجه حق وبغير فالدة .

٥. قال تعالى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَلِدًا فِيهَا وَغَضِيبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعْذَدَ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا» (١٩٣) [السادسة]

ووجه الدلالة منها: الكلمة مؤمن كما تشمل كل مؤمن معصوم الدم بلا خلاف، فتشمل القاتل، كما يمكن أن يستدل على تحريم قتل النفس بقياس الأولى، فقتل النفس مثل قتل الغير بل أشد؛ من جهة أنه لا عذر له.

وممكن أن يناقش: أن هذا لفظ عام مستثنى منه صور ، منها القتل بحق أو قصاصاً أو التعرض للقتل في حال الدفاع عن النفس أو نحوه من الأسباب الشرعية. القسم الثاني: الآيات التي تأمر بالأكل من الطيبات على سبيل الوجوب مالاً: ومنها:

١. قال تعالى: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِرِّمُوا طَيْبَاتٍ مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُ الْمُعْتَدِينَ» (٨٧) [المائدة الآية] قال ابن تيمية : فإنها نزلت في أقوام من

(١) انظر : تفسير الطبرى : (٢٠٤/٢) ، وسده صحيح.

الصحابة كانوا قد اجتمعوا وعزموا على التبتل للعبادة: هذا يسرد الصوم ، وهذا يقوم الليل كله ، وهذا يجتب أكل اللحم ، وهذا يجتب النساء . فهناك الله سبحانه وتعالى عن تحريم الطيبات من أكل اللحم والنساء ، وعن الاعتداء وهو الزيادة على الدين المشروع في الصيام والقيام والقراءة والذكر ونحو ذلك . والزيادة في التحرير على ما حرم والزيادة في المباح على ما أبىح . ثم إنه أمرهم بعد هذا بکفارة ما عقدوه من اليمين على هذا التحرير والعداون . وفي الصحيحين^(١) عن أنس : أن نفرا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - سألوا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عمله في السر . فقال بعضهم : أما أنا فأصوم لا أفطر . وقال الآخر : أما أنا فأقوم لا أنام . وقال الآخر : أما أنا فلا أتزوج النساء . وقال الآخر : أما أنا فلا أكل اللحم . فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : ما بال أقوام يقولون : كذا وكذا ، لكنني أصلى وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء ، وأكل اللحم فمن رغب عن سنتي فليس مني أبداً .^(٢)

فالآية تنهى عن الاعتداء في الأكل ، فإذا كان الإكثار من الأكل مضرًا فهو اعتداء ، وكذلك ترك الأكل المضر حرام ، ومخالف للأمر بالأكل ، فهو أمر إباحة باعتبار الحال لكنه للوجوب باعتبار المال .

والنصوص الشرعية تدعو إلى الرفق بالنفس ، وتغذيتها ، وإعطائها حقوقها الفطرية ، وتنهى عن إرهاقها ، وإنها كها بالتحريج ، أو تقليل الطعام ، مخافة أن

(١) صحيح البخاري : (١٠٤/٩) ، كتاب النكاح (٦٧) ، باب (١) ، رقم الحديث (٥٠٦٣) ، صحيح مسلم : (١٠٢٠/٢) ، كتاب النكاح (١٦) ، باب (١) ، رقم الحديث (١٤٠١) .

(٢) مجموع الفتاوى : (٢٧٢/٢٥) .

تضعف عن القيام بالواجبات الدينية والاجتماعية؛ لأن المشروع في حقها أن تتقوى وتنهض لأداء حقوق الله تعالى وحقوق الناس، وتسهم في بناء المجتمع وتنميته.

٢. ومن هذه النصوص التي تدعو إلى تغذية الجسد قول الله تعالى في صيام رمضان: «وَكُلُوا وَأْتُرُوا حَتَّى يَبْيَسْ لَكُمُ الْحَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ نَمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الظَّلَلِ» [البرة: ١٨٧].

٣. ومنها قوله أيضاً: «وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلَتُكَمِّلُوا الْعِدَّةَ وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذِنُكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» [البرة: ١٨٥]. فبحرم على المريض الذي يزداد مرضه بالصوم الاستمرار في الصيام، وهذا مثال على الرخصة الواجبة.^(١) وقال الغزالى في المستصفى: الحالة الرابعة: حال المريض، فإن كان لا يخشى الموت من الصوم فهو كالمسافر، أما الذى يخشى الموت أو الضرر العظيم فيعصى بترك الأكل .أ.هـ.^(٢)

القسم الثالث: الآيات التي تأمر بالإبقاء على النفس وتأمر بأكل الميالة في حال الضرورة: منها :

٤. قال تعالى: «إِنَّمَا حَرَمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لِغَنِمَ اللَّهُ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغِعٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمٌ عَلَيْهِ» [البرة: ١٧٣].

(١) انظر: الآداب الشرعية: (١/١٦٠)، مجللة بمجمع الفقه - الدورة الثامنة - المحدث الأول ٤٥-٤٨.

(٢) : (٧٨).

ووجه الدلالة من الآية : أن استحياء النفس والحفظ عليها من الاحلاك أمر واجب يأتم العلما ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، سواء أكان ذلك بإزالة سبب التلف كالجوع والعطش، أو بعدم إماتتها بشكل مباشر أو غير مباشر، مما هو معروف من صور الانتحار المتعددة. ^(١)

قال ابن قدامة رحمه الله : لقول الله تعالى: « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ ». وترك الأكل مع إمكانه في هذا الحال إلقاء يده إلى التهلكة .^(٢) وقال في رد المحتار: لذا يأثم بتركه كما يأثم بترك الأكل مع القدرة عليه حتى يموت .^(٣)

القسم الرابع: الآيات التي تدل على عدم جواز الإضراب عن الطعام مع وجود سببه: ومنها:

قال تعالى: « فَلَمَّا فَتَحْنَاهُمْ فِي السَّجْنِ بِضَعْ سِنِينَ » [يوسف ٤٤].

ووجه الدلالة: أن يوسف عليه السلام لبث في السجن بضع سنين - والبعض بين الثلاثة والعشرة - ظلماً وزوراً وبهتاناً فغافلته التهمة وألمته كسائر البشر ، ولم يفكك في الإضراب عن الطعام ، ولو كان جائزاً لفعله.

ويمكن أن يناقش: أن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا، وأجيب عن هذه المناقشة: أنه شرع لنا ما لم يرد شرعننا بخلافه.

(١) انظر: بدائع الصنائع: (٤/٣١)، المغني: (٦/٣٥) مawahب الجنيل: (٣/٢٢٢)، كشف النقانع: (٤/٢٢٧)، الأشياء والنظائر للسيوطى: (١٨١).

(٢) المغني: (٩/٣٣١).

(٣) (٦/٣٧٩) .

وعكّن أن ينافس: أن يوسف عليه السلام اختار الصبر على الإضراب، وهو حائز بلا إشكال، ولم يفكّر في الإضراب؛ لعدم علمه به، أو لعدم حاجته إليه أو لكون بقائه أفعى من قيامه بالدعوة إلى الله في السجن وخارجه فيما بعد، أو لتيقنه بعدم فائدته.

القسم الخامس: الآيات التي تحرم إيذاء المؤمنين والمؤمنات: ومنها:

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُرُونَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُؤْمِنُاتِ يَغْتَرِفُنَا مَا أَحْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بِهَمَنَّا وَإِنَّمَا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]

ووجه الدلالة منها أن النفس داخلة في عموم الآية، فإذاً هي داخلة في عموم الآية، مثل حرمانها من الأكل والشرب وهو ضرر متيقن لأجل مصلحة متوجهة.

المسألة الثانية: الأدلة من السنة: وفيها تسعه أقسام :

وهذه الأحاديث كثيرة ويعكّن تقسيمها إلى أقسام عده:

القسم الأول: الأحاديث التي تنهى عن إخراق المسلم الضرر بنفسه أو
غيره، ومنها :

عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي -ص- قال: "لا ضرر ولا ضرار"،
آخر جه الإمام أحمد ^(١)، وابن ماجه يستند صحيح ^(٢)، وصححه الحاكم على

(١) مستند أحمد: (٣٢٧/٥).

(٢) سنن ابن ماجه في سنه: (٧٨٤/٢)، كتاب الأحكام (١٢)، باب (١٧)، رقم (٢٢٤٠)،
والدرقطني: (٤٢٧/٤)، ومالك في موطأه: (٧٤٥/٢).

شرط مسلم ^(١)، وحسنه ابن الصلاح وضعفه ابن حزم ^(٢)، والحديث ينهى المسلم عن إلحاق الضرر بالنفس أو إلحاق الضرر بالغير.

وفي لفظ للبيهقي: "من ضار ضره الله ، ومن شاق شق الله عليه". ^(٣)
ولاشك أن المضرب مضار نفسه ، وشاق عليها فيدخل في هذا الحديث.

القسم الثاني : الأحاديث التي تنهى عن الوصال، ومنها:

١. عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ نهى عن الوصال في الصوم. متفق عليه ^(٤).

والوصال: متابعة الصيام بحيث يمتد إلى وقت السحر، أو أكثر من ذلك يومين أو ثلاثة.. من دون طعام أو شراب.

٢. عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: {إياكم والوصال، إياكم والوصال، قالوا: فلأنك تواصل يا رسول الله. قال: إني لست في ذلك مثلكم، إني أبى يتطعمي ربي ويستقيني. فاكلفوا من العمل ما لكم به طاقة}. زاد الشيخان في رواية {فلما أبوا أن يتنهوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال. فقال: لو تأخر لزدتمكم، كالمتكل لهم حين أبوا أن يتنهوا} متفق عليه ^(٥).

(١) المستدرك: (٥٧/٢، ٥٨)، نصب الراءة: (٤/٣٨٤).

(٢) ملخصة البدر المنير: (٤٣٨/٢).

(٣) سنن البيهقي: (٦/٦٩).

(٤) صحيح البخاري: (٤/٢٠٢)، كتاب الصوم (٣٠)، باب (٤٧)، رقم الحديث (١٩٦)، صحيح مسلم: (٢٧٤/٢)، كتاب الصيام (١٣)، باب (١١)، رقم الحديث (١١٠٢).

(٥) صحيح البخاري: (٤/٢٠٥)، كتاب الصوم (٣٠)، باب (٤٩)، رقم الحديث (١٩٦)، صحيح مسلم: (٢٧٤/٢)، كتاب الصيام (١٣)، باب (١١)، رقم الحديث (١١٠٣).

وفي لفظ من حديث أنس { لو مد لنا الشهر لواصلنا وصالاً يدع
المتعمدون تعمقهم } متفق عليه ^(١).

وللبيهاري من حديث أبي سعيد { لا تواصلوا فـأـيـكـم أـرـادـ أنـ يـوـاـصـلـ
فـلـيـوـاـصـلـ إـلـىـ السـحـرـ } ^(٢).

ولهما من حديث عائشة { نهاهم عن الوصال رحمة لهم } ^(٣).
والسبب في النهي عن هذا الصوم - مع أن الصوم عبادة يتقرب بها المسلم
إلى ربه - دفع المشقة والضعف عن الإنسان، فربما أدى به ذلك إلى تعذيب
نفسه وإيذائها، وليس هذا مما يقصد الشرع. وإذا كان الأمر كذلك في صوم
الوصل، فإن الإضراب عن الطعام متنوع من باب أولى؛ لما فيه من مشقة
وضعف، بل إن مآلها إلى الموت انتشاراً، وإخراج الإضراب من عموم أحاديث
النهي عن الوصال يحتاج إلى دليل.

ونوقيش : أن الوصال قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد فعله غير
واحد من الصحابة كabin الزبير حيث كان يواصل سبعة أيام ، وروي عن
عائشة حواره ^(٤).

(١) صحيح البخاري : (٢٢٥/١٣) ، كتاب التهني (٩٤) ، باب (٩) ، رقم الحديث (٧٢٤) ،
صحيح مسلم : (٧٧٥/٢) ، كتاب الصيام (١٣) ، باب (١١) ، رقم الحديث (٧٧٥).

(٢) صحيح البخاري : (٢٠٢/٤) ، كتاب الصوم (٣٠) ، باب (٤٨) ، رقم الحديث (١٩٦).

(٣) صحيح البخاري : (٢٠٥/٤) ، كتاب الصوم (٣٠) ، باب (٤٨) ، رقم الحديث (١٩٦) ،
صحيح مسلم : (٧٧٦/٢) ، كتاب الصيام (١٣) ، باب (١١) ، رقم الحديث (١١٠٥).

(٤) فتح الباري : (٤/٢٢٢).

القسم الثالث: الأحاديث التي تنهى عن صوم الأبد، ومنها:

١. عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : أَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّهُ يَقُولُ : لَا قَوْمٌ لِلَّيْلِ وَلَا صُومُ النَّهَارِ مَا عَشَتْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : أَنْتَ الَّذِي تَقُولُ ذَلِكَ . قَفَلَ لَهُ : قَدْ قَلْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِعُ ذَلِكَ ، فَصُومْ وَأَفْطِرْ ، وَنِمْ وَقَسْ ، وَصُومْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةً أَيَّامٍ ، فَإِنَّ الْحَسْنَةَ بِعِشْرِ أَمْثَالِهَا ، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ . قَالَ : قَلْتَ : فَلَيْسَ أَطْيَقُ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ صُومْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ . قَالَ : قَلْتَ : فَلَيْسَ أَطْيَقُ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : صُومْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا ، وَذَلِكَ صِيَامُ دَاؤِدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَهُوَ أَعْدَلُ الصِّيَامِ . قَالَ . قَلْتَ . فَلَيْسَ أَطْيَقُ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ . لَا أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَأَنَّكَ أَكُونَ قَبْلَ الْثَلَاثَةِ الْأَيَّامِ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ أَحَبَ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمَالِي . مُتَفَقُ عَلَيْهِ ^(١) . وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ : فَإِنَّ لِزُورِكَ عَلَيْكَ حَفَا وَلِزُورِكَ عَلَيْكَ حَفَا وَلِجَسْدِكَ عَلَيْكَ حَفَا . وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ : { وَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَمَّتْ لَهُ الْعَيْنُ وَنَفَهَتْ النَّفْسُ } . وَفِي رِوَايَةِ لَهُ : { لَا صَامَ مِنْ صَامَ الْأَبْدَ ، لَا صَامَ مِنْ صَامَ الْأَبْدَ ، لَا صَامَ مِنْ صَامَ الْأَبْدَ } . وَفِي رِوَايَةِ : { فَإِنَّ لِجَسْدِكَ عَلَيْكَ حَظًا ، وَلِعِينِكَ عَلَيْكَ حَظًا ، وَإِنَّ لِزُورِكَ عَلَيْكَ حَظًا } . وَالْمُشَاهِدُ مِنْهُ : { فَإِنَّ لِجَسْدِكَ عَلَيْكَ حَظًا وَلِعِينِكَ عَلَيْكَ حَظًا } فَأَثَبَتَ للْجَسْدِ حَفًا وَاجِبًا عَلَى الْمُرِئِ الْمُسْلِمِ .

(١) صحيح البخاري : (٤/٢٢٠) ، كتاب الصوم (٣٠) ، باب (٥٦) ، رقم الحديث (١٩٧٦، ١٩٧٧)، صحيح مسلم : (٢/٨١٢) ، كتاب الصيام (١٣) ، باب (٣٥) ، رقم الحديث (١١٥٩).

وفي هذا نهي عن صوم الدهر لاضعافه الجسم غالباً - كما يقول العلماء -
مع أنه يصاحب إفطار وسحور في كل يوم. فكيف بالإضراب عن الطعام
والامتناع عنه أياماً وربما أسابيع!! .^(١)

قال ابن تيمية: فين النبي صلى الله عليه وسلم أن عليك أموراً واجبة من
حق النفس والأهل والزائرين، فليس لك أن تفعل ما يشغلك عن أداء هذه
الحقوق الواجبة، بل آت كل ذي حق حقه أ.ه.^(٢)

قال الترمذ في شرح مسلم: وانختلف العلماء فيه: فذهب أهل الظاهر إلى
منع صيام الدهر؛ لظهور هذه الأحاديث قال القاضي وغيره: وذهب جمahir
العلماء إلى جوازه إذا لم يصم الأيام المنهي عنها أ.ه.^(٣)

وهذا صريح في أنه إنما كان أحب إلى الله لأجل هذا الوصف ، وهو ما
يتحلل الصيام والقيام من الراحة التي تخم بها نفسه ويستعين بها على القيام
 بالحقوق.

وإذا كان ينهى عن تعذيب النفس في العبادة ، فكيف بتعذيبها وتعريفها
 للهلاك بلا مرر صحيح من حلال الإضراب.

(١) انظر: فتح الباري : (٤/٢٢٢) ، وقال ابن حجر : وإن كراهة صوم الدهر مطلقاً ذهب
إسحاق وأهل الظاهر وهي رواية عن أحمد ، وشد ابن حزم فقال : حرام ... وذهب
آخرون إلى جواز صيام الدهر ، وحملوا أخبار النهي على من صامه حقيقة ، فإنه يدخل فيه
ما حرم صومه كالعبيد ، وهذا اختيار ابن المبارك وطائفة وروى عن عائشة نحوه .

(٢) مجموع الفتاوى : (٢٥/٢٧٥).

(٣) شرح الترمذ على مسلم : (٨/٤٠) ، حاشية ابن القيم : (٧/٥٦).

القسم الرابع: الأحاديث التي تنهى عن الصوم في السفر، ومنها:

١. عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان، فصام حتى بلغ كراع الغمام، فصام الناس، ثم دعا بقدح من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه، ثم شرب. فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام. فقال: أولئك العصاة أولئك العصاة. أخرجه مسلم.^(١) وقال النبوة في تغريب الحديث: وأصحاب الأكثرون بأن هذا كله فيمن يخاف ضرراً، أو يجد مشقة كما هو صريح في الأحاديث أ.ه.^(٢) ويفهم من الحديث التحرير إن وجد فيه ضرر أو مشقة.
٢. عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى زحاماً ورجلًا قد خلل عليه. فقال: ما هذا؟ فقالوا: صائم. فقال: ليس من البر الصوم في السفر. متفق عليه^(٣).
٣. ومنها حديث أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة أي للحجاج لئلا يضعفوا عن التعب في هذا اليوم. أخرجه أحمد وابن ماجه والنسائي في السنن الكبرى وصححه الحاكم وابن حزم.^(٤)

(١) صحيح مسلم: (٧٨٥/٢)، كتاب الصيام (١٣)، باب (١٥)، رقم الحديث (١١١٤).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم: (٢٢٩/٧).

(٣) صحيح البخاري: (٤/١٨٢)، كتاب الصوم (٣٠)، باب (٣٦)، رقم الحديث (١٩٤٦). صحيح مسلم: (٧٨٦/٢)، كتاب الصيام (١٢)، باب (١٥)، رقم الحديث (١١١٥).

(٤) مسنـدـ أـحـمـدـ بـنـ حـبـلـ: (٣٠٤/٢)، سـنـنـ اـبـنـ مـاجـهـ: (١/٥٥١)، كـتـابـ الصـيـامـ (٧)، بـابـ (٤٠)، رقمـ (١٧٣٢)، سـنـنـ النـاسـيـ الـكـبـرـيـ: (٢/١٥٥)، صـحـيـحـ اـبـنـ حـزـمـ: (٣/٢٩)، المستدرك على الصحيحين: (١/٦٠٠).

٤. ومنها عن أنس بن مالك قال أتت رسول الله ﷺ في إيل كانت لي أحذت فوافقته وهو يأكل ، فدعاني إلى طعامه. فقلت : إني صائم. فقال : أدن أو قال هلم أحرجك عن ذاك ، إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبلى والمرضع . أخرجه النسائي في سننه الكبيرى وأبن حزيمة في صحيحه بسند صحيح^(١).

٥. عن جابر بن عبد الله قال : كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة غزراها وذلك في رمضان ، فصام رجل من أصحاب النبي ﷺ ، فضعف ضعفاً شديداً ، وكاد العطش يقتلها ، وجعلت ناقته تدخل العضاه ، فأخبر به النبي ﷺ . فقال : انتوني به فأتأتي به . فقال : ألسن في سبيل الله ومع رسول الله أفتر فافطر . أخرجه أبو يعلى بسند صحيح^(٢).

والحكمة من ذلك لما فيها من إضعاف الجسد عن العبادات الأخرى، فكيف بالإضراب عن الطعام والامتناع عنه أيامًا وربما أسابيع !!.

القسم الخامس: الأحاديث التي تهـي عن قتل النفس، ومنها:

١. عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتزدى فيها حالداً مخلداً فيها أبداً، ومن تخسى سماً فقتل نفسه فسمه في يده يتحسأه في نار جهنم حالداً مخلداً فيها أبداً،

(١) سنن النسائي الكبير: (١٠٣/٢)، صحيح ابن حزيمة: (٢٦٧/٣).

(٢) مستند أبي يعلى : (١٧٤/٤). قال أبو يعلى : حدثنا أبو حيـمة حدثنا روح حدثنا زكريا بن إسحاق حدثنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله ، والرواية كلهم ثقات وقد رووه بصيغة التحدـيث الصرـحة .

ومن قتل نفسه بمحدثه في يده يجأ بها بطنه في نار جهنم حالداً مخلداً
فيها أبداً. متفق عليه ^(١).

ويدلُّ ظاهرُ بعض الأحاديث كهذا الحديث على علوه المتحرر في النار،
فكيف يحرر المضرب عن الطعام بتعرض نفسه مثل هذا الوعيد الشديد.

٢. عن جندب أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "كان فيمن قبلكم رجل
به حُرْخَ، فَحَرَّخَ، فَأَخْذَ سِكِّينًا فَحَرَّخَ بها يده، فَمَا رَقَّ الدُّمُّ حتى مات، قال الله
تعالى: "بَادَرَنِي عَبْدِي بِتَفْسِيهِ، حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ". متفق عليه ^(٢).

٣. عن أبي هريرة قال: شهدنا مع رسول الله - ﷺ - (أي بعض الغزوات)
فقال لرجل من يدعى الإسلام: هذا من أهل النار، فلما حضر القتال قاتل هذا
الرجل قتالاً شديداً (أي مع المسلمين) فأصابته حراخ، فقيل: يا رسول الله،
الذي قلت آنفأ إنه من أهل النار، قد قاتل قتالاً شديداً وقد مات. فقال عليه
السلام: إلى النار. فكاد بعض المسلمين يرتاب، وقالوا: كيف يكون هذا في
النار؟ فبينما هم على ذلك إذ قيل لهم: إنه لم يمُتْ، ولكن أصابته حراخ
شديدة، فلما كان من الليل لم يصبر على الجراح، فأخذ دباب سيفه (طرف
سيفه) فتحامل عليه (ائلاً عليه) فقتل نفسه. فأخبر بذلك رسول الله - ﷺ -

(١) صحيح البخاري: (١٠/٤٤٧)، كتاب الصوم (٧٦)، باب (٦٥)، رقم الحديث (٥٧٧٨)،
صحيح مسلم: (١/٣٠)، كتاب الإيمان (١)، باب (٤٧)، رقم الحديث (١٠٩).

(٢) صحيح البخاري: (٦/٤٩٦)، كتاب أحاديث الأنبياء (٦٠)، باب (٥٠)، رقم
الحديث (٣٤٦٣)، صحيح مسلم: (١/١٠٧)، كتاب الإيمان (١)، باب (٤٧)، رقم
الحديث (١١٣).

فقال: "الله أكْرَمُ، أشهدُ أني عبدُ الله ورسولُه، ثم أمرَ بلاً فنادى في الناس : إِنَّه لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيُؤْمِنُ بِهَا الدِّينُ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ". متفق عليه^(١).

ومن هذا يتضح أنه لا يجوز مثل هذا المخاهم الذي رمى بنفسه في ساحة المعركة بصورة مشروعة أن يبادر ربه بنفسه ، وأن يقتلها باسم أو غيره ، فكيف من ليس في ساحة المعركة !.

القسم السادس: الأحاديث التي تنهى عن الحجامة للصائم، ومنها:

١. عن ثابت الباتي أنه سأله أنس بن مالك رضي الله عنه أكتنم تكرهون الحجامة للصائم قال: لا إِلَّا من أَجْلِ الْعَذَابِ. أخرجه البخاري^(٢).
٢. عن أبي سعيد الخدري أنه قال في الحجامة إنما كانوا يكرهون قال أو قال يخالفون الضعف. أخرجه ابن حزيمة في صحيحه^(٣).
٣. عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ نهى عن الحجامة والمواصلة ولم يحررهما إبقاء على أصحابه. أخرجه أبو داود وأبي شيبة وأبو داود بسنده صحيح.^(٤)

(١) صحيح البخاري : (٦/١٧٩)، كتاب الجهاد (٥٦)، باب (١٨٢)، رقم الحديث

(٢) صحيح مسلم : (١/١٠٥)، كتاب الإيمان (١)، باب (٣٠٦٢)، رقم الحديث (١).

(٣) صحيح البخاري : (٤/١٧٣)، كتاب الصوم (٣٠)، باب (٣٢)، رقم الحديث (١٩٤٠).

(٤) صحيح ابن حزيمة : (٣/٢٢٢).

(٥) المصنف : (٤/٢١٢)، المسند : (٤/٣١٥)، سنن أبي داود : (٢/٣٠٩)، كتاب الصوم ،

باب في الرخصة في ذلك (٤/٢٣٧٤)، والحديث صحيحه ابن حجر . انظر : فتح الباري :

(٤/٢٠٣).

٤. عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ: {أفتر الحاجم والمحروم} أخرجه أبو داود وصححه أحمد وابن المديني ^(١).

٥. عن ابن عباس قال احتجم رسول الله ﷺ وهو صائم محرم، فغشى عليه فنهى الناس يومئذ أن يتحجّم الصائم كراهة الضعف. أخرجه أبو يعلى والطبراني ، وفي سنته ضعف ^(٢).

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث أنها كلها تدل على النهي عن ما يؤدي إلى ضعف البدن ، ولو كان في أثناء عبادة واجبة، فإذا احتجم وهو صائم فإن الشارع الحكيم يوجب عليه القطر رحمة به ورفقاً بمسدنه، وعليه أن يأكل ليعرض التقص الخاصل في جسمه من الدم، فكيف من يتعرض للضرر بنفسه!

القسم السابع: الأحاديث التي تأمر بالإحسان إلى كل شيء، ومنها:
حديث شداد بن أوس مرفوعاً: {إن الله كتب الإحسان على كل شيء} أخرجه مسلم ^(٣).

(١) سنن أبي داود : (٣٠٨/٢) ، كتاب الصوم ، باب في الصائم يتحجّم (٢٣٦٨)، وابن ماجه: (٥٣٧/١) ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في المحاجمة للصائم (١٦٨١) ، وأخرجه ابن حبان في "صحبه" والحاكم في "المستدرك" ، وقال: هو ظاهر الصحة ، وصححه أحمد ، وابن المديني ، وإسحاق بن راهويه ، وله شواهد عديدة عن عدد من الصحابة انظر: سنن الزماني : (١٤٥/٣) ، فتح الباري : (١٧٦/٤) ، الدرية : (٢٨٦/١) ، التلخيص الجير : (٩٣/٢).

(٢) المعجم الكبير : (١٤٨/١١) ، مسند أبي يعلى : (٤/٣٣٦) ، لضعف حفص بن سليمان وسوء حفظ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. انظر: تهذيب التهذيب : (٢٦٨/٩).

(٣) صحيح مسلم : (١٥٤٨/٢) ، كتاب الصيد والذبائح (٣٤) ، باب (١١) ، رقم الحديث (١٩٥٥).

ولاشك أن نفس الإنسان أولى بالإحسان من غيرها، فالإحسان إلى النفس فرض عين كإطعامها وحفظها من الالاكم، والإحسان إلى غيرها فرض كفاية، والإحسان إليها يشمل حفظها وصيانتها من الالاكم ومواطن العطب والتلف، وهذا الأمر على سبيل الوجوب.

القسم الثامن: الأحاديث التي تنهى عن الوفاء بذر المعصية أو ما فيه ضرر:

١. عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ أنه قال : من نذر أن يطع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصيه.أخرجه البخاري ^(١).
٢. عن ابن عباس قال بينما النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه . فقالوا: أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ، ولا يستظل ، ولا يتكلّم ، ويصوم . فقال النبي ﷺ: مره فليتكلّم وليستظل وليقعد وليتهم صومه.أخرجه البخاري ^(٢).
٣. عن ابن عباس عن عقبة بن عامر أنه سأله النبي ﷺ عن أخيه ندرت أن تمشي إلى الكعبة فقال: إن الله غني عن نذر أخيك لتركب ولتهد بدنـة. أخرجه ابن حزمـة في صحيحه. ^(٣)

ووجه الدلالة منه: أن النذر مع وحرب الوفاء به إذا أدى إلى مفسدة، فيقدم درء المفسدة عليه، فكيف ولا نذر، والمفسدة هنا - وهي قتل النفس -

(١) صحيح البخاري: (١١/٥٨١)، كتاب الأمان والندور (٨٣)، باب النذر في الطاعة (٢)، رقم الحديث (٦٦٩٦/٦٧٠٠).

(٢) صحيح البخاري : (١١/٥٨٥)، كتاب الأمان والندور (٨٣)، باب (٣١)، رقم الحديث (٦٧٠٤).

(٣) صحيح ابن حزمـة : (٤/٣٤٧).

أعظم من مفسدة الوقوف في الشمس كما في حديث ابن عباس أو من المشي إلى مكة حافياً.

قال ابن تيمية: فإذا كان المنذور الذي عاهد الله يتضمن ضرراً غير مباح يفضي إلى ترك واجب أو فعل حرام كان هذا معصية: لا يجب الوفاء به، بل لو نذر عبادة مكرروحة مثل قيام الليل كله ، وصوم النهار كله لم يجب الوفاء بهذا النذر. ثم تنازع العلماء: هل عليه كفارة يمين ؟ على قولين: أظهرهما: أن عليه كفارة يمين. أ.ه. (١).

القسم التاسع: الأحاديث التي فيها ترك الصلاة على من قتل نفسه:
عن حابر بن سمرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه بخفايق فلم يصل عليه. أخرجه مسلم (٢).

ووجه الدلالة منه: أن المضرب عن الطعام قاتل لنفسه ، فيدخل في مدلول هذا الحديث فلا يصلى عليه عقوبة له ، وقد نص الفقهاء على ذلك كما سبق.

المسألة الثالثة: من الإجماع:

إجماع العلماء على تحريم قتل النفس ، وهذا الإضراب يؤدي إلى الموت فيكون حرماً، كما أجمع العلماء على تحريم إتلاف العضو، وهذا الإضراب إن لم يؤدي إلى الموت فلا يخلو من الضرر.

قال ابن تيمية: وقتل الإنسان نفسه حرام بالكتاب والسنّة والإجماع. أ.ه. (٣).

(١) مجموع الفتاوى : (٢٧٦/٢٥).

(٢) صحيح مسلم : (٦٢٢/٢) ، كتاب الحنائز (١١) ، باب (٣٧) ، رقم الحديث (٩٧٨).

(٣) مجموع الفتاوى : (٢٨٠/٢٥).

المسألة الرابعة: من القواعد الفقهية:

١. أن العبادات إذا كان فيها ضرر على الجسد وترجح ضررها على نفعها فالشارع ينهى عنها ، فكيف بما فيه ضرر بلا نفع، وهذا ما يعبر عنه الفقهاء بقولهم درء المفاسد مقدم على حلب المصالح، وغير عنها بعضهم يقوله: إن دفع المفسدة المستفادة من النهي أولى من حلب المنفعة^(١).

وقد ذكر العلماء أن المصلحة المتوهمة لا اعتبار لها أمام المفسدة المتحققة؛ حيث إن حفظ النفس إحدى الضرورات الخمس التي جاءت بها الشريعة الإسلامية السمححة، وإن لافقها ضرر متحقق في مقابل مصلحة متوهمة، وكم من إضرار لم يؤد مقصوده بل أفرح العدو، والقاعدة الفقهية: أن درء المفاسد مقدم على حلب المصالح، ومفسدة قتل النفس من أعظم المفاسد^(٢).

قال ابن تيمية: فمعلوم أن جنس العبادات ليس شرعاً محسناً، بل العبادات المنهي عنها تشتمل على منفعة ومضرة، ولكن لما ترجح ضررها على نفعها نهى عنها الشرع كما نهى عن صيام الدهر، وقيام الليل كله دائماً، وعن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر، ... لكن يعود ذلك الجوع المفترط الزائد على الحد المشروع يوجب لهم ضرراً في الدنيا والآخرة ، فيكون إثم أكثر من نفعه. كما قد رأينا من هولاء خلقاً كثيراً آثماً بهم الإفراط فيما يغترونه من شدائد الأعمال إلى التفريط والتبيط والملل والبطالة ، وربما انقطعوا عن الله بالكلية أو بالأعمال

(١) انظر : الموسوعة الكروية : (٢٤٦/٦).

(٢) انظر : قواعد الأحكام لابن عبد السلام : (٦/١) ، الأشياء والنظائر للسيوطى : (٨٨).

المرحومة عن الراجحة ، أو بذهب العقل بالكلية ، أو بحصول خلل فيه ؛
وذلك لأن أصل أعمالهم وأساسها على غير استقامة ومتابعة . أ.هـ.

وقال : وأصل ذلك أن يعلم العبد أن الله لم يأمرنا إلا بما فيه صلاحنا ولم
ينهنا إلا عما فيه فسادنا ؛ وهذا يثنى الله على العمل الصالح ، ويأمر بالصلاح
والإصلاح ، وينهى عن الفساد . فالله سبحانه إنما حرم علينا المحبث ؛ لما فيها
من المضررة والفساد ، وأمرنا بالأعمال الصالحة ؛ لما فيها من المنفعة والصلاح
لنا . وقد لا تحصل هذه الأعمال إلا بمشقة : كالمجاهد والحاج والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر وطلب العلم فيتحمل تلك المشقة ويثاب عليها لما يعقبه من
المنفعة . كما { قال النبي ﷺ لعائشة لما اعتبرت من التعليم عام حجة الوداع :
أحرك على قدر نصبك } ^(١) . وأما إذا كانت فائدة العمل منفعة لا تقاوم
مشقتها فهذا فساد والله لا يحب الفساد . ومثال ذلك منافع الدنيا فإن من تحمل
مشقة لربح كثير أو دفع عدو عظيم كان هذا محموداً . وأما من تحمل كلها
عظيمة ومشاقاً شديدة لتحصيل يسر من المال أو دفع يسر من الضرر كان
عنزة من أعطى ألف درهم ليتعاضد بمائة درهم ، أو مشى مسيرة يوم ليتغدى
غدوة يمكنه أن يتغدى خيراً منها في بلده ... هذا في كل عبادة لا تقصد لذاتها
مثل الجوع والجهد والمشي . وأما ما يقصد لنفسه مثل معرفة الله ومحبته والإنابة
إليه والتوكيل عليه فهذه شرع فيها الكمال لكن يقع فيها سرف وعدوان
يادحال ما ليس منها فيها مثل : أن يدخل ترك الأسباب المأمور بها في التوكيل ،

(١) صحيح مسلم : (٢/٨٧٦) ، كتاب الحج (١٥) ، باب (١٧) ، رقم الحديث (١٢١١) . ١٢٦

أو يدخل استحلال المحرمات وترك المشروعات في الخبة فهذا هذا. والله سبحانه وتعالى أعلم. أ.ه. (١)

وقال: فمتنى كانت العبادة توجب له ضرراً يمنعه عن فعل واجب أفعى له منها كانت حمرة مثل أن يصوم صوماً يضعفه عن الكسب الواجب أو يمنعه عن العقل أو الفهم الواجب ، أو يمنعه عن الجهد الواجب ، وكذلك إذا كانت توقعه في محل حرم لا يقاوم مفسدتها مصلحتها مثل أن يخرج ماله كله ثم يستشرف إلى أموال الناس ويأسفهم. وأما إن أضفته عما هو أصلح منها وأوقعته في مكرورات فإنها مكرورة. أ.ه. (٢)

وقال: وأما إذا فعل ما لم يؤمر به حتى أهلك نفسه فهذا ظالم متعد بذلك: مثل أن يقتتل من الجنابة في البرد الشديد بماء بارد يغلب على ظنه أنه يقتله ، أو يصوم في رمضان صوماً يفضي إلى هلاكه ، فهذا لا يجوز. فكيف في غير رمضان! وقد روى أبو داود في سنته في قصة {الرجل الذي أصابته حرارة فاستفتي من كان معه: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟} فقالوا: لا تجد لك رخصة فاغتسل فمات. فقال النبي ﷺ: قتلوه قتلهم الله، هلا سألوا إذ لم يعلموا فلما شفاء العي السؤال } (٣). وكذلك روى حديث {عمر بن العاص لما

(١) بجمع الفتاوى: (٢٧٨/٢٥).

(٢) بجمع الفتاوى: (٢٧٢/٢٥).

(٣) سنن أبي داود: (٩٣/١)، كتاب الطهارة، باب في المحرر بتميم، رقم (٣٣٦)، والحديث صحيح ابن حزم: (١٣٨/١)، وابن السكن. انظر: التلخيص الحير: (١/١٧٤).

أصابته الجنابة في غزوة ذات السلاسل، وكانت ليلة باردة فتيمم ، وصلى بأصحابه بالتيمم ، ولما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: يا عمرو: أصليت بأصحابك وأنت جنب؟ . فقال: يا رسول الله إني سمعت الله يقول: { ولا تقتلوا أنفسكم } فضحك ولم يقل شيئاً .^(١) فهذا عمرو قد ذكر أن العادة المقصبة إلى قتل النفس بلا مصلحة مأمور بها هي من قتل النفس المنهي عنه ، وأقره النبي ﷺ على ذلك . أ.ه. ^(٢)

ويمكن أن يناقش الاستدلال بالقاعدة :

- أن الضرر الحاصل يترك الإضراب أكبر ، ففيه اعتداء على النفس والعرض ، بل والدين أحياناً كما في إهانة المصحف في سجون أمريكا.
 - أن التضحية بواحد لحماية المجموع فيه درء لفسدة أكبر ، فالقاعدة شاهدة لنا ، لا لكم.
٢. أن الشارع الحكيم حرم كل ما يلحق الضرر بالبدن من مطعم ومشروب ، فحرم أكل السم والمخدرات بأنواعها حفظاً للمسلم من التلف لقاعدة لا ضرر ولا ضرار ، والإضراب نوع من أنواع الضرر الخرم . ^(٣)

(١) سنن أبي داود: (٩٢/١)، كتاب الطهارة ، باب إذا حاف الجنب (٣٣٤)، وصححه ابن حزمية والحاكم في المستدرك وقوه ابن حجر، انظر : المستدرك : (٢٨٥/١)، صحيح ابن حبان : (٤/١٤٢)، فتح الباري : (٤٠٤/٤).

(٢) مجموع الفتاوى : (٢٥/٢٧٩).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطى : (٨٤).

وعكّن أن ينافش الاستدلال بالقاعدة : أن هذا في الأحوال العادية ، أما إن وجد سبب شرعي كما في الجهاد ، أو دفع الصائل فلا.

٣. أن القاعدة الفقهية تقتضي أن كل وسيلة لحرم فهي محرمة، كما أن وسيلة الواجب واجبة، وما أدى لتلف عضو فهو محرم، وإذا كان الإضراب يؤدي لذلك فهو محرم، لأن وسيلة الحرم محرمة، وقد ذكر الفقهاء: أن الأكل للغذاء والشرب لدفع العطش فرض على المسلم بقدر ما يدفع الحالك أو الأذى عن نفسه، كتعطيل منفعة السمع أو البصر أو غيرهما.^(١)، فالضرب عن الطعام يترك واجباً (إطعام النفس) ، ويفعل عمراً (حلب الضرر وقتل النفس).

وعكّن أن ينافش الاستدلال بالقاعدة : أن الإضراب عن الطعام وسيلة لحفظ حق والدفع عن العرض والنفس فهو مشروع.

المسألة الخامسة : من أدلة الاجتهاد :

١. أن نفس الإنسان ليست ملكاً له، بل هي لله تعالى ، فلا يحق له أن يتصرف فيها إلا بما شرع، وما شرع أن حرم قتل النفس، قال تعالى: «وَلِلّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» [آل عمران ١٨٩]، وهذا لفظ عام يشمل نفس الإنسان وما ملك.
٢. أن تعريف الانتحار أنه قتل الإنسان نفسه، والانتحار محرم بالكتاب والسنّة والإجماع فاعبراجه من حد الانتحار يحتاج إلى دليل.

(١) انظر : البحر الخيط للزركشي : (٩١/٨).

ويمكن أن ينافس : أن هذا نوع من أنواع الجهاد، والمجاهد يبذل نفسه في سبيل الله كما قال تعالى: « إِنَّ اللَّهَ أَشَرُّى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ يَأْتِيَ لَهُمُ الْجَنَّةُ » [الزمر: ١١١] فاللضرب عن الطعام مجاهد يدافع عن حفظ المشرع.

وع يكن أن يحاب عن الاعتراض: أن المجاهد لا يقتل نفسه، بل يدافع عن الدين بهدف نصر الدين، ولا يقتل نفسه بل يقتل في سبيل ذلك، فالعمل ليس منه بل من غيره، بدليل أنه لو جرح فتاذى فقتل نفسه لكان متحرراً مع أنه مجاهد كما ورد في الحديث في الرجل الذي قتل نفسه لما جرح فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو من أهل النار ^(١).

فينبغي للمؤمن أن يفرق بين ما نهى الله عنه من قصد الإنسان قتل نفسه أو تسبيه في ذلك وبين ما شرعه الله من بيع المؤمنين أنفسهم. وأموالهم له. قال تعالى: « إِنَّ اللَّهَ أَشَرُّى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ يَأْتِيَ لَهُمُ الْجَنَّةُ » [الزمر: ١١١]. وقال تعالى: « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ أَيْغَانَةً مَرَضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ » [البقرة: ٢٠٧] أي يبيع نفسه. وإنما تتفاصل بما يحصل في القلوب حال العمل. ^(٢)

(١) سبق تخرجه.

(٢) انظر : مجموع الفتاوى : (٢٤٢/٢٥).

(٣) انظر : مجموع الفتاوى : (٢٧٩/٢٥).

٣. أن الأصل في العبادات التوقيف، والجهاد في سبيل الله عبادة توقيفية فلا يجوز استخدام هذه الوسيلة التي لم يرد بها نص.

ويمكن أن يناقش :

• لانسلم أن الجهاد عبادة توقيفية .

• أن المراد بالعبادات التوقيفية هي العبادات الخضة كالصلوة والحج والزكاة دون العبادات غير الخضة، وإلا لزم على ذلك تحريم كل وسيلة جديدة لم ترد في السنة، ومن لوازمه تحريم استخدام الوسائل الحديثة في القتال وهذا لا يقول به عاقل، فكذلك الإضراب، والعبادات غير الخضة مثل عبادة طلب العلم وصلة الرحم والجهاد والدعوة إلى الله، وقد انعقد الإجماع العملي القديم على استخدامات وسائل جديدة في تاريخ الأمة في الجهاد وطلب العلم وصلة الرحم ونحوها ولم ينكِر فكان إجماعاً.

المطلب الثاني: أدلة القول الثاني: الجواز المطلق : وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: أدلة الكتاب:

وتنقسم أدلة الكتاب إلى ستة أقسام:

القسم الأول: آيات الأمر بالجهاد:

وهي كثيرة ، ومنها:

١. قال تعالى: « فَلَيُقْتَلُنَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقْتَلُنَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ أَوْ يَغْلِبَ فَسَوْفَ تُؤْتَيْهِ أَخْرَى عَظِيمًا » (آل عمران ١٥٧) .

٢. قال تعالى: « وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمَلَّ مَغْفِرَةً مِنْ اللَّهِ وَرَحْمَةً خَتَّرْتُمْ مَا تَجْمَعُونَ » (آل عمران ١٥٨) ففي هاتين الآيتين إشارة إلى أن المؤمن لا يجزع من موته في سبيل الله، فإذا مات المضرب عن الطعام في سبيل حق مشروع

ودفاعاً عن دين الله فهو مجاهد ، وموته شهادة ، والموت في سبيل الله له طرق وأساليب ، ولا يشترط أن يكون في المعركة فقط ، بل قد يقتل المجاهد نفسه خطأ ، ويكون مع ذلك شهيداً كما حصل لعامر بن الأكوع ^(١) ، وقد يقتله المجاهدون خطأ ويكون شهيداً كوالد حذيفة بن اليمان ^(٢) ، وإذا مات دفاعاً عن عرضه أو نفسه فهو شهيد ، والنكبة بالإضراب قد تكون أشد تأثيراً من غيرها ؛ لأنها تخرج دولة العدو دولياً وتفضح جرائمها؛ مما يمحوها عن كثير من الشرور والظلم فيكون فيه فرج للمسلمين كما في سجون اليهود .

ويمكن أن يناقش :

أن قتل النفس في المعركة حرام كما سبق ، والشارع قد أذن في الجهاد ، وليس في قتل النفس ، ومصلحة الإضراب متوهمة وضرر الإضراب متحقق ، فيقدم درء المفسدة على حلب المصلحة .

٣. قوله تعالى: قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَعْدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَفُورُ الظَّرَرِ وَالْجَهَدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْمُولُهُمْ وَأَنْفَسُهُمْ فَضْلُ اللَّهِ الْجَهَدُونَ يَأْمُولُهُمْ وَأَنْفَسُهُمْ عَلَى الْقَعْدُونَ ذَرَّاجَةٌ وَكُلُّاً وَعَدَ اللَّهُ أَحْسَنَى وَفَضْلُ اللَّهِ الْجَهَدُونَ عَلَى الْقَعْدُونَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [السـاء ٩٥] وفي الآية إشارة إلى أن الجهاد يكون بالنفس والمال وكل ما يملك المجاهد، فإذا ذهبت نفسه بهذا هو عين الجهاد، وهذا هو معنى الإضراب إذا كان في سبيل الله وفي سجون الكافرين .

(١) انظر : المستلزم : (٢٩٥/٣).

(٢) انظر : البداية والنهاية : (٣٣/٤).

ويمكن أن ينافش :

أن هذا خارج عن محل النزاع، ومحل النزاع قتل النفس عمداً بالإضراب ، وليس في ساحة المعركة. وأجيب عن المناقشة بأن الجهاد ليس نزهة بريئة بل هو تعرض للقتل وخطر محقق ، ولذا يحتم عنده الجبناه .

٤. قال تعالى: « وَلَا تَهْنُوا فِي أَبْيَاغِكُمْ إِن تَكُونُوا تَائِمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْتُمُورُونَ كُمَا تَأْمُورُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَيْمًا حَكِيمًا » (آل عمران: ١٠٤) وفي الآية دلالة على أن الألم الحاصل من الإضراب هو سبيل الجهاد ، فالجهاد آلام ومصائب وتلف وهلاك ؛ لكنه يحتاج إلى الصبر، كما أن الكفار باللون من القتال وال الحرب، فالآلم أمر مشترك بين الطرفين، وفي هذا مواساة للمجاهدين ومن سلك سبيلاً لهم.

٥. قال تعالى: « ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ طَمَاءً وَلَا نَصْبٌ وَلَا مُخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْعُونَ مَوْطِئًا يَغْمِطُ الْكُفَّارُ وَلَا يَأْتُلُونَ مِنْ عَذْوَنِيَّةً إِلَّا كُجِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَلِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُخْسِنِينَ » (آل عمران: ١٢٠) وفي الآية إشارة إلى أن طريق الجهاد طويل وشاق، ويتحلله الجوع والعطش والنصب، وسواء كان ذلك في ساحة المعركة أو في سجون الكافرين لافرق، ومن قال بالفرق فعليه الدليل، والإضراب جهاد في سجون الكافرين فهو عطش وجوع ومحنة للمطالبة بالحقوق المشروعة ورفع الظلم والجحود والاعتداء على النفس والعرض.

٦. قال تعالى: « كُجِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُثُرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » (آل عمران: ١١٦) فالآية تشير إلى الناس يكرهون القتال؛ لما فيه من البلاء والامتحان والتعرض للهلاك لكن الله تعالى أخبر بأن عاقبته إلى خير، ففكذلك الإضراب مكرره بالنسبة للنفس، لكن عاقبته إلى خير فهو يرفع الظلم والجحود عن المظلومين، والجهاد وإن قتل فيه أنس واستشهدوا لكنهم بموتهم أحياوا بقية

الناس، وحافظوا عليهم من الهلاك والفلتم والقتل من قبل الأعداء، وهذا شبيه بقوله تعالى: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيْثُ مَا تَأْتُوا أَلَا إِنَّبِ لَعْلَكُمْ تَنْفَعُونَ ﴿٦﴾» [آل عمران: ١٧٩] فالقصاص حياة لأنه يحافظ على بقية أرواح المغصوبين.

٧. قال تعالى: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَّا فَلَنُزَّلَنَا إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيْمُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَنَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَبْلُ ﴿٣٨﴾» [آل عمران: ٣٨]، وفي هذه الآية إشارة إلى أن الأصل في الأمة الاستعداد للجهاد والتضحية بالنفس والمال وعدم الركون للدنيا، وأن الركون إلى الدنيا مذموم، فما يجاهد المضرب عن الطعام إذا زهد في الدنيا ، ورغب في الآخرة ، وأراد أن يضحي بنفسه في سبيل رفع الفلتم الظاهر المتحقق ، والاعتداء الآثم ، فهو مجاهد ، ويرجى له الشهادة بإذن الله.

وعكن أن يناقش الاستدلال بما سبق : أنه خارج عن محل النزاع ، ومحل النزاع هو الإضراب عن الطعام وليس الجهد في سبيل الله .

القسم الثاني: آيات الأمر بالصبر:

١. قوله تعالى: قال تعالى: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَبِطُوا وَأَنْفَعُوا اللَّهَ لَعْلَكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢٠٠﴾» [آل عمران: ٢٠٠] وهذه الآية تحدث على الصبر في الجهاد ، وتحمل مشاقه وتتكليفه وصعوباته، وفيها بيان أنه سبب للفلاح في الآخرة، فما يصيب المضرب عن الطعام هو نوع من أنواع الأذى التي تصيب المجاهد، ودواؤها الصبر حتى يحصل النصر أو الشهادة.

٢. قال تعالى: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءامَنُوا أَسْتَعِيْنُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ» [آل عمران: ١٥٣] ، وفي الآية إثبات معية الله مع الصابرين، ومن كان الله معه كان النصر حليفه بإذن الله ، وحقق الله له مقصوده وكانت العاقبة له ، وقد استدل

بها الشريف أبو جعفر كما سبق ، ورأى أن الصير في الآية المراد به الصيام – حال الابتلاء- ، ولذا واصل الصيام حتى مات رحمه الله ، ولم يقل أحد من العلماء أنه متذرع باشتئار قصته في عصره.

ويمكن أن يناقش :

أن هذا خارج عن محل الزراع، فليس الزراع في مشروعية الصير ، ومحل الزراع هو: هل الإضراب عن الطعام اتحار أو لا؟ وهل يجوز أو لا؟ وأحبيب عن المناقشة : أنه ليس المراد مطلقاً الصير ، بل الصير في حال وجود حرب أو ظلم أو قتال مع العدو كما في مسألتنا.

٣. قال تعالى: «يَنْبُغِي أَقْرَبَ الصَّلَاةَ وَأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَإِنَّ الْمُنْكَرَ وَأَصْبَرَ عَلَىٰ مَا أَصَابَكُ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأَمْوَارِ» (النادرة ١٧) وفي الآية إشارة إلى أن الصير في سبيل الله من عزائم الأمور الحمودة، والمضرب عن الطعام من أعظم الناس صيراً، فهو يترك أكثر المحبوبات إلى نفسه طوعاً واحتياجاً في سبيل الله.

ويمكن أن يناقش :

أن الصير مشروع، لكن ليس على المحرمات، فكما أن الوصال عن الصوم منهي عنه وكذلك الإضراب عن الطعام؛ لأنه اتحار وقتل للنفس بغير حق.

القسم الثالث: آيات الأمر بفعل ما يغrieve الكفار:

٤. قال تعالى: «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَآنِّا وَلَا نَصْبٌ وَلَا حَمْصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْعُونَ مَوْطِئًا يَغْيِطُ الْكُفَّارَ وَلَا يَتَأْلُونَ مِنْ عَذَوْنَيْلًا إِلَّا كُثِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَلْحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُخْبِرِينَ» (النور ١٢٠) وفي الآية إشارة إلى مشروعية فعل كل ما يغrieve أهل الحرب من الكفار، والإضراب من خلال التجربة والواقع بلاشك يغrieve العدو؛ لأنه يفضحه ويخرجه دولياً.

ويمكن أن يناقش : أن هذا يفرح العدو ولا يغrieve.

ويمكن أن يجيب عن المناقشة : أن هذا في السابق ، أما الآن فالعالم تغير ، وأصبح العالم قرية واحدة ، وفي هذا إرجاع لمن يوجه له الإضراب ، لأنه تهمة له بالظلم والاعتداء ، كما يدعى المنظمات الدولية للتتفتيش على السجون .

٢. قال تعالى : « قَبْلُهُمْ يَعْذِبُهُمْ اللَّهُ يَأْنِدُكُمْ وَخَرِبُهُمْ وَيَنْصُرُكُمْ عَلَيْهِمْ وَتَشْفِي صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ④ وَيُذَهِّبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ⑤ » [التوبة ١٤-١٥] والأية تشير إلى أن إغاظة الكافرين وشفاء صدور الكافرين وذهب غيظ قلوب المؤمنين مقصود شرعاً، والإضراب يحقق ذلك فما الذي يمنع منه .

ويمكن أن يناقش الاستدلال بالأيات:

- بأن إغاظة الكافرين لا تكون بمحرم شرعاً، فالإضراب نوع من أنواع الانتحار المحرم.
- سلمنا فيقيد ذلك بما لا يصل إلى القتل أو التلف.

ويمكن أن يجيب عن المناقشة : بأن التعرض للقتل في الأصل حرام لكنه جائز في ساحة المعركة ، فكذلك هنا جائز لدفع الصائل أو لرفع الظلم.

القسم الرابع: آيات الأمر بإعداد العدة الممكنة للكفار :

قال تعالى : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِّنْ قُوَّتِينَ زِيَادَةُ الْحَيْلِ تُزَهِّبُونَ ⑥ يَهُدُّو اللَّهُ وَعَذَّوْكُمْ ⑦ » [الأحد ٦٠] والأية فيها أمر صريح باستخدام جميع الوسائل الممكنة لخماربة العدو والتي تحقق مقاصد الجهاد، ومنها : الإضراب عن الطعام ، فهو يرفع الظلم ، ويدفع الاعتداء على الأعراض والأنفس وخاصة في سجون الكفار .

القسم الخامس: آيات المعاقبة بالمثل والانتصار من الظلم : ومنها:

١. قال تعالى: «وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَوَقْبَتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَرِّحْتُمْ لَهُوَ حَمْرَ لِلصَّابِرِينَ» (آل عمران: ١٢٦) **وقال تعالى:** «فَمَنْ أَعْنَدَنِي عَلَيْكُمْ فَأَعْنَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْنَدَنِي عَلَيْكُمْ وَأَتَقْوَا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَقْبِنِ» (آل عمران: ١٩٤) ، والآياتان تدلان على مشروعية الدفاع عن النفس بالمثل، والمحاجة في سجون الكفار يعتدي على أعراضهم وأنفسهم، فإذا لم يتيسر لهم المعاقبة بالمثل فلا أقل من الإذن لهم بفضح المعتمد بما يستطيعون من خلال الإضراب، ومنعهم من الانتقام لأنفسهم بهذه الطريقة حرمان لهم من حق شرعي وهو أحقيـة المعاقبة بالمثل.
٢. قال تعالى: «وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ» (آل عمرى: ٤١) **وقال تعالى:** «إِلَّا الَّذِينَ ءامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَأَنْتَصَرُوا مِنْ يَغْدِي مَا ظُلْمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظُلْمُوا أَيُّ مُنْقَلِبٍ يَنْقَلِبُونَ» (آل عمران: ٢٢٧) **وقال تعالى:** «أَذْنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلْمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى تَضْرِبِهِ لَقَدِيرٌ» (آل عمران: ٢٩) **ووجه الدلالة من الآيات :** أنها أذنت بالانتصار لمن ظلم، وأطلقت الإذن ولم تقيده فإذا لم يجد المظلوم في سجون الكفار إلا هذه الوسيلة فما الذي يمنع منها؟ . ثم إن الله جعلها منقبة لهم وأنشى عليهم بها ، ووعد بنصرهم.

وعكن أن يناقش :

أن المعاقبة بالمثل مشروعة بشرط عدم ارتكاب محظوظ وهو هنا قتل النفس.
قال ابن تيمية : وأما قوله: أريد أن أقتل نفسي في الله. فهذا كلام محمل فإنه إذا فعل ما أمره الله به فأفضى ذلك إلى قتل نفسه فهذا محسن في ذلك

كالذى يحمل على الصدف وحده حلاً فيه منفعة للمسلمين وقد اعتقد أنه يقتل
هذا حسن. وفي مثله أنزل الله قوله: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَرَى نَفْسَهُ أَبْيَقَاهُ
مَرْضَاتٍ اللَّهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ» (القراءة: ٢٠٧)، ومثل ما كان بعض الصحابة
ينغمس في العدو بمحضرة النبي ﷺ. وقد روى الحلال بإسناده عن عمر بن
الخطاب: "أن رجلاً حمل على العدو وحده فقال الناس: ألقى بيده إلى التهلكة.
فقال عمر: لا ولكن من قال الله فيه: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَرَى نَفْسَهُ أَبْيَقَاهُ
مَرْضَاتٍ اللَّهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ»" (القراءة: ٢٠٧) (١).
(٢)

القسم السادس: آيات المساهمة بين ركاب السفينة إذا ماج البحر وخيف منه: ومنها:

قال تعالى: «فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْخَضِينَ فَالنَّفْمَةُ الْحَوْثُ وَهُوَ مُلِمٌ فَلَوْلَا
أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَجِينَ لَلَّيْتَ فِي بَطْرِيهِ إِلَى يَوْمِ يُبَعْثُرُونَ» (الساقات: ١٤٤-١٤١) [١٤٤-١٤١].
ووجه الدلالة منها أن يonus عليه السلام ألقى بنفسه في البحر ، مع أن العادة
جرت بالموت المتحقق لمن يفعل ذلك باستثناء المعجزات ، لأجل أن ينقذ البقية ،
فيإذا حاز الإقدام على الموت لإنقاذ البقية فكذلك المضرب عن الطعام حتى
الموت يضحى لأجل البقية ولا فرق.

قال ابن كثير رحمه الله: وأما يonus عليه السلام فإنه ذهب فركب مع قوم
في سفينة فلتحقت بهم، وخارفو أن يغرقوا فاقتربوا على رجل يلقونه من بينهم

(١) انظر : تفسير الطبرى : (٣٢١/٢) ، وصححه ابن حجر عنه : فتح البارى : (٨/١٨٥).

(٢) مجموع الفتاوى : (٢٥/٢٧٢).

يتحفرون منه ، فووقة القرعة على يونس ، فأبوا أن يلقوه ، ثم أعادوها فوقعت عليه أيضا ، فأبوا ثم أعادوها ، فووقة عليه أيضا . قال الله تعالى : (فساهم فكان من المدحدين) أي ووقة عليه القرعة فقام يونس عليه السلام وبخرد من ثيابه ، ثم ألقى نفسه في البحر . آه .^(١)

ويمكن أن يناقش :

- أنه شرع من قبلنا ، وأجيب : أنه شرع لنا ما لم يرد شرعننا بخلافه .
- أن موت الجميع متتحقق فيضحي به لهذا ، وأجيب : بأن مسألتنا مثلها ، فإنه يضحي بوحد ليجتبي بقية السجناء وينعوا من الظلم .

المسألة الثانية: أدلة السنة: وهي خمسة أقسام فمنها :

القسم الأول: أحاديث الأمر بالجهاد:

١. عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم واستكم . أخرجه أحمد وأبوداود وصححه الحاكم وابن حبان^(٢) .
٢. عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا تبايعتم بالعينة ، وأخذتم أذناب البقر ، ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم .^(٣)

(١) تفسير ابن كثير : (١٩٢/٣).

(٢) سنن النسائي : (٥/٧) ، كتاب الجهاد ، باب وجوب الجهاد ، (٤٦١٢) (٤٥/٣) ، والدارمي : (٤/٢٢٢) ، والحاكم في المستدرك وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه : (٢/٩١) . انظر : صحيح ابن حبان : (١١/٦) .

(٣) سبق تخربيجه .

وفي هذين الحديثين إشارة إلى مشروعية الجهاد بالنفس والمال واللسان، والمضرب عن الطعام مجاهد بنفسه ، وإحراجه من الجهاد بالنفس يحتاج إلى دليل، كما أن الحديث الثاني يبين أن ترك الجهاد والتضحيه هو طريق الذلة والهوان، وأن العزة والنصر لا تكون إلا به.

ويمكن أن يناقش :

أن الشارع أذن في الجهاد ولم يأذن في قتل النفس، كما أنه أذن بالجهاد في مساحات القتال، وليس في سجون الكفار، فهذا خبيب بن عدي سجن عند الكفار ولم يضرب عن الطعام، وصبر حتى قتل شهيداً^(١)، وكذلك يوسف عليه السلام ، ويصدق عليه أنه استعان بالصبر والصلوة كما في قوله تعالى: (واستعينوا بالصبر والصلوة)، وليس بالإضراب.

ويمكن أن يجاب عن المناقشة :

أن ما فعله خبيب رضي الله عنه هو نوع من أنواع الصبر المباحة ، والصبر عن الطعام نوع آخر منه ، وقد ورد عن بعض العلماء فعله في التاريخ الإسلامي كما ورد عن الشريف أبي حعفر وغيره.

القسم الثاني: أحاديث الأمر بالصبر:

١. عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: لا تمنوا لقاء العدو فإذا لقيتموهم فاصبروا. متفق عليه.^(٢)

(١) صحيح البخاري : (٦/١٦٥)، كتاب الجهاد (٥٦)، باب (١٧٠)، رقم الحديث (٣٠٤٥).

(٢) صحيح البخاري : (٦/١٥٦)، كتاب الجهاد (٥٦)، باب (١٥٦)، رقم الحديث (٣٠٢٦)، صحيح مسلم : (٣/١٣٦٢)، كتاب الجهاد (٣٢)، باب (٦)، رقم الحديث (١٧٤١).

٢. عن ابن عباس مرفوعاً: واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً، وأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب. أخرجه أحمد.^(١)
 ففي هذه الأحاديث إشارة إلى أن مواجهة العدو تحتاج إلى صبر، وتضحية بالنفس والمال، والمضرر عن الطعام مجاهد صابر مضحى بنفسه في سبيل الله.
 ويعکن أن ينالقش:

أن الصبر مشروع على الابتلاء من الله، لا أن يجلب الإنسان البلاء لنفسه كما في الحديث السابق: (لا تمنوا لقاء العدو فإذا لقيتموه فاصبروا).
 وأحیب عن المناقشة: أن الإنسان قد يضطر لذلك أحياناً، كما فعل يوئس عليه السلام، حين قذف نفسه بطوعه واحتياره.

القسم الثالث: أحاديث الأمر بدفع الصائل:

١. عن أبي هريرة قال: جاء رجل فقال: يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريده أحد مالي؟ قال: فلا تعطه مالك، قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: قاتله قال: أرأيت إن قتلتني؟ قال: فأنت شهيد، قال: أرأيت إن قتلتني؟ قال: هو في النار. أخرجه مسلم^(٢).

(١) أخرجه أحمد (٣٠٧/١)، وانظر المستدرك: (٦٢٣/٣)، والمعجم الكبير: (١٢٢/١١)، قال السحاوي: ومن طريق الطبراني أورده الضياء في المختار وهو حسن، وله شاهد عند عبد بن حميد ... عن ابن عباس مرفوعاً: يا ابن عباس احفظ الله يحفظك واحفظ الله يحده أمامك وذكره مطولاً وسنته ضعيف، وأصل الحديث بدون لفظ الترجمة عند الترمذى وصححه من حديث حنش عن ابن عباس مرفوعاً، بل أخرجه أحمد والطبراني وغيرهما من هذا الوجه أيضاً بتمامه وهو أصح وأقوى رجالاً. المقاصد الحسنة: (١٢٥٧/١).

(٢) صحيح مسلم: (١٤٢/١)، كتاب الإيمان (١)، باب (٦)، رقم الحديث (١٤٠).

٢. عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: من قتل دون ماله فهو شهيد . متفق عليه ^(١)، وفي لفظ : من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد . أخرجه النسائي والترمذى وصححه ^(٢).

٣. عن سعيد بن زيد قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: { من قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد } أخرجه الترمذى وصححه ^(٣).
قال الشوكانى: وأحاديث الباب فيها دليل على أنه تخوز مقاتلة من أراد أحد مال إنسان من غير فرق بين القليل والكثير إذا كان الأخذ بغير حق ، وهو مذهب الجمهور كما حکاه النووي والحافظ في الفتح وقال بعض العلماء: إن المقاتلة واجبة... وكما تدل الأحاديث المذكورة على جواز المقاتلة لمن أراد أحد المال تدل على جواز المقاتلة لمن أراد إراقة الدم ، والفتنة في الدين والأهل ، وحكى ابن المنذر عن الشافعى أنه قال: من أريد ماله أو نفسه أو حرمه فله المقاتلة ، وليس عليه عقل ولا دية ولا كفاره قال ابن المنذر: والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلماً بغير تفصيل ، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان وأحاديث الباب مصربة بأن المقتول دون ماله ونفسه وأهله ودينه شهيد ، ومقاتله إذا قتل في النار ، لأن الأول حرق ، والثاني مبطل . أ.ه. ^(٤)

(١) صحيح البخاري : (١٢٣/٥) ، كتاب المظالم (٣٣) ، باب (٣٣) ، رقم الحديث (٢٤٨٠) ، صحيح مسلم : (١٢٤/١) ، كتاب الإيمان (١) ، باب (١٦) ، رقم الحديث (٦٢/١٤٠).

(٢) سنن النسائي : (١١٥/٧) كتاب غريم الدم ، باب من قتل دون ماله ، سنن الترمذى : (٤/٢٩) ، كتاب الدييات (١٤) ، باب (٢١) ، رقم (١٤١٩).

(٣) سنن الترمذى : (٤/٢٩) ، كتاب الدييات (١٤) ، باب (٢١) ، رقم (١٤١٨) .

(٤) نيل الأوطار : (٥/٣٦٧).

قالوا: وهذا المضرب عن الطعام معتدى عليه في مال أو عرض أو نفس ، وليس له سبيل للدفاع إلا هنا فإن مات فهو شهيد، بل قد يقال بوجوب الإضراب في مثل الاعتداء على العرض إذا لم يمكنه إلا ذلك، قياساً على القول السابق عن بعض العلماء بوجوب الدفاع عن المال، ولو منع من الدفاع عن نفسه والخالة هذه لكان هذا قولًا مناقضاً لصريح الأحاديث السابقة وصريح قوله تعالى: «وَلَمَنْ أَنْتَصَرْ بَعْدَ ظُلْمِي، فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ» (التورى ٤١).

القسم الرابع : الأحاديث التي تدل على جواز إنكار المنكر :

عن أبي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فيقلبه ، وذلك أضعف الإيمان . أخرجه مسلم .^(١)

ووجه الدلالة منه : أن ما حصل من الظالم منكر ، وله أن ينكره بيده (ويدخل فيها بقية جسده) ، ومنه الامتناع عن الطعام بجسده ، أو بلسانه وفضحه ، وهذا يحصل بالإضراب حيث يفضح في وسائل الإعلام على ظلمه.

القسم الخامس : الأحاديث التي تدل على جواز التشكي من الظالم وإعلان ذلك :

عن أبي هريرة قال كان لرجل على رسول الله ﷺ حق فأغفلت له فهم به أصحاب النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : إن لصاحب الحق مقلا . فقال لهم : اشتروا

(١) صحيح مسلم : (٦٩/١) ، كتاب الإيمان ، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان ، رقم : (٤٨).

له سنا . فأعطيوه إيمانه . فقالوا : إننا لا نجد إلا سنا هو خير من سنه . قال : فاشتروه فأعطيوه إيمانه ، فإن من خيركم أو خيركم أحسنكم قضاء . متفق عليه ^(١)

ووجه الدلالة : أنه دل على أن صاحب الحق له عذر في التشكي ، ومن وسائله العالمية حالياً : الإضراب عن الطعام فهو من أحسن وسائل المطالبة بالحق وخاصة مع العناة والظلمة .

المسألة الثالثة: من الإجماع:

1. أن العلماء أجمعوا على مشروعية الجهاد بالنفس ، وهو تعریض للنفس بالقتل ^(٢) ، والإضراب نوع من أنواعه ، وإخراجه يحتاج إلى دليل .
2. أن العلماء أجمعوا على مشروعية العاقبة بالمثل في حال الاعتداء مدلول الآية السابقة أي استيفاء القصاص كما حكى الزيلعي ^(٣) ، ومن باب أولى العاقبة بما دون المثل ، والإضراب نوع من أنواع الانتصار والعقاب ، لكن ليس بالمثل بل بما دون المثل ، وإخراجه عن مدلول هذا الإجماع يحتاج إلى دليل ، والعلماء قد أجمعوا على مشروعية دفع الصائل في المال والنفس والعرض حتى لو أدى إلى الموت ، مع أن بإمكانه حماية نفسه بالتنازل عن ماله ، فمن أريد ماله ودافع عنه فقد ضحي بنفسه وعرضها للخطر مقابل حماية المال ، وهذا مشروع جائز بالإجماع مع أنه في الغالب ليس معه سلاح يدافع به فيعرض نفسه للخطر

(١) صحيح البخاري : (٥٧/٥) ، كتاب الاستفراض (٤٣) ، باب (٤) ، حديث رقم (٢٣٩٠) ، صحيح مسلم : (١٢٢٥/٢) ، كتاب البيوع ، (٢) باب من استخلف شيئاً قضى خيراً منه ، رقم (١٦٠١) .

(٢) انظر : كشاف النقائص : (٣٣/٣) ، الموسوعة الفقهية الكويتية : (١٢٦/١٦) .

(٣) تبيان الحقائق : (٦/١٠٦) ، إعلام الموقعين : (١/٢٤١) .

بذلك، فكذلك المضرب عن الطعام يدافع عن عرض أو نفس أو مال، فهم يتعرضون لمثل ذلك في سجون اليهود والكافر فيحق لهم الدفاع عن أنفسهم بكل وسيلة ممكنة ولو أدى إلى الموت. ^(١)

قال ابن تيمية: من طلب منه الفحور كان عليه أن يدفع الصائل عليه ، فإن لم يندفع إلا بالقتل كان له ذلك باتفاق الفقهاء. ^(٢)
ويمكن أن يناقش :

بالفرق بين المتأتين، وقد أشار القرافي لهذا الفرق بقوله: (الفرق السابع والأربعون والماثانين بين قاعدة الإتلاف بالصيال وبين قاعدة الإتلاف بغره) ... وهي أن الساكت عن الدفع عن نفسه حتى يقتل لا يعد آثما ، ولا قاتلا لنفسه بخلاف لو منع من نفسه طعامها وشرابها حتى مات فإنه آثم قاتل لنفسه . . . والفرق بين ترك دفع الصائل، وبين ترك الغذاء والشراب حتى يموت : أن ترك الغذاء هو السبب العام في الموت لم يضف إليه غرمه، ولا بد أن يضاف فعل الصائل للتمكين ، والفرق بين ترك الغذاء أنه يحرم وبين ترك الدواء فلا يحرم: أن الدواء غير منضبط النفع فقد يفيد، وقد لا يفيد ، والغذاء ضروري النفع. ^(٣)

ويمكن أن يجاب عن المناقشة :
أن كلامكم خارج عن محل النزاع ، ومرادنا الامتناع عن الطعام في حال الاعتداء ، وليس مجرد الامتناع عن الطعام من دون سبب.

(١) انظر : مجموع الفتاوى : (٥١١/٢٨) ، الموسوعة الفقهية الكويتية : (١١٠/٢٨).

(٢) الفتوى الكبرى : (٥٢٣/٥)، وانظر: الأشيه والنثار للسيوطى : (٨٣).

(٣) الفروق : (١٨٤/٤) .

المسألة الرابعة: من القواعد الفقهية:

١. قاعدة احتمال أدنى المفسدين لدفع أعلاهم، والمفسدة الصغرى هنا هي موت أحد السجناء لدفع المفسدة الكبرى وهي الاعتداء على الأعراض والأنفس في سجون الكفار ومارسة سياسة الموت البطيء مع سجناء المسلمين كما يحصل في سجون اليهود. ^(١)

ويعبرون عن هذه القاعدة أحياناً بقولهم: ارتكاب الضرر الجزئي للوصلة إلى النفع الكلي، أو الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف، أو باحتمال أخف الضررين ^(٢). قال ابن رجب: (القاعدة الثانية عشر بعد المائة): إذا اجتمع للمضرر محظوظ كلّ منهما لا يباح بدون الضرورة وجب تقديم أحدهما مفسدة وأقلّهما ضرراً لأن الزبادة لا ضرورة إليها فلا يباح .أ.هـ ^(٣).

ويمكن أن يناقش :

أن الفقهاء يتصون على أن الدفع عن النفس مقدم على الدفع عن العرض إذا لم يمكن الجمع بينهما.

قال العز ابن عبدالسلام : إذا وجد من يصل إلى بعض حرم ، ومن يصل إلى عضو حرم أو نفس حرم أو مال حرم ، فإن أمكن الجمع بين حفظ البعض والعضو والمال والنفس ، جمع بين صون النفس والعضو والبعض والمال لصالحها،

(١) انظر : قواعد الأحكام : (٧٤/١)، مجموع الفتاوى : (٩١/٣١).

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار : (١٩٢/٦)، شرح العناية على الهدایة : (١٤٢/١١)، درر الحكم شرح غرر الأحكام : (٤٠/١).

(٣) قواعد ابن رجب : (٢٤٦).

وإن تعذر الجمع بينها ، قدم الدفع عن النفس على الدفع عن العضو ، وقدم الدفع عن العضو على الدفع عن البعض وقدم الدفع عن البعض على الدفع عن المال . أ.ه (١).

وعكّن أن يجتاب عن المناقشة : أن الضرر هنا ضرر على النفس والعضو والعرض .

٢. أن دفع الضرر عن العامة أولى من دفع الضرر عن الواحد، فالمضرب عن الطعام يدفع الضرر عن العامة، وهذه قاعدة نص عليها الحنفية (٢).

قال الزيلعي: أن دفع الضرر العام واحب وإن كان فيه إلحاق الضرر بالخاص . أ.ه (٣).

٣. أن الفقهاء نصوا في القواعد الفقهية على أن الضرورات تبيح المخظورات، وأن الضرر يدفع بقدر الإمكان ويقولون الضرر مرفوع، والسحناء ونحوهم من المظلومين عليهم ضرر بالاعتداء على أعراضهم أو أنفسهم ، فيحق لهم رفع الضرر، وهو مضطر للدفاع عن نفسه بهذه الوسيلة ولم يجد من ينصره من المسلمين (٤).

(١) قواعد الأحكام : (٧٣/١).

(٢) انظر : الفتاوی المهدیة : (٣٩٥/٥).

(٣) تبین الحالق : (١٩٣/٥)، وانظر: درر الحكم شرح غرر الأحكام: (٤١/١)، (٢٠/٣)، الموسوعة الفقهية الكويتية: (١٨٢/٢٨).

(٤) درر الحكم شرح غرر الأحكام: (٤٢/١)، العناية شرح المذاہیة: (٤٩٩/١٠)، العقود الدرية لابن عابدين: (١٩١/٢).

ونوقيش:

- نعم يحق لهم الدفع ، لكن ليس بمحرم وهو قتل النفس ، وأحبيب بأنه ليس عرماً في هذه الحال.
 - أن القاعدة الفقهية أيضاً تقول: الضرر لا يزال بالضرر ^(١) ، فالظلم على السجناء ونحوهم لا يزال بالضرر وهو قتل النفس أو التعرض للهلاك ، وأحبيب عن المناقشة : بأن الضرر هنا أكبر فهو ضرر على النفس والعرض والمال ، والقاعدة أن الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأدنى.
٤. التضحية بالقليل لإنقاذ الكثير، وهذه قاعدة ذكرها بعض العلماء كما في قصة يonus عليه السلام (فسامح فكان من المدحدين) ، مثل جماعة في سفينة لو طرحا واحداً منهم لنحواً، وإلا غرقوا بحملتهم ؛ فيفرغ بينهم فمن خرجت عليه القرعة أخرج لحفظ البقية – على خلاف في أصل المسألة –، ومثلها الإضراب فيضحي بواحد لينجو بقية المسجونين لكن ليس بالقرعة بل بطوعه واحتياره محتسباً نفسه شهيداً. ^(٢)

المسألة الخامسة: من أدلة الاجتهاد:

١. أن المسجون المعتدى عليه في عرضه إما أن يقال له: دافع عن نفسك بالقوة وليس لديه قوة، أو يقال له اصر واحتبس في الاعتداء المستمر على عرضك ونفسك ، أو يقال له: أضرب عن الطعام ، فهو سلاح الضعيف لكن له تأثير

(١) للتثور في القواعد: (٣٢١/٢)، قواعد ابن رجب: (٧٣)، الأشيه والنظائر للسيوطى: (٨٦).

(٢) قواعد الأحكام: (٩٦/١)، المستصفى: (١٧٧) البحر الخيط للزركشى : (٨٧/٨) .

- قوى - وهو السلاح المتوفر لديه -، ومنعه من الانتصار في هذه الحال منع من الانتصار المشروع له، ومنع له من دفع الصائل والذي يشرع له دفعه.
٢. إذا كان الرجل مقتولاً بيد الكافر موتاً بطريقاً بلا فائدة، فما المانع أن يموت بالإضراب عن الطعام مع وجود فائدة حقيقة تستحق التضحية وهي رفع الظلم عن نفسه وبقية المسجونين أو على الأقل عن بقية المسجونين فيما لو مات.
٣. أن قرار الإضراب عن الطعام ليس بالأمر الممتنع، فلا يلحاً له الأسرى إلا بعد استنفاد كافة أساليب الاحتياج الأخرى، ولو لم تكن أوضاعهم أسوأ بكثير مما ستكون عليهما بعد الإضراب عن الطعام لما جثوا إليه ، وهذا معنى الضرورة والإيجاء.
٤. القياس على حواز أكل الميتة للضرورة ، فكما أن أكلها حرام في الأصل ويحوز للضرورة ، فكذلك قتل النفس حرام لكن يجوز للضرورة.
٥. أن الشريعة تأمر أحياناً بالثبات في مواطن اهلاك لتحصيل مصلحة راجحة ، وهذا منها ، ففيه حفظ لبقية المقصومين ، ومن أمثلة ذلك : أمر الشارع الحكيم في وقت القتال بالصبر وإن هلك الناس ، وترجيحه على القرار كما في حديث معاذ قال : أوصاني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشر كلمات قال... وإياك والفرار من الزحف وإن هلك الناس ، وإذا أصاب الناس موت وأنت فيهما فثبت الحديث. أخرجه أحمد ^(١).

(١) مسند أحمد بن حنبل : (٥/٢٢٨)، قال الزبيدي : ورجال أحمد ثقات إلا أن عبد الرحمن بن حمير بن نفير لم يسمع من معاذ وإسناد الطبراني متصل وفيه عمرو بن واقد القرشي وهو كتاب . بجمع الروايات : (٤/٢١٥).

٦. أن حق الإضراب في كثير من قوانين دول العالم مسموح به في حال وجد ظلم واضطهاد، فهو موجود في القوانين الإسرائيلية فكيف تمنع السجناء الفلسطينيين من ممارسة حق يمنحه لهم النظام. ^(١)

ونوقيش:

أن العبرة بالحكم الشرعي لا بالقانون الوضعي فالله وحده هو المشرع، فالقانون الوضعي ليس له الحق في إباحة قتل النفس.

وأحبيب عن المناقشة : أن الشريعة لاتمنع من ذلك ، وإذا كانت هذه القوانين تمنع من الظلم وتبيح الإضراب لرفع الظلم فالشريعة أولى بالمنع من الظلم وأحرى فكيف يقال : إن الشريعة تمنعه !!.

٧. ومن أدتهم: أنه إذا كان هذا الأسلوب يغيط الكفار، ويسمع صوت الأسرى المظلومين والمهضومين والمسين إلى العالم، ويحيي قضيتهم، ويساعدُهم على نيل حقوقهم، فهو أمر مشروع.

٨. أن منكر المنكر يسعه أن يقدم على إنكاره ولو أدى إلى قتله كما ذكر بعض العلماء ، ولا يعتبر متحراً ، وهذا مثله .

قال السرخيسي : ولو أراد أن يمنع قوماً من فسقة المسلمين عن منكر اجتمعوا عليه وهو يعلم أنهم لا ينتفعون بسيبه وأنهم يقتلونه فإنه يسعه الإقدام على ذلك لأن هؤلاء يعتقدون الإسلام فزجره إياهم يؤثر فيهم اعتقاداً لا محالة . أ.هـ. ^(٢)

(١) انظر : موقع : مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة.

(٢) المبسوط للسرخيسي : (١٥٤/٢٤) ، وانظر : حاشية ابن عابدين : (٤/١٢٧).

والجواب الإيجابي عن الأدلة السابقة:

سلمنا لكم: لكن اجتمع حاضر ومبعث، فيقدم الحاضر احتياطًا^(١).

المطلب الثالث : أدلة القول الثالث: وهم القائلون بالتفصيل:

وقد استدلوا بأدلة الفريقين وجمعوا بينهما ، فحملوا أدلة الجواز على حال ما لم يحصل إلى الموت والتلف، وحملوا أدلة التحرير على ما إذا وصل إلى التلف الملاك.

(١) القواعد الفقهية المستخرجة من كتب ابن القيم : (٤٠٠).

المبحث الرابع: المناقشة والترجيح وسبب الخلاف وثمرته:

يظهر والله أعلم رجحان القول الثالث القائل بالتفصيل فيحوز الإضراب ما لم يصل إلى مرحلة التلف والموت أو ضرر في بدن أو نفس لما يلي:

١. قوة أدلةتهم ووجهتها.
٢. مناقشة أدلة القول الأول والثاني بما يقتضي رجحان القول الثالث.
٣. أنه مقتضى الجمع بين الأدلة، وعدم إهمال شيء منها، وهو القول الوسط الذي يوكل بين الأدلة ويوازن بينها.
٤. اتفاقه مع محمل القواعد الفقهية التي استدل بها الفريقان واتفاقه مع مقاصد الإسلام.
٥. أنه مقتضى قاعدة الحفاظ على الضروريات الخمس.
٦. أن قتل النفس من الأمور القطعية التحرير، ولا يزال عن هذه القطعية إلا بقاطع صريح في الدلالة، فيبقى الجواز مخصوصاً فيما لم يصل إلى الموت.
٧. أن هذا القول يحصل به المقصود الذي يريده أصحاب القول الثاني من غير وجود الضرر الذي يتوقعه أصحاب القول الأول.

أما الإضراب حتى الموت فلا يجوز إلا إن كان هناك ضرر أكبر ، كما لو كان هناك ممارسة للموت البطيء مع بقية السجناء المسلمين ، ولم يمكن الدفع عنهم إلا بهذا فلو قيل بالجواز في هذه الحال لكان له وجه؛ لأن الضرر الأكبر يدرأ بالضرر الأصغر، فموت واحد أهون من موت الجميع ، كما في قصة يونس عليه السلام.

ويمكن أن يضاف شرط على هذا القول ، وهو أنه إن كان في دولة شرعية وذات ولاية شرعية فلا يجوز الإضراب وعلى المرء السمع والطاعة ، والدليل

على ذلك حديث عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال : عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنتظرك ومكرهك وأثرة عليك^(١). متفق عليه ، وزاد ابن حبان في صحيحه: وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك . ^(٢)

قال ابن المنذر: والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلماً بغير تفصيل ، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالجمعيين على استثناء السلطان وأحاديث الباب مصرحة بأن المقتول دون ماله ونفسه وأهله ودينه شهيد ، ومقاتله إذا قتل في النار ، لأن الأول محق والثاني مبطل . أ.ه. ^(٣)

وقد يناقش هذا الشرط : بأنه لا يعارض السمع والطاعة ، والمنهي عنه في الحديث الخروج وما في حكمه ، والإضراب غاية ما فيه أنه إيصال الصوت للمسؤول الكبير لتصحيح بعض أخطاء الموظفين الصغار والتي لا يعلم عنها ولها الأمر ، أو علم عنها لكن لم يدرك مدى خطورتها ، وهي نوع من أنواع قول كلمة الحق عند سلطان حائز ، ولا تؤدي إلى فتنة أو خروج ، والمسألة محتملة وقابلة للنقاش ، والله أعلم .

(١) صحيح البخاري : (١٩٢/١٣) ، كتاب الأحكام (٩٣) ، باب (٤٣) ، رقم الحديث (٧١٩٩) ، صحيح مسلم : (١٤٧٠/٣) ، كتاب الإمارة (٣٣) ، باب وجوب طاعة الأمراء (٨) ، رقم الحديث (٤١/١٧٠٩).

(٢) صحيح ابن حبان : (٤٢٥/١٠).

(٣) نيل الأوطار : (٣٦٧/٥).

سبب الخلاف:

وسبب الخلاف والله أعلم هو الخلاف في تكيف المسألة الفقهية هل نوع من أنواع الانتحار، أو هو نوع من أنواع الجهاد المشروع، أو الانتصار المشروع من الظلم، أو من قبيل العاقبة بالمثل أو دفع الصائل؟.

والترجح في قضية التكيف أنه :

- إن افترز به نية صوم فهو وصال ، ثم إن وصل للموت فهو انتحار محرم.
- وإن لم يفترز به نية صوم ، فهو نوع من أنواع رفع الظلم ، فهو مباح بكل وسيلة ما لم يصل إلى درجة الموت فبحرم ، ولا يصح تكييفه على أنه دفع للصائل ؛ لأنّه تعمد للموت في منأى عن العدو ومدافعته المباشرة ، والمقصود يحصل بالإضراب غير المفتوح أو غير الشامل .

وثمرة الخلاف تظهر في البحث الآتي عن الآثار المترتبة على الإضراب .

المبحث الخامس: ضوابط الجواز عند من قال به:

ومن قال بالجواز أو بالجواز بشرط عدم وصوله إلى الموت وضعوا له ضوابط منها:

١. ألا يقترب به بدعة، مثله اقترنه بالصيام؛ لأن الصيام عبادة توقيفية.

٢. ألا يؤدي إلى ضرر في النفس أو البدن.

٣. ألا يزيد عن المدة التي يقرر الأطباء أن فيها خطراً على الجسد.

٤. أن يستجتمع الإضراب شروط بمحاجة ليحصل منه المقصود وإلا كان نوعاً

من العبث وتعذيب النفس غير المشروع، أو يكون من جنس الوصال المنهي

عنه، مثل أن يضرب عن الطعام بدون أن يعلم به أحد من خارج السجن فهذا

يعنى عبث.

٥. أن يوقف الإضراب عند حصول المقصود أو أكثره، وإلا كان متمراً.

المبحث السادس: حكم الصيام تزامناً مع الإضراب:

أما صيام يوم الخميس من أجل التضامن مع الأسرى فهو بدعة محدثة؟
لقول النبي ﷺ: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد". أخرجه البخاري
ومسلم ^(١) من حديث عائشة رضي الله عنها، والتضامن مع الأسرى يكون
بالدعاء لهم، ونشر قضيتهم، والدفاع عنهم، ومساعدتهم، ومساعدة عوائلهم
بالمال وما يحتاجون إليه، وليس بالبدع المحدثة ^(٢).

أما لو أضرب عن الطعام تضامناً مع المضربين فيأخذ حكم الإضراب عن الطعام
السابق ذكره ، حلاً وحرمة . ^(٣)

(١) صحيح البخاري : (٣٠١/٥) ، كتاب الصلح (٥٣) ، باب (٥) ، رقم الحديث (٢٦٩٧).

صحيح مسلم: (١٢٤٣/٣) ، كتاب الأقضية (٣٠) ، باب (٦) ، رقم الحديث (١٧١٦).

.http://www.almoslim.net/rokn_elmy/name_2fatwa_main.cfm?Expid=51 (٢)

(٣) موقع شبكة فلسطين الإخبارية .

الفصل الثاني

الآثار المترتبة على الإضراب عن الطعام

المبحث الأول: حكم مناصرة المسلمين المصريين عن الطعام

المبحث الثاني: حكم المطالبة بانهاء الإضراب أو تعليقه:



المبحث الأول: حكم مناصرة المسلمين المصريين عن الطعام (تضامن مع الإضراب) :

نصرة أسرى المسلمين في سجون العدو المصريين عن الطعام واجبة وفرض كفائي بالنفس والمال والكلمة ، وكل ما يمكن ، وعلى المسلمين فكاكهم، علينا التضامن مع الأسرى بالدعاء لهم، ونشر قضيتهم، والدفاع عنهم، ومساعدة عوائلهم بالمال وما يحتاجون إليه، حتى وإن حرمنا الإضراب عن الطعام ، فنصرتهم واجبة في الأصل بغض النظر عن الإضراب، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة ، ومنها:

أولاً : من الكتاب:

١. قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجْهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آتُوهَا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَنْتَهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِنْ أَسْتَشِرُوكُمْ فِي الَّذِينَ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ يَتَنَاهُمْ وَيَتَنَاهُمْ مِنْهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ بِمَا يَعْمَلُونَ يَعْصِمُهُمْ ④ ﴾ [الأنفال ٧٢]. قوله: {والذين آتوا ونصروا} : هم الأنصار الذي تبوعوا الدار والإيمان، ونصروا النبي ﷺ والهارجين ؛ ولذا سمو بالأنصار. ^(١) ، قوله تعالى: (وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر) : يريد إن دعوا من أرض الحرب عنكم بنغير أو مال لاستقاذهم، فأعيتهم ؛ فذلك عليكم فرض. ^(٢)

(١) أحكام القرآن للحصاص : (٤٣٩/٢).

(٢) أحكام القرآن لابن العربي : (٤٣٢/٢).

ثانياً : الأحاديث :

١. عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أنَّ رسول الله - ﷺ - قال: «المسلم أخوه المسلم: لا يظلمه، ولا يخذلك، ولا يعقره ، من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيمة ^(١)». متفق عليه.
٢. وأمر النبي - ﷺ - بطلق نصرة المسلمين، فقال: انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. قيل: يا رسول الله! أنصره مظلوماً، فكيف أنصره ظالماً؟ قال: تمنعه من الفلم فذلك نصرك إياه. متفق عليه ^(٢).
٣. عن جابر مرفوعاً : من نصر أخاه المسلم بالغيب نصره الله تعالى في الدنيا والآخرة ، أخرجه البيهقي والطبراني ^(٣).

(١) صحيح البخاري : (٩٧/٥) ، كتاب المظالم (٤٦) ، باب (٣) ، رقم الحديث (٢٤٤٢) / ٦٩٥١ ، صحيح مسلم : (١٩٩٦/٤) ، كتاب البر (٤٥) ، باب (١٥) ، رقم الحديث (٢٥٨٠).

(٢) صحيح البخاري : (٩٨/٥) ، كتاب المظالم (٤٦) ، باب (٤) ، رقم الحديث (٢٤٤٣) / ٦٩٥٢/٢٤٤٤ ، صحيح مسلم : (٤/٤) ، كتاب البر (٤٥) ، باب (١٦) ، رقم الحديث (٢٥٨٤).

(٣) سنن البيهقي : (١٦٢/٨) ، المعجم الكبير : (١٥٤/١٨). انظر : المطالب العالية : (١١/٣٠١) . ورجح بعضهم وقفه . الرغب والزهيب : (٣٣٥/٣) ، قال الحيثي : وعن جابر وأبي أيوب الأنباري قالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أمرٍ ينزل مسلماً في موطن ينقص فيه من عرضه ويتهلك فيه من حرمه إلا حلله الله في موطن يحب فيه نصرته ، وما من أمرٍ ينصر مسلماً في موطن ينقص فيه من عرضه ويتهلك فيه من حرمه إلا نصره الله في موطن يحب فيه نصرته . قلت: حديث جابر وحده رواه أبو داود ورواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن . مجمع الزوائد : (٢٦٧/٧) .

٤. وعن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال : من نصر أخيه بالغيب وهو يستطيع نصره نصره الله في الدنيا والآخرة . أخرجه البزار والطبراني وصححه الضياء وغيره ^(١).

٥. عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال (في حديث طوبل له قصة) : {.... وتغىثوا الملهوف وتهدوا الضال } أخرجه أبو داود ، وحسنه الضياء ^(٢).

٦. عن سهل بن حنيف عن رسول الله ﷺ قال : { من أذل عنده مؤمن فلم ينصره ، وهو قادر على أن ينصره ، أذله الله عز وجل على رؤوس الخلق يوم القيمة } أخرجه أحمد والطبراني ^(٣).

وقال مفتي محافظة قلقيلية الشيخ صلاح الدين صري: الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة توكل أن كل مسلم مطالب بنصرة أخيه المسلم إذا وقع في حنة أو مصيبة ، وحال أهل فلسطين اليوم لا يخفى على أحد من قتل وتشريد وحصار ، وفي هذه الأيام يخوض إخوان لنا معركة قاسية في سجون الاحتلال

(١) مستند البزار : (٩/٧٧) ، وقد رواه ياساًيند ، وأحد أسانيد المرفوع رجاله رجال الصحيح ، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير : (١٨/١٥٤) ، وقال الضياء : إسناد صحيح . المختار : (٥/٢٢٨). وانظر : مجمع الزوائد : (٧/٢٦٧).

(٢) سنن أبي داود : (٤/٢٥٦) ، كتاب الأدب ، باب في الجلوس في الطرقات رقم (٤٨١٧) ، انظر : الأحاديث المختارة : (١/٤٢٩).

(٣) أحاديث في مستند عن سهل بن حنيف : (٣/٤٨٧) ، المعجم الكبير : (٦/٧٣) ، قال الهيثمي: وفيه ابن مليحة وهو حسن الحديث وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات . مجمع الزوائد : (٧/٢٦٧).

الغاشم لاسترداد عزتهم وكرامتهم بعد أن تعرضوا لأصناف من العذاب
والتكليل العنصري على يد سجانיהם . . أ.ه.

وأضاف: في هذه اللحظات واجب كل مسلم نصرة هؤلاء الأبطال الذين
يضحون بأغلى ما يملكون في سبيل رفعة دينهم وتحرير وطنهم من الاحتلال الغاشم
الذي يحاول الاستفراد بهم وعذبهم ، ومن الواجب الشرعي الذي يفرضه علينا
ديننا الحنيف عدم الوقوف موقف المتفرج بل مساندتهم بالدعاء في حوف الليل
والناس نiam والصيام؛ لعل الله ينصرهم ويثبت أقدامهم في معركتهم العادلة . أ.ه.
وأكمل المفتي على واجب كل المؤسسات التي تستطيع التخفيف عن هؤلاء
الأبطال التحرك السريع لوقف الإيادة الجماعية التي تنتهجها حكومة الاحتلال
بحاه الأسري .^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : «فكاك الأسرى من أعظم
الواجبات، وبذل المال الموقف وغيره في ذلك من أعظم القربات»^(٢).

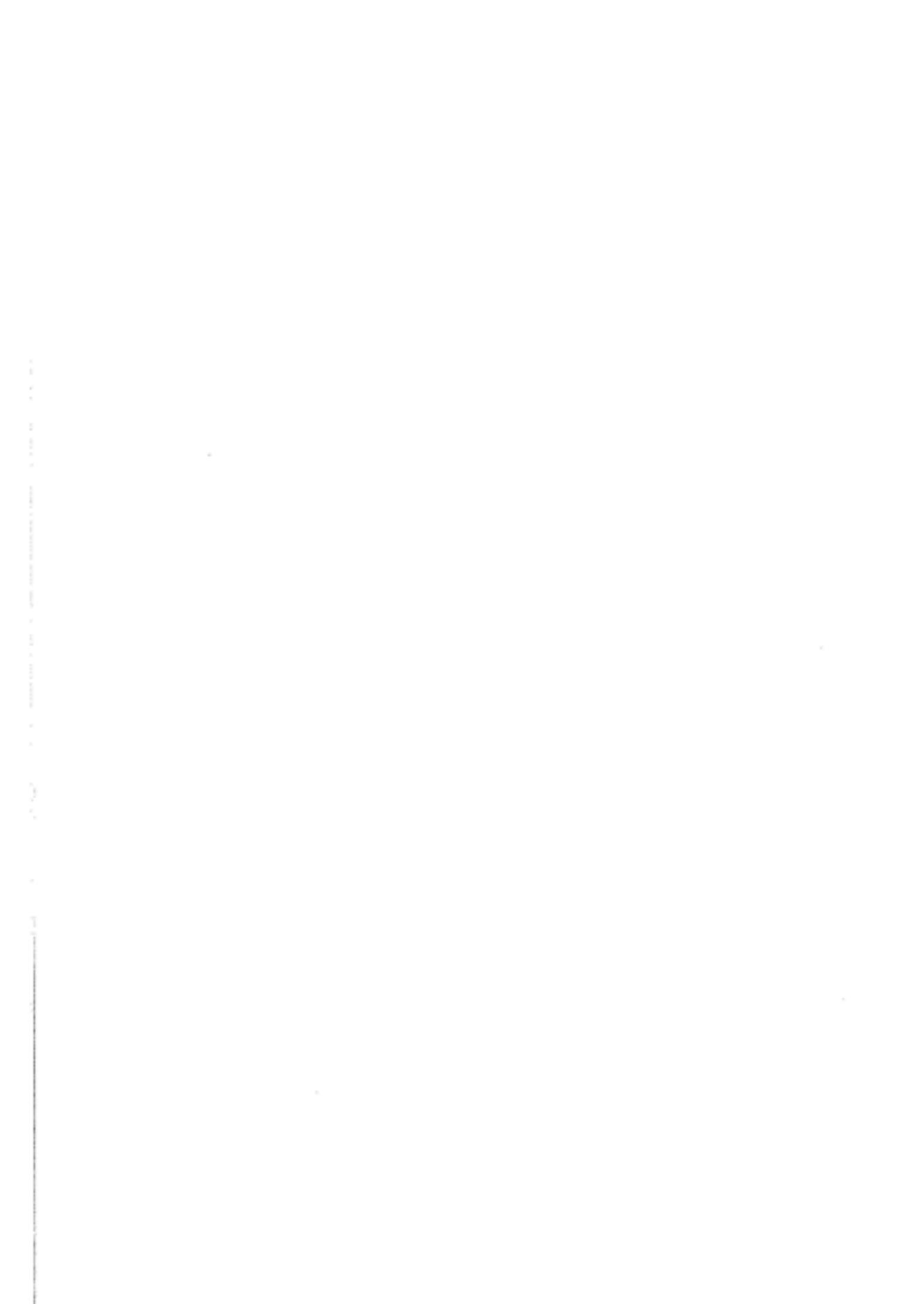
(١) انظر : موقع شبكة فلسطين الاخبارية .

(٢) جموع الفتاوى: (٦٣٥/٢٨).

المبحث الثاني: حكم المطالبة بانهاء الإضراب أو تعليقه:

من الآثار المترتبة على حكم الإضراب ما يترتب عليه بعد وقوعه: فمن قال بالتحريم أو بالتفصيل حتى المضررين عن الطعام على إيقاف الإضراب عندما تبدأ مرحلة الخطر، أو على الأقل تعليقه، والتعليق: أن يوقف الإضراب لمدة ثلاثة أيام ليبدأ بعد فترة لأخذ راحة، وكأنما هي فترة راحة بين فترتين لاستجماع القوى للاستمرار في الإضراب وتطويع مده، وبهذه الطريقة يصل الإضراب أحياناً إلى أكثر من سبعة أشهر في حالات نادرة.

ومن قال بالجواز المطلق رأى جواز استمرارهم ولو أدى إلى التلف أو الموت ما لم تتحقق مطالبيهم أو أكثرها.



الخاتمة والتوصيات:

- وفي نهاية البحث نحمد الله أولاً وأخراً، على تيسيره وعونه، فهو صاحب الفضل والنعم والجود والكرم، كما نلخص أهم نتائج البحث فيما يلي:
١. أن الإضراب عن الطعام من الأمور الجديدة التي لم تعرف في تاريخ الأمة وهو: الامتناع عن بعض أو كل أنواع الطعام أو الشراب أو هما معاً، مدة محددة أو مفتوحة للمطالبة بحق ما لدى طرف ثانٍ، وأن له أنواعاً عدّة وصوراً متعددة.
 ٢. أن الإضراب له شروط لنجاحه وهي شروط مؤثرة في الحكم.
 ٣. أن الإضراب له مجالات كثيرة منها: الإضراب عن العمل، أو عن العلاج، أو عن الكلام وغيرها.
 ٤. أما حكمه فقد اختلف العلماء في حكمه على ثلاثة أقوال: القول الأول: التحرير المطلق، والثاني الحواز المطلق، والثالث التفصيل وهو قول جمهور العلماء المعاصرين: أنه يجوز ما لم يصل لمرحلة الخطر أو الموت.
 ٥. وعند الترجيح تبين رحجان القول الثالث القائل بالتفصيل.
 ٦. والترجح في قضية التكيف أنه:
 - إن افترن به نية صوم فهو وصال ، ثم إن وصل للموت فهو انتحار محظوظ.
 - وإن لم يفترن به نية صوم ، فهو نوع من أنواع رفع القلم ، فهو مباح بكل وسيلة ما لم يصل إلى درجة الموت فيحرم ، ولا يصح تكييفه على أنه دفع للصائل ؛ لأنّه تعمد للموت في منأى عن العدو ومدافعته المباشرة ، والمقصود يحصل بالإضراب غير المفتوح أو غير الشامل .
 ٧. تبين أن الصيام للتضامن مع المضربين بدعوة محدثة لم يرد بها الدليل، والله أعلم.

أما أهم التوصيات فأقترح ما يلي:

١. بحث مسألة الإضراب عن العمل؛ نظراً لأهميتها وتشعبها وانتشارها، وكون كثير من القوانين الدولية والمحلية تنص على أحقيّة العمال في الإضراب عن العمل وفق شروط معينة.
٢. بحث مسألة: الإضراب عن التعاون في مجالات معينة.
٣. بحث مسألة الأشياء المترامنة مع الإضرابات مثل: الاعتصامات والمظاهرات والاحتجاجات والإثارة الإعلامية، وأحداث الشغب وغيرها.

المصادر والمراجع القرآن الكريم .

١. الأحاديث المختارة، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الخنبلـي المقدسي، دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - ١٤١٠، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.
٢. أحكام القرآن لابن العربي : محمد بن عبد الله الأندلسي المالكي ، دار الكتب العلمية.
٣. أحكام القرآن للحصاص لأبي بكر بن علي الرازي الحنفي، دار الفكر.
٤. الآداب الشرعية والمنج المرعية لشمس الدين : محمد بن مفلح بن محمد المقدسي الخنبلـي ، عالم الكتب .
٥. الأشباه والنطائـر لعبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي ، دار الكتب العلمية.
٦. إعلام الموقعين عن رب العالمين محمد بن أبي بكر الزرعـي الدمشقي الخنبلـي الشهير بابن القيم، دار الكتب العلمية.
٧. البحر الخبـط في أصول الفقه لبدر الدين بن محمد بن بهادر الزركشي الشافعي ، دار الكتب .
٨. بدائع الصنائع في ترتيب الشـرائع ، لأبي بكر مسعود بن أحمد الكاساني ، دار الكتب العلمية .
٩. البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، دار النشر: مكتبة المعارف - بيروت.

١٠. تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق لعثمان بن علي الزيلعي ، دار الكتاب الإسلامي.
١١. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى أبي العلا، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
١٢. تحفة المحتاج في شرح المنهاج لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهبىمى الشافعى ، دار إحياء التراث العربى .
١٣. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تأليف: عبد العظيم بن عبد القوى المنذري أبي محمد، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧، الطبعة الأولى، تحقيق: إبراهيم شمس الدين.
١٤. التعريف (التوقيف على مهمات التعريف)، تأليف: محمد بن عبد الرؤوف المناوى، دار النشر: دار الفكر المعاصر، دار الفكر - بيروت، دمشق- ١٤١٠، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محمد رضوان الديبة.
١٥. التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجانى، دار النشر: دار الكتاب العربى - بيروت - ١٤٠٥ ، الطبعة الأولى، تحقيق: إبراهيم الأبياري.
١٦. تفسير القرآن العظيم، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى أبي الفداء، دار النشر: دار الفكر ،بيروت ١٤٠١.
١٧. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازى الشافعى، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة الأولى.

١٨. التلخيص الخبير في أحاديث الرافعى الكبير، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلانى - المدينة المنورة - ١٣٨٤ - ١٩٦٤، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدنى.
١٩. تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلانى الشافعى، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة الأولى.
٢٠. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: محمد بن حرب بن يزيد بن خالد الطبرى أبي جعفر، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥.
٢١. الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار النشر: دار الشعب - القاهرة.
٢٢. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعى الدمشقى، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥ - ١٩٩٥، الطبعة الثانية.
٢٣. حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار) لمحمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين الحنفى ، دار الكتب العلمية.
٢٤. حاشية الخرشى (شرح مختصر خليل) لمحمد بن عبدالله الخرشى ، دار الفكر ، بيروت.
٢٥. حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الربانى، لعلي الصعیدى العدوى المالکى، دار النشر: دار الفكر - بيروت .
٢٦. حقوق الإنسان ، مجموعة صكوك دولية، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٣م.

٢٧. خلاصة البدر المنير في تحرير كتاب الشرح الكبير للرافعي، لعمر بن علي بن الملقن الأنباري، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤١٠، الطبعة الأولى، تحقيق: حمدي عبد الحميد إسماعيل السلفي.
٢٨. الدراسة في تحرير أحاديث الهدایة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبي الفضل، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدنی.
٢٩. درر الحكم شرح غرر الأحكام ، محمد بن فرموزا (منلا خسرو) ، دار إحياء الكتب العربية.
٣٠. سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الحديث القاهرة .
٣١. سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين، مكتبة الرياض الحديثة.
٣٢. سنن البيهقي الكبیر، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، دار النشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ - ١٩٩٤ ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
٣٣. سنن الترمذی ، تحقيق أحمد شاکر ، دار إحياء التراث العربي.
٣٤. سنن الدارقطنی، لعلي بن عمر أبي الحسن الدارقطنی البغدادی، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦ - ١٩٦٦ ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يمانی المدنی.
٣٥. سنن الدارمی، لعبدالله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمی، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧ ، الطبعة الأولى، تحقيق: فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي.

٣٦. السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، دار النشر:
دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ - ١٩٩١، الطبعة الأولى،
تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسرامي حسن.
٣٧. سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قاتماز الذهبي
أبي عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣ ، الطبعة
الناسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقوسى.
٣٨. السيرة النبوية لابن هشام، تأليف: عبد الملك بن هشام بن أبيه
الحميري المعافري أبي محمد، دار النشر: دار الجميل - بيروت -
١٤١١ ، الطبعة الأولى، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد.
٣٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: عبد الحفيظ بن أحمد بن
محمد العكري الحنبلي، دار النشر: دار ابن كثير - دمشق - ١٤٠٦
هـ، الطبعة الأولى ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط.
٤٠. شرح السير الكبير ، محمد بن أبي سهل السرخسي ، الشركة الشرقية
لإعلانات.
٤١. شرح العناية على الهدایة ، محمد بن محمود البايرتي الحنفي ، دار
الفکر.
٤٢. شرح التوسي على صحيح مسلم لأبي زكريا يحيى بن شرف بن
مربي التوسي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت -
١٣٩٢ ، الطبعة الثانية.

٤٣. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البصري، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٣ ، الطبعة الثانية، تحقيق: شعيب الأرنووط.
٤٤. صحيح ابن حزم، تأليف: محمد بن إسحاق بن حزم أبي بكر السلمي النيسابوري، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٠ - ١٩٧٠ ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
٤٥. صحيح البخاري (المطبوع مع فتح الباري) للإمام البخاري، المطبعة السلفية، تحقيق ابن باز والخطيب.
٤٦. صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر رئاسة البحوث العلمية والإفتاء.
٤٧. العر في خبر من غير، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: مطبعة حكومة الكويت - الكويت - ١٩٨٤ ، الطبعة الثانية ، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد.
٤٨. العقود الدرية في تقييع الفتاوى الحامدية، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم الشهير بابن عابدين ، دار المعرفة.
٤٩. عون المعبد شرح سنن أبي داود، تأليف: محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥ م، الطبعة : الثانية.
٥٠. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ، لشيخ الإسلام القاضي أبي بحبي زكريا الأنصاري ، المطبعة اليمنية.
٥١. الفتاوی الكبرى لابن تیمیة، دار الكتب العلمية.

٥٢. الفتاوى الهندية لجماعة من علماء الهند الأحناف برئاسة الشيخ نظام الدين البلخي ، دار الفكر.
٥٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر، المطبعة السلفية، تحقيق ابن باز والخطيب.
٥٤. فتح القدير للكمال ابن همام ، ، المكتبة التجارية، دار الفكر ، بيروت.
٥٥. الفروع ، لابن مفلح، عالم الكتب ، تحقيق عبد السنار أحمد فراج، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
٥٦. الفروع وأنوار البروق في أنواع الفروع، تأليف: أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي ، دار النشر: علام الكتب.
٥٧. القواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القبرواني ، تأليف أحمد بن غنيم بن سالم بن منها النفراوي المالكي ، دار الفكر.
٥٨. قواعد ابن رجب (القواعد)، تأليف: ابن رجب الحنبلي، دار النشر: دار الكتب العلمية.
٥٩. قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي ، دار الكتب العلمية.
٦٠. القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين لابن القيم ، تأليف عبدالحميد جماعة الجزائري ، دار ابن القيم ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، الدمام.
٦١. كشاف القناع عن معن الإقناع، للبهوتى، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

٦٢. لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار النشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى.
٦٣. المبسوط، تأليف: شمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخيسي، دار النشر: دار المعرفة ، بيروت.
٦٤. الجتبى من السنن، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي ، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤٠٦ - ١٩٨٦ ، الطبعة الثانية، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة.
٦٥. مجلة مجمع الفقه - الدورة الثامنة - المجلد الأول - .
٦٦. مجمع الروايد وطبع الفوائد، تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي ، دار النشر: دار الريان للتراث ، دار الكتاب العربي - القاهرة ، بيروت - ١٤٠٧هـ.
٦٧. بجموع الفتاوى، لشیخ الإسلام ابن تیمیة، جمع وترتيب عبد الرحمن ابن قاسم، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.
٦٨. المجموع شرح المذهب ، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مری التووی، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٧م.
٦٩. المستدرک على الصحيحین، تأليف: محمد بن عبدالله أبي عبدالله الحاکم التیسابوری، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٧٠. المستصفى في علم الأصول ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالی الشافعی ، دار الكتب العلمية.

٧١. مسند أبي يعلى، تأليف: أحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى الموصلي التميمي، دار النشر: دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة الأولى، تحقيق: حسين سليم أسد.
٧٢. مسند أحمد بن حنبل ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
٧٣. مسند البزار (البحر الزخار)، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، دار النشر: مؤسسة علوم القرآن ، مكتبة العلوم والحكم - بيروت ، المدينة - ١٤٠٩ ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. حفظ الرحمن زين الله.
٧٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، دار النشر: المكتبة العلمية - بيروت.
٧٥. مصنف ابن أبي شيبة ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، دار الفكر.
٧٦. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار النشر: دار العاصمة/ دار الفين - السعودية - ١٤١٩ هـ، الطبعة الأولى ، تحقيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري.
٧٧. المطلع على أبواب المقنع، تأليف: محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي أبي عبد الله، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠١ - ١٩٨١، تحقيق: محمد بشير الأدلي.
٧٨. المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، دار النشر: مكتبة الزهراء - الموصل - ١٤٠٤ - ١٩٨٣ ، الطبعة الثانية، تحقيق: حمدي بن عبدالجبار السلفي.

٧٩. معنى المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج ، شمس الدين محمد بن أحمد الشريبي الخطيب ، دار الكتب العلمية.
٨٠. المعنى لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة الحنفي ، دار إحياء التراث العربي .
٨١. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تأليف: أبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عثمان الخشت.
٨٢. المستنظم في تاريخ الملوك والأمم، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي الفرج ، دار النشر: دار صادر - بيروت - ١٣٥٨ هـ - ١٤٠٥ م، الطبعة الأولى.
٨٣. المنشور في القواعد، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبي عبد الله، دار النشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - ١٤٠٥ هـ - ١٣٥٨ م، الطبعة الثانية، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود.
٨٤. مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعبي المعروف بالخطاب ، دار الفكر.
٨٥. الموسوعة الفقهية الكويتية ، جماعة من العلماء ، تصدرها وزارة الأوقاف الكويتية، نشر وزارة الأوقاف الكويتية.
٨٦. موطأ الإمام مالك، تأليف: الإمام مالك بن أنس أبي عبد الله الأصبهني، دار النشر: دار إحياء التراث العربي ، مصر ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

٨٧. نصب الراية لأحاديث الهدایة، تأليف: عبدالله بن يوسف أبي محمد الحنفی الزباعی، دار النشر: دار الحديث ، مصر ، عام ١٣٥٧ ، تحقیق: محمد يوسف البنوری.
٨٨. نبل الأوطار شرح متنقی الأخبار، للشوكانی مکتبة البابی الحلی.

الموقع الإلكتروني والشبكات :

- . http...iwebFATW...&word=.١
- httpwww.ahlalhdeeth.com .٢
- .httpwww.alathry.com .٣
- .httpwww.alitijahalakhar.com .٤
- .httpwww.alitijahalakhar.com .٥
- .httpwww.almoslim.net .٦
- httpwww.apn- .٧
- .dz.orgapnarabicconstitutionconstitution_.htm
. httpwww.islamonline.net .٨
- httpwww.islamtoday.net .٩
- .httpwww.libya-almostakbal.org .١٠
- جامعة منسونا. httpwww.umn.eduhumanrtsarabam.html .١١
- .httpwww.taqhier.netpenresearch.htm .١٢
- جريدة الاتحاد الاشتراكي .httpwww.tunezine.combreve.php?id_breve= .١٣
- موقع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان httpwww.amdh.org.maarabedec_ermaj.htm .
- موقع الشيخ ابن عثيمين . التعليق والجواب أثناء درسي للشيخ رحمه الله تعالى في كتاب السياسة الشرعية لابن تيمية .
- راسل مجلة البيان في فلسطين . httpwww.albayan-.magazine.combayan-asra.htm .
- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة httpwww.btselem.orgArabicInternational_LawCovenant_on_Economical_social_and_cultural_rights.asp .
- موقع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان .

١٨. موقع المركز الفلسطيني للإعلام .<http://www.taqnia.com/vb/archiveindex.php>
١٩. موقع الشيخ فيصل مولوي.
٢٠. موقع شبكة فلسطين الاخبارية .<http://ftawa.wsfwshowthread.php?t=1>
٢١. موقع نداء اليمان .<http://www.adae.com.eg>
٢٢. بوابة الحكومة المصرية .<http://www.egypt.gov.eg>
٢٣. بوابة الحكومة المصرية .<http://www.egypt.gov.eg>

فہریس المحتویات

٥	تقديم عميد البحث العلمي
٧	المقدمة
٧	فكرة الموضوع
٧	أهمية الموضوع
٧	أسباب اختياره
٨	أهداف البحث
٨	الدراسات السابقة
٨	منهج البحث
١١	تمهيد
١١	المبحث الأول : المفهوم والتعريف
١١	المبحث الثاني: نشأته وتاريخه
١١	المبحث الثالث: أسباب ظهوره
١١	المبحث الرابع: أنواعه
١٣	المبحث الأول : المفهوم والتعريف
١٣	المطلب الأول: التعريف اللغوي
١٥	المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي
١٥	المطلب الثالث: مسميات وألفاظ ذات صلة
١٧	المبحث الثاني: نشأته وتاريخه

١٩	المبحث الثالث: أسباب ظهوره
١٩	المطلب الأول: الأسباب السياسية والفكرية والدينية
١٩	المطلب الثاني: الأسباب الشخصية
٢١	المبحث الرابع: أنواعه
٢١	المطلب الأول: أنواعه باعتبار القائم بالإضراب
٢١	المسألة الأولى: باعتبار تكليفه وعدمه
٢١	المسألة الثانية: باعتبار جنسه
٢١	المسألة الثالثة: باعتبار المعنى به
٢١	المطلب الثاني: أنواعه باعتبار هدفه
٢١	المسألة الأولى: الهدف الديني والفكري
٢٣	المسألة الثانية: الهدف الذاتي الشخصي لرفع الضرر المباشر عن شخص أو أشخاص
٢٣	المطلب الثالث: أنواعه باعتبار خطورته وتأثيره على الجسد
٢٣	المسألة الأولى: إضراب حتى الموت
٢٤	المسألة الثانية: إضراب يؤدي لضرر كبير في الجسد مما لا يصل إلى الموت ...
٢٤	المطلب الرابع: أنواعه باعتبار المضرب عنه
٢٤	المسألة الأولى: الامتناع عن الطعام فقط
٢٥	المسألة الثانية: الامتناع عن الطعام والملح والماء والسوائل والفيتامينات
٢٥	المسألة الثالثة : الإضراب عن العمل والعلاج والدراسة
٢٦	المطلب الخامس: باعتبار مكان الإضراب

المسألة الأولى: الإضراب الداخلي.....	٢٦
المسألة الثانية: الإضراب الخارجي.....	٢٦
المطلب السادس : باعتبار مدته.....	٢٦
المسألة الأولى: طويل الأمد.....	٢٦
المسألة الثانية: قصير الأمد.....	٢٦
المسألة الثالثة: متوسط الأمد.....	٢٧
المبحث الخامس: آثاره الإيجابية أو السلبية ومخاطرها.....	٢٨
المطلب الأول: الآثار الإيجابية وبعده السياسي.....	٢٨
المطلب الثاني: آثاره السلبية وأخطاره.....	٢٨
المبحث السادس: الإضراب في القوانين الدولية.....	٣٠
المبحث السابع: شروط نجاح الإضراب.....	٣٢
المبحث الثامن: ردود الأفعال نحو الإضراب من قبل الخصم.....	٣٣
المبحث التاسع: أسباب انتشاره في البلاد الإسلامية.....	٣٤
الأول: سبب استعمال الإضراب مع الدول الكافرة.....	٣٤
الثاني: سبب استعماله مع الحكومات الإسلامية.....	٣٥
المبحث العاشر: أركان الإضراب.....	٣٦
الركن الأول	٣٦
الركن الثاني	٣٦
الركن الثالث	٣٦
الركن الرابع	٣٦

المبحث الحادي عشر: مجالات الإضراب	٣٧
المطلب الأول: الإضراب عن الطعام	٣٧
المطلب الثاني: الإضراب عن الشراب	٣٧
المطلب الثالث: الإضراب عن العمل	٣٧
المطلب الرابع: الإضراب عن العلاج من المريض	٣٧
المبحث الثاني عشر: إنهاء الإضراب	٣٩
المبحث الثالث عشر: العقبات في طريق الإضراب	٤٠
الفصل الأول: حكم الإضراب عن الطعام:	٤٣
المبحث الأول: تحرير محل النزاع	٤٣
المطلب الأول: تصوير المسألة	٤٣
المطلب الثاني: مواضع الاتفاق	٤٣
المطلب الثالث: مواضع الخلاف	٤٣
المطلب الرابع : التكييف الفقهي للمسألة	٤٤
الصورة الأولى : حكم الوصال عند أصحاب المذاهب الأربعة	٤٤
الصورة الثانية: حكم الانغماس في العدو عند أصحاب المذاهب الأربعة	٤٦
الصورة الثالثة : التحرير على مسألة الانتحار	٤٩
الصورة الرابعة : التحرير على مسألة الدفاع عن النفس ودفع الصائل	٥٠
الصورة الخامسة : أنها امتناع مجرد من الأكل	٥٠
المبحث الثاني: أقوال العلماء في حكم الإضراب عن الطعام	٥٢
المطلب الأول: القول الأول: التحرير	٥٢

المطلب الثاني: القول الثاني: الجواز.....	٥٣
المطلب الثالث: القول الثالث: التفصيل.....	٥٥
المبحث الثالث: أدلة الأقوال.....	٥٧
المطلب الأول: أدلة القول الأول والثالث.....	٥٧
المسألة الأولى: أدلة الكتاب.....	٥٧
القسم الأول : الآيات التي تحرم قتل النفس وتعريضها للهلاك.....	٥٧
القسم الثالث: الآيات التي تأمر بالإبقاء على النفس وتأمر بأكل لبنة في حال الضرورة.....	٦٣
القسم الرابع: الآيات التي تدل على عدم جواز الإضراب عن الطعام مع وجود سببه	٦٤
القسم الخامس: الآيات التي تحرم إيذاء المؤمنين والمؤمنات.....	٦٥
المسألة الثانية: الأدلة من السنة.....	٦٥
القسم الأول: الأحاديث التي تنهى عن إلحاق المسلم ضرر بيضه أو بغيره....	٦٥
القسم الثاني : الأحاديث التي تنهى عن الوصال.....	٦٦
القسم الثالث: الأحاديث التي تنهى عن صوم الأبد.....	٦٨
القسم الرابع: الأحاديث التي تنهى عن الصوم في السفر.....	٧٠
القسم الخامس: الأحاديث التي تنهى عن قتل النفس.....	٧١
القسم السادس: الأحاديث التي تنهى عن الحجامة للصائم	٧٣
القسم السابع: الأحاديث التي تأمر بالإحسان إلى كل شيء.....	٧٤
القسم الثامن: الأحاديث التي تنهى عن الوفاء بتنزيل المعصية أو ما فيه ضرر .	٧٥
القسم التاسع: الأحاديث التي فيها ترك الصلاة على من قتل نفسه ..	٧٦

76	المسألة الثالثة: من الإجماع
77	المسألة الرابعة: من القواعد الفقهية
81	المسألة الخامسة : من أدلة الاجتهاد
83	المطلب الثاني: أدلة القول الثاني: الجواز المطلق
83	المسألة الأولى: أدلة الكتاب
83	القسم الأول: آيات الأمر بالجهاد
86	القسم الثاني: آيات الأمر بالصبر
87	القسم الثالث: آيات الأمر بفعل ما يغrieve الكفار
88	القسم الرابع: آيات الأمر بإعداد العدة المكنة للكفار
89	القسم الخامس: آيات المعاقبة بالمثل والانتصار من الفلم
90	القسم السادس: آيات المساعدة بين ركاب السفينة إذا ماج البحر وخفف منه
91	المسألة الثانية: أدلة السنة
91	القسم الأول: أحاديث الأمر بالجهاد
92	القسم الثاني: أحاديث الأمر بالصبر
93	القسم الثالث: أحاديث الأمر بدفع الصائل
95	القسم الرابع : الأحاديث التي تدل على جواز إنكار المنكر
95	القسم الخامس : الأحاديث التي تدل على جواز التشكي من الظالم وإعلان ذلك
96	المسألة الثالثة: من الإجماع

ويمكن أن يجاب عن المناقشة.....	٩٧
المسألة الرابعة: من القواعد الفقهية.....	٩٨
المسألة الخامسة: من أدلة الاجتهاد.....	١٠٠
المطلب الثالث : أدلة القول الثالث: وهم القائلون بالتفصيل.....	١٠٣
المبحث الرابع: المناقضة والترجيح وسبب الخلاف وثمرته.....	١٠٤
المبحث الخامس: ضوابط الجواز عند من قال به.....	١٠٧
المبحث السادس: حكم الصيام تزامناً مع الإضراب.....	١٠٨
الفصل الثاني: الآثار المترتبة على الإضراب عن الطعام:	١١١
المبحث الأول: حكم مناصرة المسلمين المضربين عن الطعام.....	١١١
المبحث الثاني: حكم المطالبة بإنهاء الإضراب أو تعليقه	١١٥
الخاتمة والتوصيات.....	١١٧
المصادر والمراجع	١١٩
فهرس المحتويات.....	١٣٣



مكتبة الجامعة